دكتور راسم محمد الجمال

العقاد زعيماً



دار المعارف

اقرأ
تصدر أول كل شهر
[٥٠٩] - مارس - ١٩٨٥

رئيس التحرير صلاح منتصر

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

مقدمة

تناولنا فى كتابنا السابق عن عباس محمود العقاد ، والذى صدر عن سلسلة « اقرأ » فى مارس ١٩٧٩ تحت عنوان « عباس العقاد رجل السياسة .. رجل الصحافة » تطور حياة العقاد السياسية والصحفية من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٣٠ التى سجن فيها لمدة ستة أشهر .

وفى هذا الكتاب نتناول كفاح العقاد السياسى والصحفى منذ خروجه من سجنه الذى دخله متهما بالعيب فى الذات الملكية ، وقلب نظام الحكم والتخلص من أسرة محمد على حتى خروجه عن الوفد متهمًا بالعيب فى زعامات الوفد والتحريض عليها . وفى هذه المرحلة من حياته ، تحول العقاد من أحد كتاب السياسة المصرية إلى

أحد الزعماء السياسيين ، فهو الذى استطاع دفع زعامات الوفد إلى إعلان ، الثورة عام ١٩٣٢ ، وهو الذى عبأ الرأى العام ضد السياسة الإنجليزية وضد وزارة نسيم عام ١٩٣٥ ، وهو الذى مهد لانشقاق السعديين عن زعامة مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

ولسنا فى حاجة إلى التدليل على مكانة العقاد السياسية والصحفية خلال الفترة التى يتناولها هذا الكتاب ، ولسنا كذلك فى حاجة إلى إثبات مدى بصيرته الوطنية وحنكته السياسية ، وثوريته لتغيير الأمر الواقع فى السياسة المصرية لتحقيق الأمانى القومية للشعب المصرى . فكل ذلك لا يحتاج إلى تدليل أو برهان إذ تحكيه صفحات هذا الكتاب .

وإنى إذ أقدم هذا الكتاب المتواضع ، أود أن أعترف بالفضل وأتقدم بالشكر لأستاذى الدكتور خليل صابات وأستاذى الدكتور مختار التهامى على توجيهاتهما العلمية القيمة التى أفادت كثيرًا فى إعداد الكتاب .

دكتور راسم محمد الجمال

كلية الإعلام – جامعة القاهرة

الفصل الأول

خروج هرقل

خرج العقاد من السجن فى الثامن من يوليو ١٩٣١ ، وقصد من فوره إلى قبر سعد ، ووقف وسط الجمهور المحتشد وألقى قصيدة جدد فيها العهد على الثبات على مبدئه وموقفه قال فيها:

وما أفقدَت لى ظلمة السجن عزمة
فما كل ليل حين يغشاك مرقد
وما غيبتنى ظلمة السجن عن سنى
من الرأى يتلو فرقدًا منه فرقد
عداتى وصحبى لا اختلاف عليهما
سيعهدنى كل كما كان يعهد

وكان معنى ذلك أنه عقد العزم على الثبات على موقفه السياسى

والصحفى الذى كان عليه قبل سجنه ، وأنه قد وطن نفسه على الاستمرار فى عدائه للملك وفى تأييده للوفد ، بيد أن ذلك لم يحدث وإنما حدث العكس . فقد شهدت الفترة التى أعقبت خروجه من سجنه تحولاً خطيرًا فى موقفه السياسى والصحفى ، تفصيله كالآتى :

١ - موقف العقاد من القصر بعد خروجه من السجن :

تغير موقف العقاد من الملك منذ خروجه من السجن ، فقد لاذ إزاءه بالصمت التام ، ولم يعد يذكره مطلقًا فى كتاباته الصحفية ، وظل على موقفه هذا حتى وفاة الملك . ولا يستثنى من ذلك إلا مقال أو مقالان، ذكر فيهما الملك عرضًا من خلال معالجته لموضوعه .

ويمكن إرجاع هذا الموقف الجديد إلى سببين :

أولهما : الردع الذى قوبلت به كتاباته العدائية عن الملك ومسئوليته عن الانقلاب السياسى ، والحالة التى آلت إليها البلاد ، فقد أثر السجن تأثيرًا كبيرًا على أحواله الصحية والنفسية .

ثانيهما : إن مسئولية الملك عن أحداث الانقلاب الدستورى عام ١٩٣٠ ، وإيجاد الحالة السياسية التى تعيشها البلاد ، صار أمرًا مقررًا لا جدال فيه ، وأن مسئولية تغيير هذه الحالة ، فى يد الإنجليز ، الذين أعانوا على أحداثها - بصورة غير مباشرة - بموقفهم السلبى الذى اتخذوه تحت اسم «الحياد» إزاء الانقلاب

الدستورى . ومن هنا صمت العقاد عن الملك ، واتجه إلى تحميل الإنجليز مباشرة مسئولية الحالة السياسية فى البلاد ، داعيًا إلى الكفاح ضدهم ، ونبذ سياسة حسن التفاهم معهم . وهو ما سيرد الحديث عنه فى الصفحات التالية . وعلى هذا ، فليس صحيحًا ماذكره لويس عوض فى كتابه «دراسات عربية وغربية» ، من أن العقاد خرج من سجنه «خروج هرقل إلى ساحة الوغى ليستأنف جهاده ضد الحكم الملكى المطلق ، صورته لنا نحن شباب ذلك الجيل الأبى المسحوق بطلاً فردًا حمل وحده تبعات النضال الوطنى والدستورى فى قيادة المثقفين ..»

على أن ثمة سؤالاً هامًا يثور فى هذا الصدد ، وهو : هل حاول القصر استمالة العقاد إليه ؟ وهل حاول هدم مكانته الأدبية بعد ما عجز عن استمالته ؟

فقد روى العقاد فى مقال كتبه فى «الجهاد» ، فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٤ إبان الضجة التى ثارت فى أعقاب طلب الإنجليز إقصاء زكى الإبراشى عن القصر أن الخاصة الملكية التى يرأسها زكى الإبراشى حاربته فى أدبه ، عن طريق إصدار مجلات أدبية ، أو تمويلها لهذا الغرض ، وجاء فى هذا المقال :

« إسماعيل أفندى مظهر صاحب مجلة العصور لم يدخر من وسعه شيئاً من التشهير بى والافتراء وانتحال المزاعم الخاوية التى

يسندها إلىّ ، فهل يدرى القارئ ماذا كان جزاؤه على هذه الحماسة الخالصة لوجه الله ؟!

« لم ينقض على آخر مقالة كتبها فى ذمى شهر أو نحو ذلك حتى أصاب وظيفة كتابية فى المجمع العربى ينقدونه مرتبًا لها مائتين وأربعين جنيها فى العام » !

« وهناك رجل جاهل اسمه غلاب ، ولا أدرى ماذا قبل غلاب أو بعده من الأسماء والألقاب ، فهذا الرجل الجاهل قد استحق مقام التدريس فى الجامعة الأزهرية ، لأنه كان يطبع فى القاهرة وريقة يسميها النهضة الفكرية ، ويملأها بالغباء والبذاءة فى انتقاص طه حسين وعباس العقاد و«أن هناك طبيبا متشاعرا (يقصد الدكتور أحمد زكى أبو شادى) سمحوا له بإصدار خمس مجلات فى وقت واحد ، وهو موظف بإحدى المصالح الحكومية ، فجعل القسم الأدبى من مجلاته كلها وقفًا على التشهير بالعقاد وأدب العقاد وأخلاق العقاد ».

وفى عام ١٩٥١ ، كتب العقاد أن « زبانية القصر يئسوا من إغرائى وتهديدى من ناحية الوظائف والألقاب ، فأرادوا أن يفهمونى أن سمعة الأدب نفسها ليست فى أمان من مكرهم كما ظننت ، وأنهم قادرون على النيل منى فى هذا الميدان أشد من قدرتهم على النيل منى فى ميادين الوظائف والألقاب والمغانم والدواوين » ، وأكد أن هؤلاء الزبانية كانوا وراء مجلتى : « أبوللو »

و « الإمام » اللتين كانت تصدرهما جماعة أبوللو .

أما محاولات القصر لاجتذاب العقاد إليه ، بعد خروجه من السجن ، فقد روى العقاد لأصدقائه فى ندوته ، أن القصر أوفد إليه من يعرض عليه منصب مدير الإدارة العربية فى القصر فرفض ، ثم عرض عليه منصب مدير دار الكتب فرفض ، وارتقى العرض إلى مدير الجامعة فرفض . وأضاف طاهر الجبلاوى إلى هذه الرواية ، أن القصر عرض على العقاد - بعد خروجه من السجن - أن يؤلف كتابًا عن الملك فؤاد ، يمنح عليه أربعة آلاف جنيه ، وكان الوسيط فى هذه الصفقة - حسبما روى الجبلاوى - الدكتور محمد حسين هيكل ، بصفته أديبًا كبيرًا يستطيع إقناع العقاد . وكان رد العقاد على هيكل : « إذا ألفت كتابًا عن الملك فؤاد فلابد أن أقول إنه كان عدوًا للدستور » ، فصمت هيكل ، وعاد يبلغ القصر رد العقاد . ويمضى الجبلاوى فى روايته فيقول إن العقاد كان يقول له :

« إننى كنت أشعر بسعادة كبيرة وأنا أرفض هذا العرض ، وأنا محتاج إلى المال ، لأننى حققت لنفسى استقلالها وترفعها عن كسب المال فى سبيل العقيدة » .

روى الجبلاوى ، ولويس عوض ، أن على ماهر وزير الحقانية آنذاك - زار العقاد فى سجنه ، ليسأله عن حاله ، فأجابه : « هنا خير من الخارج » .

وكان العقاد قد كتب مقالاً فى ١١ نوفمبر ١٩٣٤ - أى فى اليوم

السابق على كتابته للمقال ، الذى اتهم فيه زكى الإبراشى ، بأنه يحاربه فى أدبه ، اتهم فيه جماعة مصر الفتاة ، بأنها جماعة « ملفقة » من أصحاب « الحركات البهلوانية » ، أنشأها زكى الإبراشى ليغرر بالشباب المصرى الراغب فى خدمة بلاده . ثم أعلن العقاد – بعد استقلاله عن الوفد – براءة جماعة مصر الفتاة ، مما اتهمها به ، وكتب يقول : « لما حادثنى الأستاذ فتحى رضوان فالأستاذ أحمد حسين فى أمر جماعة « مصر الفتاة » ، صارحت الأستاذين بما قام فى ذهنى من أمر هذه الجماعة عند إنشائها ، وقلت لهما إننى اعتقدت أنها حركة من الحركات المعهودة فى أيام الوزارة الصدقية » .

« فسألنى كل منهما : هل عندك دليل ؟

« قلت : إنكم لا تنتظرون منى فى هذه الحالة أن أقدم لكم اعترافًا من الإبراشى باشا أو اعترافًا منكم يؤيد ما اعتقدت ، ولا تقوم البينة إلا على شىء من شيئين . فإما أوراق وأسانيد وشهادات تقطع باليقين الحاسم . وإما قرائن وشبهات تتوافق ولا تتناقض فيكون من أثرها الترجيح والتغليب ، أو يكون من أثرها إضعاف الثقة التى لابد أن تستند إليها الجماعات والدعوات .

« وأنا أصارحكم أننى لا أملك الأوراق والأسانيد والشهادات التى تقطع باليقين الحاسم فى هذه الموضوعات ، ولكنى أشرح لكم القرائن والشبهات التى كانت كافية لإضعاف الثقة بجماعتكم عند ظهورها فى أيام الوزارة الصدقية » . وخلص العقاد من مناقشة هذه

القرائن والشبهات ، مع فتحى رضوان وأحمد حسين ، إلى تبرئة الجماعة من اتهامه لها ، وإلى القول : « ونحن متفقون « رابعًا » على أن الحاجة ماسة إلى جماعة كجماعة مصر الفتاة فى ميدان القضية الوطنية » .

وليس ثمة وثائق تقطع باليقين الحاسم على صدق ما رواه العقاد ، من أن الخاصة الملكية كانت وراء مجلات : « العصور » ، و « النهضة الفكرية » ، و « الإمام » و « أبوللو » ، بل ليس ثمة معلومات متوفرة فى تاريخ الصحافة المصرية ، تشير إلى أن دوائر الخاصة الخديوية أو الخاصة الملكية بعد ذلك ، كانت وراء مجلات أدبية ، رغم توافر المعلومات على أن تلك الدوائر كانت وراء صحف سياسية يومية ، مثل : « المؤيد » و « الاتحاد » .

أما القرائن والشبهات التى تتوافق ولا تتناقض فيكون من أثرها الترجيح أو التغليب أو يكون من أثرها الجزم بحقيقة ما ، فهى متوفرة ، وتؤدى إلى القول بعدم صحة ماروواه العقاد ، من أن المجلات السالف ذكرها ، كان وراءها دوائر الخاصة الملكية ، أو « المساعى الإبراشية » كما وصفها .

فبالنسبة لمجلة « العصور » نشرت المجلة سبع مقالات بعنوان : « على السفود » فى الفترة من يوليو ١٩٢٩ إلى يناير ١٩٣٠ ، وهى المقالات التى قال العقاد عنها - حسبما جاء فى النص الذى سبق ذكره - أن اسماعيل مظهر لم ينقض على آخر مقال كتبه عنها

شهر ، حتى أصاب وظيفة كتابية فى المجمع العربى ينقدونه مرتبًا لها مائتين وأربعين جنيها فى العام . والثابت ، أن كاتب هذه المقالات هو مصطفى صادق الرافعى ، وليس اسماعيل مظهر ، وذلك باعترافه فى رسالة بعث بها إلى صديقه محمود أبو رية فى ١٢ أغسطس ١٩٢٩ ، جاء فيها :

« ... ولست أدرى كيف عرف الناس كاتب السفود مع تنكير الأسلوب فإن الكلمة التى فى مجلة المشرق من سفافيد الشيخ عفيفى ، ولما كنت فى مصر استحلفنى صاحب الزهراء أليس لى شيء فى هذه السفافيد ! قال فإن فيها مالا يكتبه غيرك . وهكذا شاع الأمر وذاع ، وكان عبث عابث لأنى هكذا أكتبها بلا تدقيق ولا تعب بل كما أتحدث وقد راجت بها العصور كثيرًا فلعلنا نوفق إن شاء الله فى إتمامها كتابًا ، وما يرده الله يمضه والسلام عليك » .

وواضح فى المقالات أنها للرافعى ، من طريقة ثنائه على أدبه وشعره ، فى معرض الذم فى أدب وشعر العقاد .

ومن ناحية ثانية ، كانت علاقة الرافعى بالقصر متوترة منذ تولى إدارة الخاصة الملكية زكى الإبراشى ، الذى عمل على تقريب الشاعر عبد الله عفيفى ، لمزاحمة الرافعى ، الذى كان يعتبر نفسه شاعر القصر منذ ١٩٢٦ ، حينما كان يتولى إدارة الخاصة الملكية محمد نجيب . وقد طعن الرافعى فى عبد الله عفيفى ، مثلما فعل مع

العقاد ، إذ كتب عنه عدة مقالات بعنوان « على السفود » قبل وبعد طعنه في العقاد.

ومن ناحية ثالثة ، لم يتخذ العقاد موقفًا عدائيا من الملك ، خلال تلك الفترة التي نشرت فيها هذه المقالات ، أو قبلها ، تدفع الخاصة الملكية إلى محاربته على هذا النحو ، اللهم إلا ما كتبه من تهديد للرجعية إذا هي أقدمت على العبث بالدستور وبالحياة النيابية ، بعد سقوط نظام محمد محمود . وقد نشر العقاد مقاله الذى حوى هذا التهديد في ١١ نوفمبر ١٩٢٩ ، في حين بدأ الرافعي مقالاته منذ يوليو ١٩٢٩ . كذلك حضر العقاد الاحتفال السنوى الذى اقامته النقابة العامة للعمال . في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٢٩ بمناسبة عودة الملك من رحلته في الخارج ، والقى فيه خطابًا ، خلاصته - حسبما روت « كوكب الشرق » : إن احتفال القاهرة بجميع عناصرها بعودة جلالة الملك دليل على ما بين العرش والأمة مما يجب أن يكون بين كل رعية مخلصة وملك دستورى . واستطرد إلى بيان معنى الأمة ، وأنه كلمة تشمل الراعى والرعية وتحتوى الطبقات جميعًا ، ومنها في المقدمة طبقة العمال في المدن والأقاليم.

ومن ناحية رابعة ، واضح في مقالات الرافعي أنها ليس وراءها دافع سياسى ، وليس لها هدف سياسى أيضاً ، ولا تخرج عن كونها محاولة لهدم مكانة العقاد الشعرية خاصة ، والأدبية على وجه العموم . والخصومة الأدبية بين الرافعي والعقاد أصيلة ، ترجع إلى

عام ١٩١٤ ، عندما انتقد العقاد بشدة فى « المؤيد » الجزء الثانى من كتاب الرافعى « تاريخ آداب اللغة العربية » . وفى هذه المقالات ، تناول الرافعى شعر العقاد بأسلوب عنيف وشائن فى كثير من مواضعه ، واستعرض فيها أخطاء العقاد النحوية ، وسرقاته الشعرية . وقد اختلف الباحثون فى تقدير ما جاء فى كتاب « على السفود » الذى حوى هذه المقالات ، فوصف محمد سعيد العريان الكتاب بقوله : « والحق الذى أعتقده أن هذا الكتاب – على مافيه – نموذج فى النقد يدل على نفاذ الفكر ودقة النظر وسعة الاحاطة وقوة البصر بالعربية وأساليبها . ولكن فيه مع ذلك شيئاً خليقًا بأن يطمس ما فيه من معالم الجمال فلا يبدو منه إلا أذم الصور وأقبح الألوان ، بما فيه من هجر القول ومر الهجاء » . ووصف الدكتور شوقى ضيف الكتاب ، بأنه ليس نقدًا ، وإنما هو هجاء مقذع أحد ما يكون الإقذاع » .

أما مجلة « النهضة الفكرية » التى أصدرها الدكتور محمد غلاب فى ١٠ مايو ١٩٣١ ، فقد دأبت على تناول أعمال كبار الأدباء المصريين بالنقد والتحليل . وبدأت بنقد مؤلفات الدكتور طه حسين ، ابتداء من ١٤ سبتمبر ١٩٣١ ، ثم هاجمته بسبب موقفه فى الأزمة ، التى انتهت بخروجه من الجامعة بسبب حملاته على حلمى عيسى وزير المعارف فى الوزارة الصدقية . وبدأت تنقد مؤلفات إبراهيم عبد القادر المازنى ابتداء من ٢٨ سبتمبر ١٩٣١ ، ومؤلفات الدكتور

محمد حسين هيكل ابتداء من ٧ ديسمبر ١٩٣١ . ولم نعثر بها على نقد للعقاد سوى ما كتبه فى أحد أعدادها من أن العقاد كاتب غير مبدع وكان انتقادها لكل هؤلاء الأدباء ممزوجاً بالتقدير والثناء فى بعض نواحيه.

وقد نشرت المجلة تقريظًا واحدًا لأدب العقاد، كتبه الدكتور لويس عوض . وأعلنت المجلة على أنها لا توافق عليه ، وأنها تنشره احتراماً لحرية الرأى . وعلى هذا فمن غير المعقول أن تدفع الخاصة الملكية المجلة إلى انتقاد كل هؤلاء الأدباء.

أما مجلة «الإمام» فلم نعثر من أعدادها إلا على الأعداد الثلاثة الأولى الصادرة فى أول و ٨ و ١٥ يناير ١٩٣٣ ، ولم تحو شيئًا عن العقاد ، ونشرت المجلة مقالا بعنوان «الدكتور طه حسين بين القديم والجديد»، كتبه عبد القادر عاشور ، وأبدى فيه ملاحظاته على منهج الدكتور طه حسين فى دراسة الشعر العربى ، وقد تضمن المقال ثناء وتعظيمًا لطه حسين .

وقد كتب العقاد مرحبًا بمجلة «أبوللو» فى عددها الأول الصادر فى سبتمبر ١٩٣٢ ، ثم اتخذ منها موقفا عدائيا ، بسبب مقالاتها النقدية لشعره ، والتى كان أبرزها المقالات التى كتبها رمزى مفتاح ، بعنوان «توارد الخواطر» واستعرض فيها اقتباسات وسرقات العقاد الشعرية.

وهكذا يتضح من كل ما سبق ، أنه من المستبعد أن تكون

الخاصة الملكية وراء نقد هذه المجلات الأدبية ، لأدب العقاد وشعره ، لا سيما وأن الخاصة الملكية لم يكن لديها دافع لمهاجمة العقاد فى أدبه ، بعد أن لاذ بالصمت إزاء الملك منذ خروجه من السجن ، وعلى هذا يمكن القول بأن العقاد أراد استغلال مكانته الصحفية والسياسية إبان الضجة التى ثارت حول زكى الإبراشى فى ذلك الوقت ، للانتقام من خصومه فى الأدب ، وليثير نفور جمهور القراء وعدم احترامهم وتقبلهم لما كتبته تلك المجلات عن أدبه وذلك بالطعن فى نزاهة هؤلاء الخصوم وفى وطنيتهم ، ويتضح ذلك من أسلوبه فى الهجوم على هؤلاء الخصوم، فى النص الذى سبق ذكره .

أما ماارواه العقاد ، وأصدقاؤه عن سعى القصر لجذبه إليه بشتى الطرق ، ورفضه للعروض المتوالية التى قدمها القصر إليه ، فإنه لا يعدو هو الآخر أن يكون خطوة لوضع العقاد فى مقام البطل بعد خروجه من السجن ، وتزييف حقيقة موقفه من الملك منذ ذلك الحين ، والإيماء بأنه تجاوز عملية الردع التى تعرض لها نتيجة عدائه للملك (والمتمثلة فى سجنه) بقوة ، وصمود ، وثبات ، جعلت القصر يسعى بإلحاح ولهفة إلى إرضائه واستمالته إليه ، بتقديم العروض المغرية التى رفضها - حسبما جاء فى هذه الروايات - الواحدة تلو الأخرى .

ولا تعدو رواية الدكتور لويس عوض ، ومحمد طاهر الجبلاوى ،

عن زيارة على ماهر للعقاد فى سجنه ، إلا أن تكون رواية مختلقة ، لإظهار العقاد فى صورة القوى الذى يسعى خصومه إليه ، لاستمالته فى سجنه ، لأن العقاد نفسه - كما روى فى ندوة لم يرو واقعة زيارة على ماهر له فى السجن ، وإنما روى أنه حدث أن زار على ماهر السجن أثناء وجوده فيه ، وأثناء طوافه به ، فتح الحارس زنزانة العقاد ، ولكن العقاد صاح فيه ، طالبًا إغلاقها ، لأن تيارًا هوائيا باردًا كان يأتى من خارجها.

وكذلك الحال بالنسبة لما رواه الجبلاوى عن استخدام القصر للدكتور هيكل ، للوساطة لدى العقاد ، ليؤلف كتابًا عن الملك فؤاد ، ورفضه لهذا العرض ، فإن نصيب هذه الرواية من الصدق كنصيب الروايات السابقة ، وذلك لسببين : السبب الأول : أن الأحرار الدستوريين كانوا فى عداء لنظام الحكم الذى أقامه الملك فى ذلك الوقت ، وليس ثمة أية معلومات تشير إلى أنه كان لمحمد حسين هيكل علاقة بالقصر فى ذلك الوقت . والسبب الثانى : أنه كان ثمة عداء كبير - آنذاك بين العقاد وهيكل ، تجلى فى تجاهل هيكل نشر تفاصيل الاستقبال الذى قوبل به العقاد ، فى احتفال الأحرار الدستوريين بذكرى سعد عام ١٩٣١ الذى أقيم فى دار جريدة « السياسة » ، وفى طعن العقاد فيه طعنًا عنيفًا ، متهماً إياه بالحقد عليه ، وبكراهيته . إذ كتب يقول فى مقال كتبه فى صحيفة « مصر » فى ٣ نوفمبر ١٩٣١ :

« ليس الوفد يا صاح بالذى يكلمك هنا ، وإنما أكلمك أنا لأنك تكلمنى أنا ، فاسمع ما أقول لك ولا تعتب إلا علىّ أنا إن كان بينى وبينك عتاب ، ولك علىّ أن لا أحدثك عن سياسة ولا مواقف سياسية ولا أتجاوز بك حيز نفسك الصغير.

« وذكر الوطن والمصالح الشخصية فلا أشرفك بالمناقشة بينى وبينك فى هذا المقام ، ولا ألتفت إلى هذا اللغو الذى لا تصل إلىّ منه ذرة غبار ، ولكنى أقول لك لو أن العقاد كما تزعم لما امتلأت نفسك هذا الامتلاء حتى لتسمع بالموت ولا تسمع باسم العقاد ، ولما أذهلك الحسد له عن كل صواب حتى لتحسده أن يقابل فى دار عملك مقابلة الحفاوة والإكرام ».

٢ - موقف العقاد من الوفد بعد خروجه من السجن:

وقع خلاف شديد بين العقاد والوفد ، عقب خروجه من السجن ، جعله يفكر - حسبما روى - فى ترك الوفد والاستقلال عن جميع الأحزاب . وبالرغم من أنه لم يذكر أسباب هذا الخلاف ، ولا الأسباب التى جعلته يتراجع عن عزمه ، فإن المعلومات المتوفرة فى هذا الصدد، تشير إلى أنه كان هناك سببان وراء هذا الخلاف .

السبب الأول: يرجع إلى عدم استجابة الوفد لبعض مطالبه المادية التى طالب بها فى أعقاب خروجه من السجن . والروايات فى هذا الصدد كثيرة ومتنوعة المصادر ، فقد روت صحيفة « الشعب »

فى عام ١٩٣١ أن من أسباب حنق العقاد على الوفد ، عدم استجابة الوفد لمطالبه المادية ، وتركه بدون مساعدة على أثر خروجه من السجن ، مما اضطره لأن يبحث لنفسه عن عمل فى الحال ، فى حين أن مرضه كان يتطلب الراحة الطويلة والاستجمام .

وروى عبد القادر حمزة عام ١٩٣٣ ، أن العقاد بعد خروجه من السجن ، « بدا له أن يطلب من الوفد أشياء فلم يجبه الوفد إلى طلبه ، أو لم يجبه إلى كل ما طلب ، لأن إجابته لم تكن على ما يظهر متيسرة ، فغضب الأستاذ العقاد وثار فى بيت الأمة ثورة يقول الذين شهدوها أنها كانت عنيفة ، ثم خرج من بيت الأمة إلى « البلاغ » ، وقابل صاحبه فى مكتبه ، وكان الأستاذ لا يزال فى ثورته فتحدث فى صوت عال سمعه كثير من الذين كانوا حاضرين ، وقال إن الوفد رفض أن يعطيه « فلوسًا » جزاء سجنه وأنه لهذا عازم على أن يكتب مهاجمًا الوفد. ثم طلب أن ينشر « البلاغ » كتاباته فى ذلك.. فلم يسع صاحب « البلاغ » إلا أن يرفض طلبه بلطف لأن جريدته لم توجد لنشر مقالات أساسها والباعث عليها طلب « فلوس » .

ولم يحاول العقاد أن ينفى الرواية الأولى ، مع أنه كان فى ذلك الوقت يكتب فى صحيفة « مصر » . وأما رواية عبد القادر حمزة ، فقد رد عليها بأنها تحريف للوقائع ، ولكنه لم يذكر الوقائع التى يراها أصدق من رواية عبد القادر حمزة .

والسبب الثانى: ولعله ليس سبباً فى حد ذاته ، وإنما نتيجة مترتبة على السبب الأول هو عدم رضائه عن السياسة التى ينتهجها الوفد فى مواجهة نظام حكم إسماعيل صدقى ، وهى السياسة القائمة على محاربة هذا النظام. وعلى التعاون مع الأحرار الدستوريين ، لعزله واسقاطه. مع استمراره فى التمسك بسياسة حسن التفاهم.

الفصل الثانى

الرفض .. والثورة

وقد تجلى رفض العقاد لهذه السياسة فى ناحيتين: الأولى – دعوته إلى الكفاح ضد الإنجليز، باعتبار أنهم مسئولون عن الحالة السياسية القائمة فى البلاد. وهذا تراجع عن رأيه الذى أدى به إلى السجن، وهو أن المسئولية الأولى تقع على الملك أولا وأن مسئولية الإنجليز مسئولية ثانوية تقتصر على الاستفادة من الحالة الجديدة. والناحية الثانية: رفضه لمبدأ ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين، لعدم اقتناعه بجدوى ذلك، بعد فشل تجربة الائتلاف الأول عام ١٩٢٨. وقد تجلى موقف العقاد هذا فى مقالاته الصحفية، التى كتبها فى صحيفة «مصر»، التى ألحقه مكرم عبيد بالكتابة فيها، براتب شهرى مقداره مائة جنيه، كان الوفد يدفع منها ثلاثين جنيها.

١ - الدعوة إلى الجهاد ضد السياسة الإنجليزية :

كان رفض العقاد لسياسة الوفد فى التركيز على محاربة الوزارة الصدقية ونظام حكمها ، قائمًا على أنه من العبث التركيز على هذه المحاربة ، لأن مساوئ الوزارة ونظام الحكم القائم صارت من البديهيات ، التى ليست فى حاجة إلى الاهتمام بها اهتماماً كبيرًا ، وإن الأجدى توجيه الاهتمام إلى الجهاد ضد السياسة الإنجليزية ، التى تدعى الحياد تجاه القوى السياسية المصرية ، فى الوقت الذى تتحمل مسئولية الوضع القائم فى البلاد . وكان العقاد على ثقة تامة فى مقدرة الأمة المصرية على إخراج الإنجليز « مهرولين من هذا « الحياد » الساخر الذى اضطجعوا فيه ناعمين ، وسنفعل كما لابد أن نفعل ، وإلا فقد حق علينا الضياع ، وباتت شقوتنا بالحياد الجديد أشد من شقوتنا بالاحتلال القديم » .

وكان منطلق العقاد فى دعوته إلى الجهاد ضد الإنجليز ، هو أنهم سيظلون يغنمون من الحالة السياسية القائمة ، فى الوقت الذى تشقى فيه الأمة ، وأنهم لن يسعوا لتغيير هذه الحالة ، وإرضاء الأمة المصرية والاتفاق معها على مطالبها القومية ، إلا إذا صارت مصر مصدر « قلق لهم فى العالم أجمع وفى المستعمرات والشعوب التى تربطهم بها صلة أو مصلحة خاصة » .

ورأى العقاد أن ثمة وسيلتين لتحقيق ذلك : الأولى - هى

المحاربة العسكرية ، التى لا تقدر عليها مصر ولا ينبغى لها أن تفكر فيها . والثانية : هى محاربة الإنجليز دعائيا فى الخارج ، بدعاية قوية ومنظمة وبارعة ، ومدعمة بالأدلة الظاهرة والوقائع الملموسة ، والعمل على مد نطاقها لتشمل أمم الشرق والغرب على السواء ، لتقليب الأمم التى تعانى من الاستعمار البريطانى ضده ، بحيث تصير مصر مصدر قلق للاستعمار البريطانى خارج حدودها .

ثم قدم العقاد بعد ذلك مبررًا آخر لنبذ سياسة حسن التفاهم ، وهو اعتقاده أن الحالة السياسية القائمة ليست إلا تجربة استعمارية من سلسلة التجارب التى تسير عليها السياسة الإنجليزية فى مصر منذ عشر سنوات ، وأن هذه السلسلة من التجارب قد أدت بمصر إلى نتيجة حتمية لا مفر منها ، وهى ضرورة نبذ سياسة حسن التفاهم ، والعودة إلى الجهاد من جديد .

وقد تميزت كتابات العقاد الصحفية فى هذه القضية بالعنف الممزوج بالتفكير العميق ، وبالعصبية الشديدة . ومضى فى شرح وجهة نظره هذه،ودعوة الأمة إلى تفهم هذه الحقيقة،وطرح مسألة الوزارة الصدقية جانبًا ، باعتبارها مسألة ثانوية إلى جانب هذه الحقيقة الكبرى ، وبلغ من عنفه وعصبيته أنه هدد الأمة باتهامها بالغباء والقصور ، وبالامتناع عن الكتابة لها ، واليأس من صلاحها ، إذا لم تدرك هذه الحقيقة الهامة ، وفى ذلك كتب يقول :

«ألا أيها القراء هأنذا أشهدكم على ما أقول فى غير مواربة

ولا تلعثم ولا نفاق : هأنذا أُشهدكم فى كلام صريح مبين أننى أعيذ هذه الأمة أن تكون من الغباء وجمود الحس وسقوط المروءة بحيث تحتاج إلى تعريف بمكان الوزارة الصدقية بعد كل ما صنعته هذه الوزارة وما تصنعه فى كل يوم من أيام العام وفى كل ساعة من ساعات اليوم.

« هأنذا أشهدكم أيها القراء أننى لو خامرنى الشك لمحة واحدة فى مدارك الأمة المصرية وأنها بهذا المهبط الوضيع من الغباء والسقوط لاستضيعت والله قطرة مداد تراق فى الكتابة لها أو الكتابة عنها ، وطويت صدرى على يأس عميق من فلاحها فى مطلب دستور أو مطلب استقلال ، ولجزمت بالفشل فى قضيتها فشلاً لا ينقذنا منه إلا عشرات السنين والبدء من جديد ».

وفى نفس الوقت ، دعا العقاد الصحف الوفدية إلى عدم الاهتمام بالتشهير بالوزارة الصدقية ، وإلى توجيه اهتمامها إلى محاربة السياسة الإنجليزية ، والدعاية ضدها : « اكتبوا فى مناقشة الوزارة كلما طلعت الشمس أو غربت ألف مقال ، واقنعوا بذلك يقتنع الانجليز أيضًا ولا يحسبوا للقضية المصرية فى حاضرها ومستقبلها أقل حساب . ولكن تعالوا نظهر الإنجليز على حقيقتهم برهة من الزمن على سبيل التجربة .. وتعالوا نعلن فى أوربا عن مؤتمر جامع يشن الغارة على الاستعمار البريطانى ويكون مقدمة لما يتلوه من المؤتمرات والغارات .. تعالوا نشرع فى ذلك ثم انظروا

ماذا يكون ، فلن يكون إلا الخير بإذن الله وبفضل الصدق والعزم فى الجهاد » .

وفى الحقيقة أنه مهما كان الدافع وراء موقف العقاد هذا ، فإنه موقف ثورى فى مواجهة الحالة السياسية القائمة ، مقابل لموقف الوفد الذى بدا أكثر اعتدالاً حتى ذلك الوقت ، والذى كان ما يزال قائماً على اتباع الأساليب السياسية التقليدية . ولاشك أن ثورية العقاد هذه قد أحرجت مركز الوفد أمام الرأى العام ، ولكن العقاد لم يبال بهذا الإحراج ، وأومأ إلى أنه سيستقل بموقفه عن موقف الوفد ، إذا أراد الوفد أن يقصر جهوده على التشهير بحكم اسماعيل صدقى ، وأنه سيمضى فى سبيله ، فى الدعوة إلى الجهاد ضد الإنجليز ، فقد كتب يقول : « فأما الآن فلا نزيد إلا كلمة وجيزة نقولها للذين يسرهم أن نترك الإنجليز كأنهم تركونا ونفرغ للغط بصدقى باشا وحده كأنه فى حاجة إلى صفة الواصفين ، أو كأنه الرجل يستقيل إذا ناقشه المناقشون وبرعوا فى النقاش والحوار... نقول لهؤلاء : كلا ياصحاب ! لن نعير الوزارة أكثر مما تستحق من حيز فى مجال القضية المصرية كلها وجب علينا ذلك لأنفسنا وقرائنا . ولن نغفل بعد الآن عن الإنجليز كلها وجب علينا توجيه الأذهان إلى وجهة الإخلاص الذى نعتقده . ونذين به وأنتم بعد ذلك ياصحاب وما تختارون » .

وأخذ يلح على الصحف الوفدية أن تسلك سبيله ، ولو أدى

الأمر إلى إحراج زعامة الوفد.

وقد ازداد مركز الوفد حرجًا إزاء إصرار العقاد على موقفه . وبدا الوفد بالفعل معتدلاً غاية الاعتدال فى الوقت الذى بلغت فيه ثورية العقاد ذروتها . خصوصًا وأن صحيفة « الشعب » بدأت تستغل هذا التناقض بين العقاد والوفد ، فى الطعن فى موقف الوفد من الحالة السياسية القائمة . فقد كتبت : « إن الناس مختلفون فى سر حنق عباس العقاد على الوفد وتبرمه بسياسته فبعضهم يرى أنه ناقم على جبن الوفد ، فبينما نراه أسدًا على أبناء وطنه إذ به نعامة أمام الإنجليز» . وروت الصحيفة أن زعماء الوفد أرسلوا إلى العقاد رسولاً يوجه نظره إلى غضبهم من حملاته على الإنجليز ، فاستشاط غضبًا . وانحدرت من فمه ألفاظ عن خطل سياسة الوفد وقصر نظره ، أصاب رشاش منها النحاس باشا نفسه .

ويبدو أن النحاس سعى من جانبه إلى إقناع العقاد بالعدول عن موقفه . واتباع موقف الوفد . فدعاه أكثر من مرة إلى تناول الغداء على مائدته ، وحرصت صحيفة «مصر» على إبراز أنباء تلك الدعوات وقبول العقاد لها بالشكر ، بقصد نفى ما أذيع عن توتر العلاقة بينه والوفد . ولكن هذا السعى لم يؤت ثمراته بالنسبة لعداء العقاد للسياسة الإنجليزية ، فقد ظل على موقفه فى وجوب الكفاح ضدها ، وإن بدأ يشهر ويطعن فى الوزارة الصدقية .

وتوالت مقالات العقاد فى التشهير بالاستعمار البريطانى ،

وتهييج الرأى العام ضده .

وكان طبيعيا أن يرتبط بموقف العقاد هذا ، رأى آخر : هو عدم التعويل على حدوث تغيير فى السياسة الإنجليزية ، بقيام حكومة المحافظين فى الحكم فى أعقاب الانتخابات الإنجليزية التى جرت فى أكتوبر ١٩٣١ .

٢ - رفض الائتلاف :

والأمر الثانى الذى اختلف فيه العقاد مع الوفد هو رفضه للائتلاف الذى كان قائمًا - عندما خرج من السجن - بين الوفد والأحرار الدستوريين طبقًا للميثاق الذى كان معقوداً بينهما منذ ٣١ مارس ١٩٣١ ، والذى عرف باسم « عهد الله والوطن » . فلم يشر العقاد فى كتاباته الأولى فى صحيفة « مصر » إلى هذا الائتلاف ثم سرعان ما اصطدم بالأحرار الدستوريين صداماً عنيفاً هدد الائتلاف القائم ، وأحرج مركز الوفد ، وجعله يفكر جديًّا فى الاستقلال عنه .

وخلاصة هذا الخلاف أن صحيفة « السياسة » أقامت فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣١ احتفالاً فى نادى الأحرار الدستوريين بمناسبة بدء العام العاشر من حياتها ، حضره عدد من الزعماء والصحفيين الوفديين . ووقف إبراهيم الهلباوى خطيبًا ، فقال فى خطبته : « تعلمون أن صدقى باشا حرم كاتبين من أقدر كتاب مصر من أن

يكونا رئيسى تحرير لجريدتيهما ، إذ إنه يخشى بأسهما ، وقوة قلميهما البليغين ، وهما الأستاذان : هيكل بك وعبد القادر حمزة صاحب البلاغ » . ولم يذكر العقاد الذى كان حاضرًا الاحتفال . وقابل العقاد ذلك بحساسية بالغة ، واعتزاز مرهف بالكرامة ، إذ رأى أن الهلباوى ما وقف يخطب إلا ليغتنم فرصة جديدة للإساءة إليه ، فحمل عليه بعنف ، وصفه بعد ذلك بأنه كان أعنف ما كتب على الإطلاق ، واستعرض فيها كتبه مواقف الهلباوى المعادية للوفد ولسعد زغلول ، وشهر بتاريخه السياسى : « لقد حاولت أن تحسب العقاد نكرة فى الكتابة والوطنية فابحث عن رجل واحد يلقى حسابك هذا بغير الضحك والازدراء فما أنت بلاقيه ، وابحث عن رجل واحد تراه يؤول نسيانك هذا بغير الخوف أو الحقد الدفين فما أنت برائيه .

« أما أنا فاسمع ما أقول فيك فلا أحد من الناس - وأنت منهم - إلا من ينادى صدقت صدقت فيما تقول .

« أقول إنك محامى دنشواى فأسمع كل إنسان يقول : نعم محامى دنشواى ، وأقول إنك لم تظهر إلا فى غفلة الزمان فاسمع كل إنسان يجيب : نعم ولا يزال للزمان بقية من غفلة يقف فيها مثل هذا الثرثار موقف الخطباء ، وأقول إنك لم تصالح سعدًا لسعد ، ولا غيرة على الدستور فتعرف أنت قبل سواك أنك لا تدرى ما الدستور ولا ما السماح ، وإنما تدرى ما البغض هنا وما البغض هناك وتصالح

سعدًا لأنك تكره أناسًا آخرين تتوهم أنك تغضبهم بذاك ، وأقول إنك ما نصرت حزبك ولا خذلت الوزارة إلا بعد أن ضمنت سيدة لك أنك غداً راجع إلى ما كنت فيه من عوج فلا تمضى أيام فصار حتى يشهد المستقبل بما أقول ».

وكان من شأن موقف العقاد هذا أن يحرج موقف الوفد تجاه الأحرار الدستوريين المؤتلفين معه ، كما كان من شأنه أن يعد دليلا على عدم ثقة الوفد فى الأحرار الدستوريين ولا فى الائتلاف معهم ، وهو ماحسبته صحيفة « الشعب » ، واتخذته دليلاً على نية الوفد تجاه الائتلاف وللتشهير بالائتلاف إذ علقت على موقف العقاد بقولها : « ولم يدع العقاد إلى هذا التطاول عيب أبداه الهلباوى ، وكل جريمة الهلباوى أنه نسى أن يذكر العقاد بجانب هيكل وحمزة ، فتفاهة السبب تبين أن الوفد إنما يريد أن يفض الصداقة المصطنعة على أسرع وقت لأن الليل طال والحكم لا يزال بعيد المنال ».

وعلى هذا سارع كبار رجال الوفد إلى الاجتماع فى بيت الأمة برياسة مصطفى النحاس زعيم الوفد ، لإصدار بيان يعتذر الوفد فيه عما كتبه العقاد ، ودعى العقاد إلى بيت الأمة ، ليدلى برأيه فى البيان قبل إصداره ، ولكنه رفض سماعه واحتفظ لنفسه بحقه فى الرد عليه ، على أساس أنه وحده المسئول عما يكتبه وروت « الشعب » أنها علمت أن العقاد ثار فى بيت الأمة قائلاً أنه لا يحترم الائتلاف القائم ، ولا يستطيع أن ينسى ما كان من الأحرار

الدستوريين ضده ، وضد سعد ، وأنه خرج من بيت الأمة مصرًّا على موقفه .

وأصدر الوفد بيانه الذى أعلن فيه : « أسفه لما نشره الأستاذ عباس محمود العقاد بجريدة « مصر » بعدد اليوم تعليقًا على ما جاء بخطاب حضرة صاحب العزة الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فى حفلة أسرة « السياسة » بنادى الأحرار الدستوريين مساء يوم الجمعة الماضى . ويعتبر هذا التعليق نتيجة خطأ فى تقدير ما جاء عن حسن نية فى خطاب الأستاذ الهلباوى عن مطاردة وزارة صدقى باشا لصحف المعارضة والصحفيين » . وعلقت « السياسة » على هذا البيان تعليقًا جارحاً للوفد وللعقاد ، إذ قالت : « ونحن من جانبنا نقدر هذه الخطوة الحكيمة التى خطاها الوفد فى الاعتذار عن الأستاذ العقاد ، ولو أن الأستاذ كان أكثر تقديرًا للوقائع ولما توجبه الرصانة السياسية . لما رأى التورط فيها تورط فيه مما أصدر الوفد عنه بيانه .. ثم إن الأستاذ الهلباوى بك فيها يعلم أهل مصر جميعا هو من بين الرجال القليلين الذين لم يطأطئوا الرأس ، ولم يعتذروا يومًا لأنهم لم يضعوا يومًا أنفسهم فى وضع الاعتذار » .

وقد حاول مكرم عبيد وصبرى أبو علم منع العقاد من نشر تعليقه على بيان الوفد ، حرصًا على الائتلاف من ناحية ، وتجنبًا لإحراج الوفد من ناحية أخرى ، ولكنه صمم على نشره – حرصًا على كرامته – ولو أدى الأمر إلى نشره فى صحيفة غير وفدية .

ويبدو أن حزب «الشعب» حرص على استغلال هذا الخلاف بين العقاد والوفد للتشهير بالائتلاف ، ولاستقطاب العقاد من ناحية أخرى ، فقد روى العقاد أنه عرضت عليه مئات من الجنيهات ، لينشر رده على بيان الوفد فى «الأهرام» التى كانت تؤيد نظام الحكم القائم ، إذا أبت الصحف الأخرى نشره كما يريده ، وأن من بين الذين عرضوا عليه هذا العرض نائب من الصدقيين المعروفين.

ونشرت «مصر» التى لم تنشر اعتذار الوفد - رد العقاد على بيان الوفد ، وعلى تعليق «السياسة» عليه وفيه انتقد العقاد بشدة اعتذار الوفد عما كتبه ردًّا على الهلباوى : «لأننى حر كل الحرية حين أكتب عن الأفراد فى المسائل الفردية ولو كانوا من حزبى أنا لا من الأحزاب الأخرى.

«بل الوفد لا يطالب بإصدار بيان عن كتاباتى السياسية ، لأننى قد مضى لى فى الدفاع عنه اثنتا عشرة سنة ومضى لى فى الدفاع عن سعد نيف وعشرون سنة ولم يعرف أحد - ولا يستطيع أن يعرف أحد - أننى كتبت حرفًا واحداً فى هذه البرهة الطويلة بإيعاز من رئيس الوفد أو من أعضائه أو من هيئته المجتمعة ولا أعرف قط أننى صدرت فى جميع ما كتبت إلا عن شىء غير ما يوحيه إلىّ اعتقادى ورأيى ولو كانت مخالفة لرأى الوفد فى بعض الأحيان».

ورد بعنف على محمد حسين هيكل الذى كتب تعليق «السياسة» - السابق ذكره - على بيان الوفد ، واتهمه بأنه يحسده على مكانته

الأدبية والصحفية.

وأظهر موقف العقاد للرأى العام عدم اقتناعه بالائتلاف القائم، كما أظهر حقيقة خطيرة، هى عجز الوفد وزعامته عن الهيمنة على واحد من كبار الكتّاب الوفديين: وقد استغلت صحيفة «الشعب» هذه الحقيقة، للطعن فى زعامة مصطفى النحاس للوفد، إذ كتبت تقول: «وهنا نلمح ظاهرة أخرى هى تمرد كتاب الوفد عليه، واستخفافهم به وإعلانهم فى صراحة أن شأنه اليوم بات أهون مما كان بالأمس وأن رياسته هذه ضالة غير موفقة وأنها تتعدى على حقوق الناس».

ويبدو أن العقاد أدرك خطورة موقفه من الوفد، إذ سرعان ما بادر إلى تأكيد صلابة الوفد وتماسكه، وإلى الإشادة بزعامة مصطفى النحاس له، «وصدق بلائه وخلوص طويته لقضية بلاده وعلو نزاهته عن ريب الأعداء فضلاً عن الأصدقاء، وإن رجلاً يتولى وزارة المواصلات، ورياسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء مرتين، ثم يظل كما كان أيام المحاماة فى ثروته ومعيشته لرجل تخرس نزاهته الألسنة وتحنى الرؤوس فلا ترتفع منها رأس أثيم فى وجه ذلك الخلق الكريم». وانقلب العقاد يذكر وحدة الصف ويشيد بها فى مواجهة الوزارة الصدقية، ويشيد بقوة المعارضة وباتحاد الأمة، ولكنه بقى لا يذكر كلمة «الائتلاف» مطلقًا فى كتاباته الصحفية.

ونتيجة لتحول العقاد إلى الاقتناع بضرورة اتحاد الأمة فى مواجهة الحالة السياسية القائمة ، حدث تعديل طفيف فى خطته السياسية والصحفية،تجاه هذه الحالة والتى قامت-كما سبق القول- على نبذ سياسة حسن التفاهم ، وإعلان الجهاد من جديد ، فعاد يكرر هذه الخطة ، مؤكدًا فشل سياسة حسن التفاهم ، داعيًا إلى نبذها ، وأرجع فشلها هذه المرة إلى كراهية الإنجليز للاتفاق مع أمة قوية متحدة . وهنا تأكيد لضرورة وحدة الأمة فى مواجهة الحالة السياسية القائمة .

وظل العقاد يؤكد ضرورة «مصارحة المستعمرين الكفاح الذى لا هدنة بعده حتى تظفر البلاد بكل ما تريد». وأضاف إلى أسلحة الجهاد التى ارتآها من قبل - وهى الدعايـة ، وتأليب المستعمرات - سلاح جديد تمثل فى المقاطعة الاقتصادية . والجدير بالذكر أن العقاد لم يتعرض لشرح تفاصيل الخطوات الواجب اتباعها أو تحديد المسئوليات فى هذه الخطة ، وإنما ترك كل ما يخص التفاصيل «للمجتمع لا للأفراد».

٣ - التشهير بالوزارة الصدقية:

ويلاحظ أن العقاد بدأ يشهر بالوزارة الصدقية منذ سعى النحاس لإقناعه باتباع سبيل الوفد فى محاربة الوزارة - كما سبق القول - فحرص العقاد فى مقالاته الصحفية على التركيز على

افتقار الوزارة إلى التأييد الشعبى ، واعتمادها على التأييد الإنجليزى .. وحرص فى نفس الوقت على اثارة عداء الرأى العام ضدها ، فلم يترك سوءة ولا عملاً مثيرًا للاستنكار والاستهجان إلا ولصقه بالوزارة كعهده مع الوزارات المعادية للوفد: ولكنه لم يوفق فى تقدير أجل الوزارة الصدقية ، عندما كتب يتوقع قرب سقوطها . وتناول شخص اسماعيل صدقى بالسخرية والتشهير .

أما بالنسبة للمفاوضات التى تحدث اسماعيل صدقى عن قرب إجرائها ، فقد أكد العقاد أن الأمر لا يعدو أن يكون مراوغة بين صدقى والإنجليز ، إذ رأى أن صدقى يراوغ الإنجليز مستغلا مشروع بناء خزان جبل الأولياء ، للضغط على الإنجليز لمفاوضته ، وأن الإنجليز بدورهم يراوغون صدقى بالمفاوضات ، لكى يستجيب لمطالبهم .

٤ – الوفد يعلن الثورة:

عادت «كوب الشرق» إلى الصدور فى الثامن من فبراير ١٩٣٢ ، وتولى العقاد كتابة مقالاتها الرئيسية اليومية .

وتعتبر كتابات العقاد الصحفية فى «كوكب الشرق» امتداداً لكتاباته فى «مصر» من حيث التشهير بالسياسة الإنجليزية والدعوة إلى الجهاد ضدها ، ومن حيث الطعن والتشهير بوزارة اسماعيل صدقى .

والجدير بالذكر ، أن أحمد حافظ عوض صاحب « كوكب الشرق » ، بدأ هو الآخر يدعو فى ذلك الوقت إلى مواجهة الإنجليز والكفاح ضدهم ، وأضاف إلى أساليب الجهاد عند العقاد ، أسلوبًا آخر يتمثل فى العصيان . ولقيت دعوة « كوكب الشرق » إلى الجهاد ضد الإنجليز ، والتى رفع لواءها العقاد وأحمد حافظ عوض ، استجابة كبيرة من الرأى العام ، فانهالت على الصحيفة برقيات التأييد من القراء لهذه الدعوة ، وأخذت فى نشرها .

وظل العقاد يكتب فى « كوكب الشرق » حتى الحادى عشر من مارس ١٩٣٢ ، ثم انقطعت كتاباته حتى أول مايو ١٩٣٢ . ويرجع العقاد سبب انقطاعه عن الكتابة فى « كوكب الشرق » خلال تلك الفترة ، إلى أن أحمد حافظ عوض « أراد أن يحصل من وزارة الحقانية على الإذن بنشر الإعلانات القضائية فاشترطوا عليه أن يحرجنى إلى الخروج من الصحيفة فى مقابل الإعلان ففعل ولم يمض إلا يومان أو ثلاثة حتى كان فى « كوكب الشرق » إعلانات قضائية » .

وفى ٣٠ ابريل ١٩٣٢ ، أعلنت « كوكب الشرق » لقرائها أنه « كان حضرة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد قد شغل ببعض مؤلفاته الأدبية الرائعة عن متابعة جهاده ، السياسى اليومى ، فحرم قراء « الكوكب » من آثار قلمه الجبار حينًا . والآن وقد انتهى الأستاذ من إظهار ذلك الأثر الأدبى النفيس « تذكار

جيتى » واستعاد قوته وعافيته ، فإننا نهنئ القراء بعودة الأستاذ العقاد إلى تدبيج فصوله السياسية الممتعة فى صدر « الكوكب » ابتداء من صباح الغد » ولم تنقطع الإعلانات القضائية عن « كوكب الشرق » ، بعودة العقاد إلى كتابة مقالاته السياسية فيها .

ويمكننا القول بأن عودة العقاد إلى الكتابة كان تدعيمًا لصحافة الوفد بعد أن استجاب لدعوة العقاد ، ودعا الأمة إلى الجهاد فى ربيع ١٩٣٢ ، بعد أن نفض يديه من سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز.

وكان ذلك بمثابة إطلاق يد العقاد فى الكتابة كيفما شاء عن فشل سياسة حسن التفاهم ودعوة الأمة إلى الجهاد . وحول هذا الموضوع ، تركزت مقالات العقاد فى تلك الفترة بصورة أساسية . وقد بدا واضحًا رغبته وحرصه على الوصول بالخطوة الجديدة إلى مداها المأمول ، ورغبته فى توسيع نطاقها لتحدث أكبر قدر من النتائج المرغوب فيها ، بغض النظر عن إمكانية تحقيق ذلك .

وتركزت مقالات العقاد ، منذ أعلن الوفد سياسة العداء نحو الإنجليز ، حول أربعة أمور رئيسية هى :

١ - تأييد قرار الوفد بإعلان خطة العداء الصريح للإنجليز . وتأكيد قوة الوفد وفاعليته فى السياسة المصرية ، بقصد إبراز أهمية وخطورة إعلان الوفد لقراره .

ولقد كان يمكن القول ، بأن للعقاد فضل السبق فى دعوة

الوفد إلى نبذ سياسة حسن التفاهم ، وهى الدعوة التى ظل العقاد يدعو إليها منذ خروجه من السجن ، لولا أنه اعترف بصورة غير مباشرة بأنه كان على خطأ عندما دعا الوفد إلى اتباع هذه السياسة من قبل إعلانه لها فى ربيع ۱۹۳۲ ، إذ كتب يقول : « فلو أن الوفد أعلن خطة العداء قبل عشر سنوات لكان خطأ جسيمًا يربح منه الإنجليز ، ويقطعون به ألسنتنا عن كل حجة ، ولو أنه أعلن خطة العداء فى مستهل هذا العام لكان خطأ أيضًا ، لأن مسلك الانجليز فى هذا العام قضى على الشك وقطع باليقين . ومن توفيق العناية أن يدعو الوفد إلى الرأى فى أوانه الذى لا متقدم عنه ولا متأخر . لازال التوفيق قرينه فى كل رأى وفى كل خطوة » .

٢ - الحرص على الوصول بسياسة العداء الصريح إلى ما يحقق مطالب البلاد ، والمضى فيها دون تراجع أو تردد أو نكوص . ولهذا ، اعتبر العقاد سياسة العداء الصريح ، سياسة حتمية لا مفر منها ، بعد فشل سياسة حسن التفاهم ، ولم يقبل أى مناقشة فى جدوى سياسة العداء للإنجليز.

ولم يرض العقاد عن التردد الذى يبدو أنه انتاب موقف الوفد بعد إعلانه سياسة العداء الصريح ، إذ دعاه العقاد إلى سرعة إعلانه الجهاد والمضى فيه ، وإن لم يفعل فعليه أن يتخلى عن القضية الوطنية ، ويتركها لله يفعل بها ما يشاء . حيث

كتب يقول ، بعد أن تحدث عن عبث الاعتماد على أسلوب المفاوضات لحل القضية الوطنية : « إن عدو الأمة بعد اليوم ليس بالمستعمر ولا أذنابه وآلاته ، وإنما هو الرجل الذى يسخر الأمة لتنفيذ هذه السياسة ويتيح للمستعمرين أن يخدروها أبداً ويحرموها حق اليقظة والإفاقة لما حولها من المكائد والأخطار.

« دعونا يرحمكم الله من القيل والقال والتخاذل والخداع وخذوا فى الجد والصرامة أو دعوا مصر وشأنها حتى يقضى الله فيها ما يشاء .

« خذوا فى الجد وشنوا الغارة على الإنجليز بين أمم الشرق والغرب وثابروا على ذلك واستعدوا فيه لكل شدة واقنطوا من كل رجعة أو تراجع ، وعودوا الناس أن يشعروا أن الجهاد طويل وأن فرائض الجهاد كبار جسام ، وأن نهضات الأمم ليست باللعب وبانتظار رحمة الغاصبين ».

٣ - شحن القراء بأكبر قسط من الكراهية والعداء نحو الإنجليز .

فأخذ العقاد يردد فى مقالاته أن الإنجليز وراء جميع المشاكل والكوارث التى تعانى منها البلاد : فهم يعادون الأمة ويخادعونها سياسيا ، بغية إبقائها فى حالة تمكنهم من الحصول على جيمع مطامعهم ، وهم وراء قوانين الصحافة الصارمة التى فرضتها الحكومة ، وهم المستفيدون من الخراب الاقتصادى الذى تعانيه

البـلاد ، فالاستعمـار الإنجليزى والخـراب : «رفيقان متحالفان» ، وهم لا يكتفون بسلب مصر ، بل يفرطون فى أرضها إرضاء لأصدقائهم من الأوروبيين ، فهم الذين دفعوا الوزارة إلى تسليم «جغبوب» إلى إيطاليا وذهب العقاد فى تصوير بشاعة الاستعمار الإنجليزى ، إلى القول بأنه «وباء الإنسانية فى هذا العصر بغير منازع ، فإن كانت الدنيا تترقب دعوة روحية قادمة تنقذها من شرورها ، فلن يكون لهذه الدعوة أجل ولا أصدق من القضاء على الاستعمار البريطانى قبل كل استعمار ، لأنهم هم مشكلة المشاكل وأساس الخطوب وعدو الحرية ونصير الشر حيث كان».

٤ - تأكيد قدرة مصر على القيام بنصيب كبير فى محاربة الاستعمار ، بتأليب خصومه فى الشرق والغرب ، الأقوياء منهم والضعفاء على السواء .

واستمرت كتابات العقاد فى التشهير بالوزارة الصدقية وبأعمالها . فطعن فى سعيها لبناء خزان جبل الأولياء ، الذى رآه يعود بالفائدة على المصالح الاستعمارية ، وبالأضرار على المصالح الوطنية . وفى بيعها للقطن المخزون على نحو لا تراعى فيه مصالح البلاد ، فى الوقت الذى تراعى فيه مصالح المصارف الأجنبية . وشهّر ببعثرتها أموال البلاد فيما لا يفيدها ، وبمحسوبيتها للشركات التى كان بعض

الوزراء على علاقة بها ، وبفشل سياستها التعليمية وبسوء سياستها الاقتصادية . كما استمر فى التشهير والسخرية بإسماعيل صدقى ، وبأعضاء وزارته ، على نحو يجعلهم مثار سخرية وتفكه القراء .

وقد طغت الموضوعات السياسية على كتابات العقاد فى « كوكب الشرق » منذ بدأ يكتب فيها (من ٨ فبراير) ، إلى أن توقفت كتاباته فيها بعد ٢٠ مايو ١٩٣٢ ، وليس ثمة معلومات متوفرة عن سبب تركه الكتابة فيها .

وانقطعت كتابات العقاد فى الصحف اليومية بقية صيف ١٩٣٢ . وقد ذكر مكرم عبيد أن الوفد كان يمنح العقاد راتباً شهريا فى ذلك الوقت يتراوح بين خمسين وسبعين جنيها . ثم ما لبث العقاد أن التحق بالكتابة فى « الجهاد » منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٣٢ .

الفصل الثالث

الوفد فى أزمة

ارتبط التحاق العقاد بالكتابة فى « الجهاد » بالأزمة التى كان الوفد يمر بها فى خريف ١٩٣٢ ، وهى الأزمة التى نشأت نتيجة لقبول مصطفى النحاس استقالة محمد نجيب الغرابلى ، واعتراض ثمانية من أعضاء الوفد على هذا القرار وانضمام صحيفة « البلاغ » - كبرى صحف الوفد حتى ذلك الحين - إلى جانبهم ، الأمر الذى عرض الوفد لأخطر انشقاق حدث فى صفوفه ، منذ الانشقاق الأول الذى تم فى عام ١٩٢١ ، وتمخض عنه تأليف حزب الأحرار الدستوريين . وإزاء هذه الأزمة الخطيرة ، وانضمام صحيفة « البلاغ » إلى الجانب المعارض لزعامة الوفد بادر مكرم عبيد - بتوجيه من مصطفى النحاس - إلى إلحاق العقاد « بالجهاد »

بقصد تقويتها فى مواجهة « البلاغ » ، وجعلها منبرًا صحفيا قويا ، يستطيع الدفاع عن وجهة نظر زعامة الوفد ، فى مواجهة « البلاغ » المعبرة عن آراء الجماعة المختلفة مع الزعامة . وكان مرتب العقاد فى « الجهاد » سبعين جنيها ، كان الوفد يدفع منه ثلاثين جنيهًا ، ويدفع صاحب « الجهاد » الباقى ، ثم صار الأخير يدفع مرتب العقاد بأكمله . وقد سارت كتابات العقاد فى « الجهاد » على النحو الآتى :

١ – أزمة انشقاق الوفد:

انصبت كتابات العقاد الأولى فى « الجهاد » على معالجة الأزمة التى انتهت بانشقاق الثمانية من الوفد . وبدأها بحملة تشهير عنيفة . بمحمد نجيب الغرابلى ، استعرض فيها ما أسماه بمراوغاته مع سعد زغلول ، وبتأييد قرار النحاس بفصله ، وحرص العقاد على عزل الغرابلى عن الرأى العام ، فأكد أنه يقوم بحركة « تنتهى – إذا مضيت فى سبيلها – إلى القضاء على الوفد ، لا إلى القضاء على الوزارة الحاضرة » .

ولما تطورت الأزمة بإعلان الأعضاء الثمانية اعتراضهم على قبول النحاس لاستقالة الغرابلى ، تتبع العقاد هذه التطورات ، وفند حجة الأعضاء الثمانية بأنهم أكثرية داخل الوفد ، وأن رأيهم أولى بالاتباع . كما رفض اقتراح تحكيم الهيئة الوفدية فى الخلاف الناشب بينهم وبين النحاس ورآه عبثًا ، « لأن الهيئة الوفدية قد

أظهرت رأيها صريحًا واضحا فيمن تؤيد وفيمن لا تؤيد فى موضوع الخلاف بحذافيره ، فقلة الاكتراث بهذا التأييد ثم الإصرار على سؤالها بعد ذلك لا يدل على احترام لتلك الهيئة ولا على اهتمام جدى بما تراه » ، وحرص أيضًا على عزل الأعضاء الثمانية عن عطف الرأى العام - كما فعل مع الغرابلى - فأكد أن الأعضاء الثمانية « يطلبون الحق المطلق فى كل شىء حتى فيما يتعلق بقضية الاستقلال وتفسير ما يعدونه هم متعلقًا بهذه القضية ، ولا محل عندهم لاستفتاء الأمة ولا لحرية أعضاء الوفد فى مخاطبتها وإطلاعها على الحقيقة .

« وأما الرئيس وصحبه فيرون للكثرة الحق فى تسيير أعمال الوفد كلها مالم تصطدم بأساس القضية الوطنية أوتفاصيلها، فإذا اصطدمت بها فهنالك يحق لمن أراد من الأعضاء أن يرجع إلى الأمة كما أراد وعليه تبعة عمله أمامها وأمام ضميره ».

وإزاء فشل محاولات تسوية الأزمة ، رأى العقاد أنه لا يصح ترك الحالة معلقة داخل الوفد دون اتخاذ قرار حاسم ، لأن بقاءها معلقة فى رأيه قد يفيد الإنجليز فى المراوغة ، لا سيما وأن البلاد فى بداية عامها السياسى . ومن ثم طالب العقاد النحاس باتخاذ موقف حاسم لإنهاء هذه الحالة ، « فإذا استطاع الرئيس ومن يعمل معه أن يسدد السياسة الوطنية على هذا النهج والحالة معلقة فى الوفد على ما نعلم فذاك ، وإن لم يكن ذلك مستطاعًا وكان لا مفر من رأى

حاسم وانتهاء لذلك التعليق ، فليس فى التسويف نفع ولا أمل ، بل اليوم خير من الغد حين يقر القرار ويجد الجد ويعلم الناس جميعًا أنه لابد مما ليس منه بد ، وأنه ليس فى وسع الرئيس ولا فى وسع أحد من رجال الوفد أن يغير شيئًا مما قضت به ضرورات الأمور» .
وعلى هذا أيد العقاد قرار النحاس باعتبار مسلك السبعة خروجًا على الوفد وانفصالاً منه ، ورآه قرارًا سديداً ، «كان من حسن الحظ أن الحكمة والضرورة فيه تلتقيان» .

ومنذ ذلك الحين ، طفق العقاد يطعن ويشهر بالأعضاء الثمانية المنشقين مؤكدًا أن الوفد كسب بخروجهم ، ولم يخسر شيئًا ، «فمن منا يجهل أن الأعضاء المنفصلين كانوا – ولاسيما فى الزمن الأخير – علة ضعف للوفد وبابا للطعن عليه ، ولم يكونوا قط مصدر قوة له ، وحجة على أعدائه» .

٢ – تدعيم الوفد وزعامته :

وإزاء الانتقادات التى وجهت إلى مصطفى النحاس لفصله الثمانية أعضاء الذين كانوا يمثلون أكثرية داخل الوفد ، وسعيًا لجذب التأييد الشعبى له فى هذه الأزمة ، اتجه العقاد فى مقالاته الصحفية إلى تدعيم زعامة النحاس وتمجيدها .

وبلغ من تمجيده لمصطفى النحاس أن رأى أن تأييد زعامته هو تأييد للقضية المصرية : «نعم ولا مبالغة ولا ظل فى المبالغة

فيا نقول ، فإن تأييد الأمة لزعيمها فى وجه الدسائس الخبيثة التى تحاك له ، والحملات الطائشة التى توجه إليه ، إنما هو تأييد للقضية المصرية فى كل كلمة من كلماتها ، وكل حرف من حروفها مع النظر البعيد إلى عواقب الأمور والنظر القريب إلى الشئون الحاضرة على السواء » . وظل يطالب الأمة بمزيد من التأييد لزعامة النحاس : « فإن الزعامة المصرية لا تعوزها معاول الهدم والدسيسة وسوء النية من أعداء مصر والمصريين ، وإنما يعوزها التأييد المضاعف ثم التأييد المضاعف وإنها لظافرة به على رغم أنوف الكارهين ووغر صدور الحانقين » .

كذلك حرص العقاد على تأكيد قوة الوفد وتماسكه بعد انفصال الثمانية، وبنى ذلك على أساس أن الوفد هو « مذهب الفطرة فى السياسة المصرية ، وليست هذه فكرة تدور حولها البراهين وتختلف عليها الحجج ، ولكنها حقيقة تطلب علاقاتها من الواقع الملموس الذى يؤيدها ويزيدها تقريرًا فى الأخلاد .. »

ومجد العقاد أيضًا فى مكرم عبيد ، الذى كان خلافه مع محمد نجيب الغرابلى سببًا فى بداية الخلافات التى أدت إلى الانشقاق ، وأثنى على وطنيته ، وكفاءته الشخصية ، وعلى صداقته للنحاس . وفند ما أشيع عن تسلطه على النحاس وقيادته له، إذ كتب يقول : « .. إنهم يحقدون والحقد يملى عليهم ما يزعمون وإنهم ليريدون التفريق وهذه الإرادة هى التى تسول لهم الوقيعة والوشاية

والاختلاق ، فإذا قالوا إن النحاس باشا يصغى إلى الأستاذ مكرم عبيد وينقاد له فى آرائه فالعارفون بالنحاس باشا وبالأستاذ مكرم عبيد يضحكون ويسخرون ، وهأنذا وفدى من أعرف الناس برئيس الوفد لا أعلم فيه صفة أوضح ولا أرسخ من صعوبة الانقياد لغير ما يراه ، ومن أحب أن يجرب ذلك فليتفضل وليحاول التجربة أو فليتفضل وليذكر حادثًا واحداً كان النحاس باشا فيه على رأى ثم تحول عنه إلى رأى آخر منقادًا لغير الدليل والإقناع » .

٣ - تطور السياسة الإنجليزية :

تتبع العقاد تطور السياسة الإنجليزية فى مصر منذ التحاقه بالكتابة فى « الجهاد » . وقد دل تتبعه هذا على يأس تام فى نية السياسة الإنجليزية نحو مصر ، يقابله إيمان تام أيضًا ، بأن تغيير الحالة السياسية القائمة فى يد المصريين أنفسهم . فقد رأى فى الشائعات التى ترددت فى نوفمبر ١٩٣٢ ، عن سفر سير برس لورين إلى بلاده وعدم عودته إلى مصر ، ونقله سفيرًا لبلاده فى باريس ، مجرد مراوغات إنجليزية ، تهدف إلى الإيحاء بأن الدوائر الإنجليزية تنوى إحداث تغيير فى سياستها فى مصر . ورأى أن سير برس لورين يريد إطالة أجل الوزارة الصدقية ، ويسعى لاقناع الدوائر الإنجليزية فى لندن ، وتحذيرهم من الغموض الذى يكتنف الحالة فى مصر ، لو سقطت الوزارة الصدقية ، لأنه يدرك أن

سقوطها معناه فشل سياسته فى مصر ، وانتهاء مصيره السياسى ، فضلاً عن رغبته فى تحقيق أكبر قسط من المطامع الإنجليزية على يدها . وحذر من الانسياق وراء هذه الشائعات ، خصوصًا بعد ما تجددت فى منتصف مارس ١٩٣٣ ، إذ رأى أن الإنجليز لا يريدون بهذه الشائعات «أن تعول الأمة المصرية على نفسها بحال ، ولا يكرهون أن تتعلل بالآمال ، إذا كانت هذه الآمال تصرفها عن المساعى والأعمال» . كما أكد أن الإنجليز إذا أقدموا بالفعل على تغيير سياستهم فى مصر فسيكون ذلك لمصلحتهم لا لمصلحتها .

ولم يغير العقاد من رأيه هذا ، رغم اتفاق الآراء بأن عودة المندوب السامى من رحلته إلى بلاده التى قام بها فى ربيع ١٩٣٣ ، سوف يصاحبها تغيير فى السياسة الإنجليزية فى مصر . فمع أنه سلم بأن ثمة تغييرا سيطرأ على الحالة فى مصر ، إلا أنه أكد أن هذا التغيير لن يكون فى مصلحة مصر ، «مادام الإنجليز وحدهم هم أصحاب الرأى فيه» . كما أكد أن هذا التغيير سيكون تجربة فاشلة كجميع التجارب التى تقدمتها ، مادامت تقوم على تجاهل مصر ، والتمويه فى علاج قضيتها ، ورأى أنها ستزيد الإنجليز خسارة فى مصر ، وأنها ستفيد الحركة الوطنية .

واستمر العقاد على رأيه هذا فى سياسة سير برس لورين إلى أن تقرر نقله سفيرًا لبلاده لدى تركيا ، فى أغسطس ١٩٣٣ ، فرأى أن

عودته من لندن إلى مصر ، ليقضى بها شهرين قبل تسلمه مهام منصبه الجديد ، ما هى إلا مظاهرة ومداراة لفشله .

وظل العقاد يائسًا من السياسة الإنجليزية ، حتى بعد إعلان تعيين سير مايلز لمبسون مندوبًا ساميًا خلفا لبرس لورين . ورغم أن البعض اعتبر ذلك دليلًا على اتجاه جديد فى السياسة الإنجليزية ، فقد أكد العقاد أن الإنجليز لن يغيروا من سياستهم نحو مصر من أجل مصلحتها ، بل من أجل مصلحتهم هم ، وقد ترتب على يأسه من السياسة الإنجليزية أمران : الأمر الأول – استمرار تشهيره بالسياسة الإنجليزية ، وشحن القراء بالعداء والكراهية لها . والأمر الثانى : استمراره فى دعوة الأمة إلى الجهاد لتغيير الحالة القائمة دون انتظار لتغيير يحدث فى السياسة الإنجليزية .

وظل العقاد يدعو إلى الجهاد ، حتى بعد إعلان تعيين سير مايلز لمبسون مندوبًا ساميًا فى مصر : « فلا انتظار لما يفعل المستعمرون ، بل يجب أن ينتظر المستعمرون ما نفعل ، وهذا هو المقصود بالتنظيم والتضافر والإقدام والتطور ..

« التطور هو أن نضطر المستعمرين إلى الرضى بما نريد لا أن نضطر أنفسنا إلى الرضى بما يريدون ، وكل سياسة غير ذلك إنما هى سياسة لا تحتاج إلى جهد أو تفكير ، لأنها هى السياسة التى تلقى عنا جميع أعباء الجهد والتفكير » . وظل يدعو كذلك إلى ضرورة شن حملات دعائية ضد الاستعمار الإنجليزى خارج مصر ،

وإلى الاتصال بالحركات الوطنية فى المستعمرات الأخرى ، التى تعادى الاستعمار البريطانى للتوفيق والتنسيق بينها وبين الحركة الوطنية فى مصر ، وإلى محاربته فى الداخل بالمقاطعة السلبية ، والاقتصادية .

٤ - وزارة لا تريح ولا ترتاح :

لم يتوقف العقاد عن تشهيره بالوزارة الصدقية منذ التحاقه بالكتابة فى « الجهاد » فى أكتوبر ١٩٣٢ ، وحتى استقالت فى سبتمبر ١٩٣٣ ، إذ طفق يشهر بأعمالها وبرجالها . وكانت تطورات الأحداث ما تفتأ تقدم للعقاد ، وللصحف الوفدية عمومًا ، موضوعات جديدة للتشهير والطعن فى الوزارة الصدقية . فطفق العقاد يشهر بالخذلان الذى أصيب به اسماعيل صدقى فى حديثه مع « جون سيمون » وزير الخارجية الإنجليزية .

ثم قدمت الظروف للعقاد وللصحف الوفدية موضوعًا جديدًا للتشهير بالوزارة ، وسوء ادارتها ، عندما صدر حكم محكمة النقض والإبرام فى قضية « البدارى » الذى أثبت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ، ما وصفتها المحكمة بأنها « إجرام فى إجرام » ، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض ، يعاقب عليه القانون بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس ، واهتياجًا

لها ، ودفعًا بها إلى الانتقام[1] . واستغل العقاد هذا الحكم للتشهير بفوضى الإدارة الصدقية وفسادها . وردّد أن فساد الإدارة ثبت فى كافة العهود غير الوفدية ، وفى كل مرة تولى فيها اسماعيل صدقى الإدارة فى البلاد . كما حمل بعنف على الصحف الإنجليزية التى كانت تنعت الحكم الوفدى بسوء الإدارة ، وحمل السياسة الإنجليزية التبعة الأولى لما يجرى فى مصر من فساد من هذا القبيل .

ثم فتحت الأزمة الوزارية التى أدى إليها إعلان حكم محكمة النقض والإبرام بابًا جديدًا للطعن فى الوزارة ورجالها . فقد حدث أن استقال على ماهر وزير الحقانية ، وتضامن معه عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، بسبب خلاف شجر بينهما وبين اسماعيل صدقى ، حول وجوب التحقيق فى الفظائع التى ارتكبها رجال الإدارة ، والتى كشفت عنها قضية « البدارى » وأعيد تشكيل الوزارة فى ٤ يناير

(١) ملخص قضية البدارى أن مأمور مركز البدارى قتل فى مارس ١٩٣٢ ، لأسباب لا صلة لها بالسياسة . وثبت أن سبب القتل يرجع إلى ارتكاب حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقامًا منه .

وقد حوكما أمام محكمة جنايات أسيوط فقضت على أولهما بالإعدام ، وعلى الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة . فرفعا طعنًا فى هذا الحكم نُظر أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبد العزيز فهمى ، التى أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وشهرت فيه بفظائع رجال البوليس . ومع أنها قضت برفض الطعن ، لأنها لا تملك قانونًا تخفيف الحكم ، إلا أنها لفتت فى حكمها نظر ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى .

١٩٣٣ . واستغل العقاد هذه التطورات للطعن فى رجال الوزارة فرفض قبول الأسباب التى أدت إلى استقالة الوزيرين ، ورأى أن الأمر لا يعدو أن يكون مناورة بينهما وبين صدقى ليخلفاه فى الحكم ، فى الوقت الذى يبغى فيه صدقى البقاء ، على رأس الوزارة حتى الشتاء القادم . وقد قصد العقاد بهذا إلى حرمان الوزيرين المستقيلين من أى تعاطف قد يحصلان عليه من الرأى العام ، بسبب موقفهما من فظائع ذلك العهد ، ولهذا حرص على ترديد ماضى على ماهر ليثبت أحقيته بالكراهية والنبذ : « إن على ماهر باشا إنما يرشح نفسه لدور مقبل فى عهد ليس ببعيد ، لأن الناس جميعًا يعرفون على ماهر باشا ويعرفون أنه آخر من ينتظر منه النخوة التى يتظاهر بها اليوم ولا يكاد يحسن التظاهر بها إلى نهاية الدور ، فهو قد اشترك ثلاث مرات فى تعطيل الدستور . فكان الوزير المصرى الوحيد فى هذه « المزية » النادرة وهو صاحب التبعة الأولى فى جميع القوانين الاستثنائية التى سنتها وزارة الحقانية ، وهو وحده حامل التبعة فى حركات التنقل الدائمة بين رجال القضاء مما لم يعهد قط فى أيام وزير من الوزراء ، وهو فيما عدا ذلك أحد المؤسسين للفئة المدعوة بحزب الاتحاد ، وأحد المدبرين لقضية الوثائق ، وأحد الذين شايعوا صدقى باشا فى جميع أعماله ومنها حادث أخطاب ، وقد كان أسبق الوزراء إلى تقييد الحريات وأسبقهم إلى الظهور كذلك بمظهر الرجل الغيور على الحريات » .

وكانت إعادة تشكيل الوزارة الصدقية فى ٤ يناير ١٩٣٣ - كما سبق القول - فى رأى العقاد ، مجرد عملية « ترقيع ممزق » ، ساعدت على إحداثها المصارف الأجنبية المستفيدة من بقاء الوضع القائم ، « فإن لم يكن هذا عاملاً كافياً فالمليونان اللذان سيدفعان إلى الحبشة بإيعاز من الإنجليز، فإن لم يكن هذا وذاك « فمقاولات » خزان جبل الأولياء والمعونة للشركات البريطانية ما ظهر منها وما سيظهر فى زمن قريب ، وكل أولئك صفقة لا بأس بها إذا هى دخلت فى الحساب » .

واستغل العقاد مرض اسماعيل صدقى لمطالبته بالاستقالة : « ففى بقائه حيث هو قسوة عليه وقسوة على البلاد ، وفى خروجه من المنصب رحمة به ورحمة كذلك بالبلاد » . وكان يقصد باستقالة صدقى ، « استقالة السياسة التى جرت عليها الوزارة الصدقية لا استقالة الوزارة وحدها . إذ قد تحقق الآن أن السياسة التى سار عليها صدقى باشا لن تقوى على الدوام والاستمرار » . وظل العقاد يتساءل فى مقالاته عن سبب استمرار الوزارة فى الحكم ، رغم توافر كافة الأسباب التى من شأنها أن تدفعها إلى الاستقالة . ولم ير سبباً لذلك إلا رغبة السياسة الإنجليزية فى بقائها واستمرارها ، أو رغبتها فى بقائها ريثما تنظر فى تلفيق وزارة جديدة لا تريح الأمة ولا الأمة تريحها ، « إذ قد أصبح حراماً على مصر فى عهد المحتلين أن تتولاها الوزارة التى تريح فيها وترتاح » .

ولم يتوقف العقاد عن تشهيره بمساوئ الوزارة الصدقية الذى اعتبره كتسجيل لطوارئ الطبيعية «التى لا تسمع ما يقول قائل ولا ماينصح به ناصح ، ولا نعرف نقدًا أصعب على الصحافة من هذا النقد الذى لا حاجة إليه ، لأن الناس فى غنى عن إظهار خطأ قد تعب وسئم من فرط الظهور» ، إلى أن جاء شهر سبتمبر ١٩٣٣ ، وبدأت تظهر بوادر الأزمة التى انتهت باستقالة الوزارة الصدقية ، فتناول العقاد بالسخرية والتهكم ما أشيع عن طلب الوزراء من رئيسهم عدم الاستقالة .

وعارض بشدة الاقتراح الذى تردد فى بعض الصحف ، بخصوص تأليف وزارة إدارية تخلف الوزارة الصدقية .

ولم ينته تشهير العقاد وسخريته باسماعيل صدقى ، بتولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة خلفًا له . بل استمر فى التشهير به وبحزب الشعب ، وسخر من قرار حزب الشعب الخاص بتأييد الوزارة العبدية ، واستخفاف الوزارة بهذا التأييد . وظل يتهكم بضياع نفوذ صدقى فى حزبه ، إلى ما بعد استقالته من رئاسة الحزب فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

٥ – ووزارة بلا حسنات ..!

كانت كتابات العقاد الصحفية عن وزارة عبد الفتاح يحيى امتدادًا لكتاباته عن الوزارة الصدقية ، إذ رأى أنها – من قبل أن

تؤلف - «وزارة صدقية أخرى بعنوان آخر . أو إنها وزارة ملحقة بالوزارة الصدقية تقتفى أثرها وترمى إلى غايتها ، وإن كانت تخذل رئيسها وتحاول البراءة من سيئاته» ورأى أن مصيرها سيكون كمصير الوزارة الصدقية ، من حيث الفشل فى جميع الأمور، لأنها ليس لها من عناصر القوة والنشاط ما يضمن لها النجاح ، ولأن رئيسها - الذى شكلت الوزارة فى غيبته فى أوربا - «سيعلم من اليوم أنه مكتوف اليدين محدود الطاقة ، يطيع الحوادث ولا يأمر ، أو يأمر ولا يطاع ، وسيلتفت حوله فلا يرى إلا حطاما فوق حطام ، وركاما من وراء ركام ، وإلا بقايا من الوزارة الساقطة لا يستطيع أن يتركها كما هى ولا يقوى لها على ترقيع ، ولن يطول به الحلم حتى يستيقظ ، ولن يستيقظ حتى تفر الوزارة من يديه فرار الأشباح» .

وبناء على هذا ، طفق العقاد يطعن ويشهر بالوزارة العبدية ، وتركز تشهيره على أعضاء الوزارة وعلى أعمالها .

ولم ير العقاد حسنة واحدة للوزارة العبدية جديرة بالذكر ، حتى بعد أن سلخت فى الحكم عامًا : «فلا هى أفلحت فى علاج الأزمة المالية ، ولا هى شرعت فى علاجها ، ولم نعرف لها أثرًا فى إصلاح ولا من المنظور أن نعرف لها هذا الأثر ، أما المسائل الخارجية كمسألة الدين ومسألة المحاكم المختلطة ، فقد تولاها المندوب البريطانى كما كنا نترقب من عدة أشهر على ما بدا لنا يومئذ من

خطط دار المندوب ومن مسلك الوزارة » .

ورأى العقاد أن الوزارة جديرة بالاستقالة فى أسرع وقت ، بسبب فضائحها وفضائح الوزارة الصدقية التى تحمل تبعاتها ، وأنه إن كانت « ترى أنها طويلة الأجل بما تلقى من تأييد صاحب الجلالة والبرلمان . فأما الناس فيرون أن كل وزارة استقالت فإنما كانت قبل ذلك تنعم بالتأييد من صاحب الجلالة والبرلمان . فمن شأن الوزارات أن تحصل على هذا التأييد ومن شأنها كذلك أن تستقيل فى يوم من الأيام ». وهذه أول إشارة صريحة من العقاد إلى الملك منذ خروجه من السجن ، ويلاحظ أنه صاحب اتجاه العقاد فى كتاباته عن الوزارة العبدية ، والعناصر المؤيدة لها ، اتجاه آخر ، مضاد للاتجاه الأول ، ومواز له فى ذات الوقت . وهو اضفاء الصفات والحسنات التى ينزعها عن الوزارة وأنصارها ، وألبساها للوفد . ولا شك أن ذلك كان سعيًا منه لتأكيد مكانة الوفد وقوته ، وسلامة خطته السياسية أمام الرأى العام ، بعد أن طالت معركته مع النظام القائم ، ولم تنته بعد إلى انتصاره .

٦ - ما بعد السقوط ..

استمر العقاد فى حملاته على الإنجليز وسياستهم فى مصر ، بعد سقوط الوزارة الصدقية ، وقد أعطته اضطرابات فلسطين دفعة قوية لمزيد من التشهير . بيد أن حلول سير « مايلز لمبسون » محل سير

« برس لورين » فى دار المندوب السامى ، منذ يناير ١٩٣٤ ، جعله يتوقف عن تشهيره ، ويسلك مسلكًا جديدًا تجاه السياسة الإنجليزية .

وقد قام المسلك الجديد على مناقشة الحالة السياسية القائمة فى البلاد ، ومسئولية الإنجليز فيها ، مناقشة هادئة ومتزنة ، قصد بها العقاد إلى تبيان مسئولية الإنجليز عن فساد الحالة السياسية بانتهاجهم خطة « الحياد المزعوم » واتخذ العقاد من مايلز لمبسون موفقا وديًّا ، تمثل فى بداية الأمر فى ثنائه على بعض آراء له فى أهداف التعليم ، التى رآها تهدف إلى إعداد المواطن للحياة ، لا لمجرد الوظيفة الحكومية .

ولما نشطت السياسة الإنجليزية فى مصر ، وكثرت زيارات المندوب السامى ومندوبيه وكبار موظفيه للمدن والمصالح والدواوين ، إحياء لأساليبهم التى كانوا يتبعونها فى عهد الحماية ، لم يعترض العقاد على هذه التصرفات ، التى رأى ماشابهها فى الماضى - على عهد لورد لويد - تدخلاً خطيرًا فى أمور البلاد واعتداء على استقلالها ، ورأى فيها دليلاً على حدوث تغيير فى السياسة الإنجليزية مستقبلاً . وأرجع اهتمام الإنجليز بالحالة السياسية ، إلى إدراكهم فشل التجربة السياسية القائمة ، وإلى اضطراب أحوال الشرق عمومًا ، وظهور شبح الحرب فى الأفق الدولى . وبالرغم من عدم ثقته فى الخطوة المقبلة من جانب السياسة الإنجليزية فإنه دعا

إلى الاهتمام بما يبديه الإنجليز تجاه الحالة السياسية القائمة ، على أن يكون المصريون هم أصحاب الكلمة الأخيرة فى كل ما يتناوله هذا الاهتمام .

وقد رفض العقاد ما رددته بعض الصحف من أن الخطوة المقبلة فى السياسة الإنجليزية ، ستكون فى إقامة وزارة مستقلة فى الحكم ، إذ رأى أن قيام وزارة مستقلة أعجوبة ، لا تقل عن أعجوبة الوزارة العبدية .

ثم سار العقاد خطوة إلى الأمام تجاه السياسة الإنجليزية ، فأثنى كثيرا على مستر بيترسون المندوب السامى بالنيابة ، ووصفه بأنه « رجل من الطراز الصالح لفهم المسألة المصرية مالم يمنعه عائق من تلك العوائق » .

وبلغت مهادنة العقاد للسياسة الإنجليزية ذروتها أثناء الأزمة التى انتهت باستقالة الوزارة العبدية . فلم يعارض أو يستنكر تدخل الإنجليز فى شئون البلاد الداخلية ، وإنما هاجم الوزارة لسكوتها على هذا التدخل . ولما بلغت الأزمة ذروتها بطلب الإنجليز الاطلاع على نص وثيقة الوصاية على العرش ، وطلبهم طرد زكى الإبراشى ، لم يستنكر العقاد هذا التدخل ، ورآه أمرا مفروغا منه لا يحتمل البحث والمناقشة .

وقد بدا على كتابات العقاد الصحفية خلال الأزمة ، استعداده للسكوت عن أى تدخل من الإنجليز فى شئون البلاد ، طالما أن

الأمر سينتهى بإنهاء حكم الوزارة العبدية ، وليس أدل على ذلك من عدم استنكاره تدخلهم بطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش ، مع ما فى ذلك من انتهاك لقانون تنظيم وراثة العرش. والأكثر من ذلك أنه استنكر أى تعاطف أو تأييد تبديه الأمة تجاه الوزارة فى أزمتها مع الإنجليز ، إذ أكد أنها «لا تستحق أى تأييد ولا مصلحة للبلاد فى تأييدها أيا كانت الأسباب المزعومة والدعاوى الملفقة» . ونبه الرأى العام إلى أن أى تأييد أو تعاطف مع الوزارة فى الأزمة، سوف يورثه كثيرا من الأذى والخسارة . ولكى يحرم الوزارة من أى تعاطف من جانب الرأى العام فى موقفها من الأزمة ، ذهب العقاد إلى أن سبب خلافها مع الإنجليز مرجعه إلى معارضتها طرد زكى الإبراشى من القصر ، وليس مرجعه إلى معارضتها تدخل الإنجليز فى شئون البلاد ، لأنها ظلت راضية عنه طوال فترة توليها الحكم . وحمل على زكى الإبراشى حملة عنيفة ، للغرض نفسه ، محملاً إياه مسئولية تدخل الإنجليز فى مرافق البلاد، ومسئولية تدخل غير المسئولين فى الحكم، ومسئولية فساد الحكم الوطنى كله . وأكد أنه «إذا وقع خلاف بين الإبراشى باشا والإنجليز لغرض من الأغراض الموقوتة ، فليست الأمة هى التى ترد إليه سلاح السلطة الذى سقط من يده ، وليست الأمة التى تغار على الدستور هى الأمة التى تنسى الدستور وتنسى نفسها فى سبيل سلطة خفية لا تقبلها من إنسان».

واستمر تشهير العقاد بالوزارة العبدية بعد استقالتها فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، فعدد مساوئها ، وتحدث عن شذوذ تركيبها وأكد أن سقوطها لا يعنى انتهاء نفوذ زكى الإبراشى ، الذى رأى له أعوانًا وأذنابًا فى كافة مرافق الحكومة ودواوينها ، ينبغى القضاء عليهم .

واعترض العقاد بشدة على ترشيح على ماهر (مرشح القصر) لرئاسة الوزارة خلفًا لعبد الفتاح يحيى ، ولكنه لم يعترض على ترشيح حافظ عفيفى (مرشح الإنجليز) ولا على ترشيح توفيق نسيم ، الذى كان أقرب من زميليه - قليلاً - إلى إرضاء الرأى العام ، وكان رجلاً وسطًا بين القصر والوفد والإنجليز . وكان اعتراضه على ترشيح على ماهر قائمًا على أساس « أن عهدًا يراد أن يقوم على « المسئولية » لا يصح أن يتصدى لولايته رجل مجبول على التنصل من المسئولية وإلقائها أبدًا على الآخرين ، فدع عنك طاعته لنشأت والإبراشى وإذعانه لما يأمران به من وراء الستار ، وانظر إلى مسلكه بغير اجتراحه كل تلك الأفاعيل وتظاهره بالبراءة كأنه صغير لا يدرى ماذا يصنع أو ما يصنعون باسمه تحت عينيه ، فهل هذا مسلك رجل يعرف ما هى المسئولية ، وما هو النهوض بالتبعات ، وما هو القضاء على غير المسئولين » .

ولما قبلت استقالة عبد الفتاح يحيى فى ١٤ نوفمبر ، وعهد الملك فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم بتأليف الوزارة ، أرجع العقاد

إلى الأمة الفضل فى إسقاط نظام إسماعيل صدقى ، وفى ترجيح كفة محمد توفيق نسيم على غيره من المرشحين ، لأن برنامجه أقرب إلى إرادتها .

٧ – وزارة نسيم وبوادر الخلاف مع الوفد

استبشر العقاد بالوزارة النسيمية خيرًا ، ورحب بها وبرئيسها ، كمافعل الوفد بالرغم من أنه كان قد عارض من قبل فكرة تولى وزارة مستقلة الحكم خلفًا لوزارة عبد الفتاح يحيى ، وهو ما سبق ذكره . وقدم تصوره لمنهج نسيم فى الحكم، الذى رآه لا يعكس بالبرامج المفصلة ، « وإنما يستعيض عنها برؤوس المسائل يتناولها مسأله مسألة كلما عرض له فى أثناء العمل ما يدعو إلى بيان » ، كما قدم تصوره لسياسة نسيم فى الحكم . التى رآها تقوم على « التوفيق بين القصر والأمة ، ولك أن تقول إنه ينظر فى هذه القاعدة إلى حدود الإمامة والرعية فى السياسة الشرعية ، أو ينظر فيها إلى الوقائع المحسوسة من تجاربه فى الأحوال المصرية الحديثة ، أو ينظر إلى أصول الديمقراطية كما تتمثل فى أوضاع الحكومة المقررة ، ولكنه على كل حال يأبى كل خطة تفسد العلاقة بين الحاكمين والمحكومين » .

وعلى عهد الوزارة النسيمية ، ظل العقاد يشهر بالعهد البائد ، وبرجاله ، بما فيهم زكى الإبراشى ، وحزب الشعب الذى أعلن

عدم ثقته بالوزارة وطفق فى نفس الوقت ، يتناول أوجه إصلاح مساوئ ذلك العهد ، الذى رآه يقوم أولاً وقبل كل شيء ، على محاسبة الوزراء ، والمديرين ، والموظفين الذين أساءوا فيه ، وإنصاف الذين اضطهدوا أو ظلموا .

وتجلى أول مظهر من مظاهر الخلاف بين العقاد والوفد حول الوزارة النسيمية ، عندما كتب العقاد يقترح على الوزارة إنصاف أمين لطفى بتعيينه وكيلاً لوزارة المعارف ، إذ خشى النحاس أن يعد ذلك إيماء للوزارة فى مسألة تدور حول شخص بعينه ، ورأى أنه ليس من المستحب ظهور الوفد بهذا المظهر . وتدخل بنفسه لإقناع العقاد بالعدول عن نشر مقاله الذى تضمن الاقتراح ، ولكنه لم يأبه له ونشره فى « الأهرام » . وحدث نتيجة لذلك خلاف بينه وبين صاحب « الجهاد » ، ولكن هذا الخلاف مر بسلام ، إذ سرعان ما تدخل النحاس وأعاد الود بين العقاد ومحمد توفيق دياب ، بزيارة قام بها لدار « الجهاد » فى مساء ٢٤ ديسمبر . وأقسم العقاد أمام النحاس وأمام الحاضرين أنه لن يبرح مكانه فى « الجهاد » ، إذ قال « ولا أرانى فى حاجة إلى التوكيد لدولتكم بأنكم والبلاد معكم لن ترونا أبداً إلا فى مكان الجهاد الذى ينبغى أن نكون فيه ، نعم لا حاجة بى إلى التوكيد فى هذا المعنى ، لأن من المعانى ما تؤيده الحقائق دون الأقول ». ولم يبر العقاد بقسمه ، إذ سرعان ما انتقل – بعد شهر – إلى العمل « بروزاليوسف اليومية » ، فى مقابل زيادة

فى مرتبه ، مقدارها عشرة جنيهات ، كما سيأتى بيانه فى الفصل التالى .

وقد حرص العقاد على تأكيد صلابة الوفد وقوته ، بانتهاء معركته مع النظام المنهار . وكان انعقاد المؤتمر الوفدى فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٣٥ ، فرصة طيبة لذلك . فكتب عدة مقالات بمناسبة انعقاد المؤتمر ، تكلم فيها عن نجاحه وصدق تمثيله للأمة . وأشاد بقوة الوفد الذى أرجعه إلى إيمان المصريين به ، وباعتماده عليهم ، لا على غيرهم ، وأكد أن المؤتمر قد فند مزاعم خصوم الوفد عن افتقاره إلى برنامج مفصل ، وسياسة إنشائية .

ويلاحظ أن مهادنة العقاد للسياسة الإنجليزية ، منذ مجىء سير مايلز لمبسون إلى مصر ، قد تطورت بقيام الوزارة النسيمية فى الحكم ، إلى رغبة فى حسن التفاهم . فقد أشار إلى أنه «إذا كان الإنجليز حريصين على رواج تجارتهم فى البلاد المصرية – وهم حريصون على ذلك بغير جدال – فخير ما يعلمونه ويعملون به ، أن يعتمدوا على حسن المعاملة بينهم وبين المصريين بجميع معانيها التى تتناول الإنصاف السياسى ، كما تتناول الإنصاف فى الأسعار والإنصاف فى البيع والشراء .. ويجب أن يكون الربح متبادلاً بيننا وبين من يعاملوننا حتى يرجى دوام المعاملة وقيامها على أساس معقول مقرون بالرضى وقلة التبرم والانتقاص .. فإن المستغلين إذا أرادوا إرغامنا على الخسارة أو على ترك الربح المباح لنا فكأنهم

يبنون العلاقات المصرية البريطانية كلها على لغم شديد الخطر وشيك الانفجار ، لأنهم يجمعون بين الأسباب النفسية والأسباب المادية الظاهرة فى مقاومة السياسة البريطانية » .

وانقطعت كتابات العقاد فى « الجهاد » منذ ٣٠ يناير ١٩٣٥ ، لانحراف ألم بصحته ، نصحة الأطباء معه بأن يلزم الراحة التامة ، وألا يستقبل أحدا من الزائرين . وعندما عوفى مما ألم به ، لم يعد إلى مكانه فى « الجهاد » ، وإنما اتجه إلى « روزاليوسف اليومية » ، وفيها بدأت صفحة جديدة فى حياته السياسية والصحفية .

الفصل الرابع

لا .. للسياسة الوفدية

كانت الخلافات الجوهرية التى أدت إلى انفصال العقاد عن الوفد مجرد خلافات سطحية فى البداية ، تمثلت فى تباين وجهة نظره عن وجهة نظر زعامة الوفد تجاه بعض مواقف الوفد من الوزارة النسيمية ، وكان من المستطاع حصرها داخل الوفد . وحتى عندما تطورت هذه الخلافات ، وصارت تتركز حول تحديد موقف الوفد من الوزارة ، ومن سعيها لاعادة دستور ١٩٢٣ ، تحديدًا حاسماً ، لم يكن موقف العقاد موقفًا فرديا انفرد به داخل الوفد ، بل كان تعبيرا عن الجناح الأكثر تطرفًا فيه . ومع هذا كان من الممكن ألا تؤدى هذه الخلافات إلى ما انتهت إليه ، لأن الوفد اضطر تحت ضغط الأحداث أن يتخذ فى النهاية موقف العقاد ، الذى أدى تمسكه

به إلى اصطدامه بالوفد . ولكن كان للعوامل الشخصية أثرها فى دفع الخلافات إلى ما انتهت إليه . ومن المصادفات الغريبة ، أن العقاد أخذ فى كتابة مجموعة مقالات عن ذكرياته فى السجن ، الذى دخله من جراء ثوريته فى دفاعه عن الوفد ، فى مجلة « كل شيء والدنيا » تحت عنوان « فى عالم السدود والقيود » ، فى الوقت الذى كانت الأحداث تتطور فيه سريعا ، لتنتهى بخروجه من الوفد ، وقد سارت هذه التطورات على النحو الآتى :

١ - مسألة الصحيفة :

بدأت هذه التطورات منذ انتقال العقاد من « الجهاد » إلى « روزاليوسف » ، بعد مضى شهر تقريبًا على قسمه ألا يبرح « الجهاد » طوال حياته . ولم يكن مرجع الأزمة إلى مجرد هذا الانتقال ، ولكن مرجعها إلى الملابسات السياسية والصحفية داخل الوفد فى ذلك الوقت . ففى أثناء انعقاد المؤتمر الوفدى ، الذى عقد فى ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ ، حدثت خلافات كبيرة بين أحمد ماهر ومحمد توفيق دياب صاحب « الجهاد » - والمقرب من مكرم عبيد - انتهت باستقالة محمد توفيق دياب من الهيئة الوفدية البرلمانية . ونتيجة لذلك فكر عدد من أعضاء الوفد وعلى رأسهم محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر فى أن يكون للوفد صحيفة يمتلكها ، ويشرف على تحريرها . واكتتبوا بالفعل بمبلغ سبعة آلاف جنيه ، وعرضوا

الفكرة على مصطفى النحاس فوافق عليها وحبذها ، ثم عاد فى اليوم التالى ورفضها ، ورفض مناقشتها ، بحجة أن اصدار صحيفة باسم الوفد يحتاج إلى رأسمال كبير ، وأنه من العار أن يصدر الوفد صحيفة ليست فى المستوى الصحفى والفنى المناسب ، فضلاً عن تعرضها للاحتجاب بعد ذلك بقليل ، بسبب قصورها المادى . وظل مصرا على رفضه بالرغم من أن أصحاب الفكرة اقترحوا زيادة المبلغ المكتتب به للصحيفة . وقد أرجع العقاد سبب رفض النحاس إلى مكرم عبيد ، الذى أوعز إلى النحاس بأن محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر لديهما ميول لمنافسته على زعامة الوفد ، وأنهما سيسعيان إلى نقل كتاب الوفد الكبار - أمثال العقاد - إلى الصحيفة الجديدة ، التى يودان أن تكون تحت توجيههما .

فلما انتقل العقاد بعد أن أقسم قسمه السابق ذكره ومعه محمود عزمى المحرر السياسى «للجهاد» ، وتوفيق صليب سكرتير تحريرها ، إلى «روزاليوسف اليومية» اعتقد النحاس ومكرم عبيد ، أن «روزر اليوسف اليومية» هى فى الحقيقة الصحيفة التى سعى ماهر والنقراشى لإصدارها من قبل ، وأن انتقال الصحفيين الثلاثة إليها من «الجهاد» هو سعى لإضعاف «الجهاد» المقربة من مكرم عبيد . ولهذا قاطعها الوفد عند صدورها ، فلم يزرها النحاس ، كما اعتاد أن يزور الصحف الوفدية - حتى الصغيرة منها - عند صدورها . ولم يرسل إليها كلمة منه كدليل للقراء على أنها وفدية .

وقد نفت روز اليوسف أن لماهر والنقراشى علاقة باصدارها لصحيفتها اليومية .

وبالرغم من هذا الموقف من جانب قيادة الوفد نحو الصحيفة الوليدة ، صدر العدد الأول منها فى ٢٥ فبراير ١٩٣٥ ، تحت اسم الصحيفة عبارة لمصطفى النحاس تقول : «من كذب بالأمة أو داخله فيها شك فليس منا » . وأكدت السيدة روز اليوسف أن صحيفتها تجاهد فى سبيل مصر تحت الراية « التى حملها سعد الخالد ثم تلقفتها يد النحاس فأبقتها عالية متسامية فى حصنها الحصين » . وكذلك أكد العقاد فى أول مقال له فى الصحيفة وفديتها إذ قال : « إنما تؤدى الصحافة الوفدية واجب التعبير عن عقيدة البلاد السياسية لا واجب الدعاية الحزبية وما إليها ، وما من مبدأ أصيل تدين به صحيفة مصرية بريئة إلا والأمة تصدقه قبل ذلك تصديق من لا يحتاج فيه إلى إقناع أو تدليل ، ومن الشرف لهذه الصحيفة أن تعرب فى عددها الأول عن تلك العقيدة الوفدية الأولى . فحسبها من الرضى عن عملها والرضى عن مستقبلها أن تقوم بقسطها الكامل فى هذا الواجب الشامل ، وأن تكون لسانا معبرا صادق التعبير عن تلك العقيدة القومية التى يحمل لواءها الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ويمضى فى طليعة صفوفها صحابته الأمناء وتجتمع على الإيمان بها أمة ناهضة عرفت فى تلك العقيدة معنى اجتماع الكلمة والثبات عليها كما لم تعرف من قبل» .

ومع هذا ، استمر مكرم عبيد فى محاربته للصحيفة ، فرفض أن يراجع مع مندوبها الخُطب التى كان النحاس يلقيها فى رحلته إلى الصعيد التى قام بها فى ذلك الوقت ، كما كان متبعًا مع الصحف الوفدية الأخرى ، وقصد بذلك إشعار الرأى العام بأن «روز اليوسف اليومية» لا ترتبط بالوفد ، وأن صحيفة « الجهاد » التى تنشر خطب النحاس هى صحيفة الوفد الأولى ، وإشعار النحاس من ناحية أخرى بتجاهل الصحيفة له ، وإهمالها شأنه . كما حرمت الصحيفة من نشر أخبار النحاس واتصالاته ، ولم يخفف من موقف النحاس تجاه الصحيفة - حسبما روت السيدة روز اليوسف - إلا زيارة قام بها العقاد له وأقنعه بأنه يخدم الوفد على « الجنب الذى يريحه » .

وفى نفس الوقت سعى مكرم عبيد لتعضيد «الجهاد» وتطويرها فى مواجهة الصحيفة الجديدة فعين على سالم عضو الوفد ، والقانونى المشهور رئيساً لتحريرها ، كما أدخل تطورًا هاماً فى شكل الصحيفة ، وتحريرها . كان أهم ما يلفت النظر فى هذا التطور تلك الصحفات الأسبوعية المتخصصة ، التى عهد بتحريرها إلى نخبة بارزة من الأدباء والعلماء . منها صفحة للأدب العربى يشرف عليها الدكتور طه حسين ، وتنشر يوم الأربعاء ، وأخرى للأدب الغربى لنفس الكاتب فى يوم الأحد ، وصفحة الشئون الاقتصادية يكتب فيها الدكتور يوسف نحاس يوم السبت ، وصفحة للشئون العلمية

يحررها الدكاترة : محمد عوض محمد ، وعلى مصطفى مشرفة ، وأحمد زكى يوم الاثنين ، وأخرى للشئون السياسية والتاريخية يحررها الدكتور عبد الله عنان يوم الثلاثاء .. إلخ .

والجدير بالذكر أن انتقال العقاد من « الجهاد » إلى « روز اليوسف اليومية » كان فى مقابل زيادة فى أجره مقدارها عشرة جنيهات (من ٧٠ - ٨٠ جنيها) وربما كان للعقاد عذره فى ذلك ، إذا أخذ فى الاعتبار أن دخله من الصحافة كان هو الدخل الوحيد له تقريبا ، وأن توفيق دياب - صاحب « الجهاد » - كان يماطله فى تسليمه مرتبه . وقد اشترط العقاد عند الاتفاق معه للانضمام إلى هيئة تحرير الصحيفة ، أن تكون « وفدية » بيد أن ذلك الاشتراط ليس له مغزى ، لأن السيدة روز اليوسف ومجلتها كانتا وفديتين ، فمن البديهى أن تكون صحيفتها اليومية وفدية كذلك . وشمل الاتفاق التزام العقاد بكتابة مقال سياسى يومى ، إلى جانب تحرير صفحة أدبية أسبوعيا .

وقد سعى العقاد منذ التحاقه « بروز اليوسف اليومية » ، إلى الاستقلال فى موقفه عن موقف الوفد تجاه الوزارة النسيمية ، وأعمالها . ولا يمكن القول بأن موقف الوفد من « روز اليوسف اليومية » ، ومن انتقال العقاد إليها ، هو الذى دفعه إلى أن يسلك هذا المسلك نحو الوزارة . إذ الواقع أن معالجة الوزارة للقضية الدستورية ، وللشئون الداخلية ، أبرز التناقض الذى نشأ بين

ثورية العقاد منذ خروجه من سجنه ، والتى تمثلت فى رفضه للأمر الواقع ، ومطالبته بالجهاد ضد الإنجليز ، لتغيير هذا الأمر الواقع ، وللحصول على المطالب القومية كاملة ، وبين اعتدال الوفد ، واكتفائه باتباع أساليب الكفاح التقليدية ضد نظام حكم اسماعيل صدقى ، أساليب الاتصالات ، والمناورات السياسية ، وانتظار حدوث تغيير فى السياسة الإنجليزية نحو مصر . صحيح أن الوفد اضطر فى ربيع ١٩٣٢ إلى نبذ سياسة حسن التفاهم ، ودعا الأمة إلى الجهاد ، إلا أنه سقط بعد ذلك فى التردد ، وفضل الترقب وانتظار ما تسفر عنه تجارب السياسة الإنجليزية نحو مصر ، ولم يمض فى الجهاد إلى منتهاه .

فلما سقط نظام اسماعيل صدقى ، وقامت الوزارة النسيمية فى الحكم ، ولم تتبع فى معالجة المسألة الدستورية ، والمسائل الداخلية السبيل المأمول ، اشتعلت ثورية العقاد وزادت ، إزاء اعتدال الوفد ، وحرصه على مسايرة الوزارة وعدم وضع العراقيل فى سبيل استمرارها فى الحكم ، حتى تنجح مساعيها فى إعادة الدستور ، وعودة الحياة النيابية ، التى تأتى به إلى الحكم بالتالى . فلم يقبل العقاد من الوزارة أسلوب التسويف فى علاج المسألة الدستورية ورفض مابدا أمراً واقعا فى تطور الحياة السياسية فى عام ١٩٣٥ ، ودعا إلى الجهاد للحصول على المطالب الوطنية كاملة .

ومع هذا ، فقد كان من الممكن ألا تتطور الخلافات بين العقاد

والوفد لتنتهى إلى ما انتهت إليه بخروج العقاد عن الوفد ، لأنها من ناحية كانت خلافات « تكتيكية » تجاه سياسة الوزارة النسيمية ، وكانت من ناحية أخرى تمثيلاً لوجهة نظر الجناح الأكثر تطرفًا داخل الوفد (جناح أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى) ، ولم تصل خلافات هذا الجناح ، مع زعامة الوفد ، حول سياسة الوزارة النسيمية ، إلى خروجه عن الوفد ، ولكن كان للعوامل الشخصية دورها فى دفع هذه الخلافات لتنتهى إلى ما انتهت إليه .

ففى الوقت الذى كانت علاقة الوفد بالوزارة تمر بمرحلة « شهر العسل » بدأ العقاد ينتقد بشدة بعض تصرفات للوزارة ، مثل اصدارها الحركة القضائية على نحو رآه مستمدا من العهد البائد ، وسياستها فى توظيف الأجانب وإهمالها الاكفاء من المصريين من أصحاب البعثات العلمية ، وهو ما أرجعه العقاد إلى أيدى أذناب الإبراشى التى تتحرك من خلف الوزارة . هذا فى الوقت الذى أثنى فيه على بعض أعمالها : كإنشائها للبعثة الاقتصادية المتوجهة إلى انجلترا ، لتنظيم العلاقات التجارية بينها وبين مصر ، وإن لم يرتح لرئاسة حافظ عفيفى لهذه البعثة ، لارتباطه بالعهد البائد ، واصلاحها لإدارة المطبوعات ، وإعدادها لقانون خاص بجرائم الرأى ، وهو ما أثنى عليه ثناء كبيرًا .

٢ - مسألة الخبير الفنى :

ولم يمض سوى شهر على صدور « روز اليوسف اليومية » حتى حدث أول خلاف بين موقف كل من العقاد والوفد من أعمال الوزارة النسيمية ، حينما أصدر مجلس الوزراء قرارًا فى أواخر مارس ١٩٣٥ ، بتعيين خبير فنى لوزارة التجارة والصناعة ، له حق الاتصال المباشر بالوزير ، وهو ما رآه العقاد «أخطر حادثة فى العلاقات بين مصر وانجلترا حدثت منذ الثورة القومية ، لأنه يرجع بنا إلى حالة أسوأ من الحالة التى كنا عليها أيام لجنة ملنر ، بل من الحالة التى كنا عليها أيام الاحتلال الأولى ، إذ كان المستشارون الإنجليز يندبون لخدمة الحكومة المصرية بغير شرط من الشروط » . واتخذ من هذا القرار منطلقاً للهجوم على سياسة الوزارة عمومًا ، التى رآها تعيد مصر إلى عهد اللورد كرومر ، ومن ذلك قوله : « نحن الآن فى صميم العهد الكرومرى بجميع أوضاعه وأغراضه ، غلبة للنفوذ البريطانى فى الدواوين وتطويقا للصناعة الوطنية وميادين الحياة الاقتصادية المصرية من قريب وبعيد ».

وقد جاء هجوم العقاد على هذا القرار محرجاً للوفد ، لأنه لم يكتف بانتقاده بشدة فحسب ، وإنما دعا الأمة - وكان يقصد بها الوفدبداهة - إلى إعلان رأيها فى هذه المسألة الخطيرة . وبعد أن فصل المسألة ، انتهى إلى تأكيد رفض الأمة لهذا القرار ، وقد جاء

هذا الموقف من العقاد فى الوقت الذى ذهب فيه النحاس للتباحث مع توفيق نسيم ، وخرج من الاجتماع ليدلى بتصريح لصحيفة « المقطم » قال فيه إنه « مبسوط » من هذه الوزارة الصديقة ، وذلك قبل أن يجتمع الوفد ليدلى برأيه فى هذه المسألة .

وقد دل موقف العقاد هذا-فى الوقت الذى صمتت فيه صحيفة « الجهاد » عن هذه المسألة - على انقسام الوفد تجاه هذه المسألة . وأظهر عجز النحاس عن توجيه صحافة الوفد والهيمنة عليها بالنسبة لمثل هذه المسائل الهامة ، وهو ماأدى إلى حرج مركزه أمام الوزارة ، لما انطوى عليه هجوم العقاد من معنى عجز النحاس عن ضمان موقف مؤيد وثابت من الوفد للوزارة . وزاد من حرج النحاس أن رئيس الوزارة طلب منه صراحة ، أن يكف العقاد عن الكتابة فى هذا الموضوع . فأسرع بدوره إلى الاتصال بالعقاد تليفونيا ، طالباً منه عدم الخوض فى هذه المسألة ، حتى لا يفهم الإنجليز أنه عاجز عن قيادة الرأى العام . وفى الحقيقة أن منطق كل من النحاس والعقاد فى محاولة كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره خلال الاتصال التليفونى - الذى رواه العقاد - قد دل على مدى موقف كل منهما من هذه المسألة ، ومن الوزارة النسيمية عمومًا .

فقد كان منطق النحاس : « إن الرجل - يعنى نسيمًا - حسن النية فيما صنع فلا داعى للإثقال عليه..أؤكد لك ياأستاذ أنه

طيب .. لم يكن يعرف أن حق الاتصال يؤدى إلى هذا الخطر » .
أما منطق العقاد الذى حاول إقناع النحاس به فكان أنه - العقاد - لو كان « حسن الظن بالسياسة النسيمية قبل أن أسمع هذا الكلام لغيرت رأيي وأسأت بها الظنون . وهبْ ياباشا أن الرجل كما تقول وأنه معذور لأنه مضطر أمام الإنجليز ، فأنت ياباشا معذور لأنك مضطر أمام الأمة ومضطر أمام الوفد وموقفه القديم ، فلماذا تحسب حسابًا لاضطراره ويأبى هو أن يحسب حسابًا لاضطرارك ؟ احتج ياباشا لتحفظ حقك وحقنا فى الاحتجاج على أمثال هذه الأعمال من وزارة تأتى بعد هذه الوزارة ، وإلا اتهمنا الناس بقلة الإنصاف ، ولم يؤمنوا بالإخلاص فى نقد الأعمال » . وهكذا يمكن القول بأن جوهر الخلاف بين موقف كل من العقاد والنحاس من هذه المسألة ، ومن الوزارة عمومًا ، أن الأول كان يرى عدم الذهاب فى مجاملة الوزارة إلى حد التفريط فى حقوق البلاد ، وإغفال مواقف تمسك بها الوفد من قبل ، فى حين رأى النحاس المضى فى هذه المجاملة إلى مداها ، وعدم إقامة العقبات فى طريق الوزارة ، حتى تعيد دستور ١٩٢٣ ، وتجرى الانتخابات التى تأتى بالوفد إلى الحكم . وقد انتهت هذه الأزمة بسلام ، وأذعن العقاد لطلب النحاس بعدم الكتابة فى هذا الموضوع ، على أمل أن يعدل النحاس ذاته عن تأييد الوزارة فى هذه المسألة ، ولم ينس مع ذلك أن يشير إليها من قبيل التذكير والتنبيه فى المقالات التى تتناول أمورا

تمس الخبير الفنى .

ولم يكن عدول العقاد عن الهجوم على مسألة الخبير الفنى يعنى عدوله عن انتقاد أعمال الوزارة التى يراها جديرة بالانتقاد ، والتشهير . فهاجم تعيينها موظفين انجليز فى مصلحة السكة الحديدية ، وهاجم سوء الأحوال ، وانتشار المحسوبية والمحاباة فى وزارة المعارف ، وطالب بالتحقيق فى هذه الأمور بغية الاصلاح . كما عارض السعى لتوقيع اتفاقية اقتصادية مع إنجلترا فى غيبة البرلمان ، مما ينجم عنه استغلال الإنجليز لهذه الفرصة ، للحصول على كل ما يريدون الحصول عليه فى النواحى الاقتصادية ، حتى إذا جاء دور المعاهدة السياسية يكونون قد حصلوا على جميع مطالبهم الاقتصادية قبلها. ومن ثم طالب العقاد بإرجاء هذه المسألة إلى ما بعد عودة الحياة النيابية.

وبسبب هذا النقد لأعمال الوزارة ، اتهم العقاد و « روز اليوسف اليومية » بأن لهم مآرب خاصة من وراء هذا النقد ، وهو ما تصدى العقاد لتفنيده بقوله : « فيا الله كيف تكون هذه النيات وهذه الغايات . أتكون ياترى لأننا نتوخى رضى الإنجليز ونحن لا نفتأ نحارب مطامعهم فى التجارة وفى وظائف الدواوين ؟ أتكون ياترى لأننا نتوخى رضى الوزارة ونحن لا نسكت عن أخطائها ومآخذها ولا نزال نستحثها على إتمام واجبها والذود عن مصالح البلاد؟!أتكون ياترى لأننا نتوخى

رضى الابراشيين والصدقيين وليس أشد عليهم فى الماضى ولا فى الحاضر من معارضتنا وإلحافنا فى القضاء على عهدهم وعلى أذنابه وبقاياه ؟ .. تعست صناعة القلم وتعست السياسة أن راضتنا على احتمال هذا .. فيأيها الناس : إننا لا نجادلكم فيما تكتبون ومالا تكتبون ، فدعونا وما تمليه علينا ضمائرنا واستمعوا أنتم لما تمليه عليكم ضمائركم كما يطيب لها الاملاء . وإلا فإذا بلغ من قلب الأوضاع أن نسكت عنكم وأنتم لا تسكتون عنا فمرحبًا إذن بما أردتم وما اشتهيتم وستعلمون أنه إحراج تُضيق به الصدور ولكننا لا نندم عليه نحن ولا نتحاشاه بل غيرنا هم النادمون » .

وكان معنى هذا أن العقاد قد عقد العزم على المضى فى موقفه من الوزارة .

٣ - مسألة عودة دستور ١٩٢٣ :

ثم جاءت مسألة الدستور لتزيد حماس العقاد فى كتاباته ، ولتدفعه إلى التراجع عن حديثه عن حسن التفاهم مع الإنجليز ، الذى كان قد عاد إليه مع مجىء وزارة توفيق نسيم إلى الحكم ، ولتزيد حملاته على الوزارة النسيمية ، وتأزم علاقته بالوفد من جديد . ففى ١٨ أبريل ، رفع توفيق نسيم كتابًا إلى الملك فؤاد ، فوض إليه فيه أمر إعادة دستور ١٩٢٣ منقحًا طبقا لنص الدستور لو رأى الملك تنقيح شىء فيه ، أو تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد

وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور جديد . وبعد ثلاثة أيام جاء جواب الملك الذى رأى فيه عودة دستور١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو إليه الأحوال.

عندئذ طالب العقاد بإعلان بيان فى أمر الدستور ، «مادام أمره جادًا فى هذه الأيام ، وما دامت الأقوال تنتشر بوقوع الاتفاق عليه من جميع الأطراف . وأهم ما يدعو إلى إعلان البيان القريب فى أمر الدستور تلك المساعى التجارية التى يسعاها الإنجليز منذ بضع سنوات» . وأيد مبدأ عدم تعديل أحكام دستور ١٩٢٣ ، إلا فى حدود القواعد المقررة فيه . وحمل الإنجليز - ولا سيما الإنجليز المحليين - مسئولية المعارضة فى عودة الدستور والحياة النيابية إلى مصر ، خوفا على مصالحهم الخاصة ، التى ستحدها الوزارة الدستورية التى ستلى الحكم عقب عودة الدستور ، وإجراء الانتخابات .

وتصدى العقاد لمحاولة تهدئة الرأى العام وتخديره إزاء مسألة عودة الدستور ، وهنا اصطدم من جديد بالوزارة ، ولكن بصورة أعنف من ذى قبل فسفه ما كتبته إحدى الصحف من أن اطمئنان الوزارة وتأييد المصريين لها ، مسوغا لتأجيل الوعد بعودة الحياة النيابية . واستنكر بشدة ما جاء فى حديث صحفى منسوب لأحد الوزراء ، قال فيه إن الوزارة صادقة النية فى أن تتمتع البلاد فى أقرب فرصة بالحياة الدستورية الصحيحة ، وأنه يحسن التريث

بالابتعاد عن الشائعات . وساق دليلاً على ذلك بأن الوزارة قد استطاعت أن تصلح مساوئ العهد البائد بدون تحديد موعد لذلك ، وبدون أن يكون لها برنامج مفصل . فكان رد العقاد على ذلك بأن ما فعلته الوزارة كان أمرًا مقررًا ومعروفًا قبل قيام الوزارة النسيمية ، «والحقيقة أن الذى يهم الإنجليز مباشرة من تلك الأمور المسرودة هو الذى تم إلى الآن ، فليس ذلك بشيرًا بأن الذى تريده البلاد وشيك التمام» . واتهم الوزارة بعدم إنصاف الموظفين الوفدين الذين تعرضوا للاجحاف والاضطهاد فى العهد البائد انصافًا جديًّا ، مثل إنصافها لغير الوفديين.

ومنذ عارضت الحكومة البريطانية فى عودة دستور ١٩٢٣ ، بتبليغ مندوبها السامى رئيس الوزارة المصرية مذكرة شفوية ، تتضمن عدم معارضته حكومته فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم ، على أن يكون ذلك بوضع دستور جديد تضعه لجنة حكومية ، يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر ، بما فيها الوفد إن أراد . عاد العقاد إلى تشهيره بالسياسة الإنجليزية فى مصر ، وبنى تشهيره هذه المرة على أن الإنجليز حسبوا على الأمة فرحتها بزوال العهد البائد وقيام الوزارة النسيمية ليحصلوا على مطالب كثيرة من هذه الوزارة ، وحسبوا أيضا أن زوال هذا العهد البائد يعنى أن الوزارة النسيمية قد نالت كل ما ترضاه من مودة الشعب ، فلا حاجة بها إلى عمل تلتمس به

مزيدا من الرضى والمودة . وأكد العقاد أن تلك المطالب التى يفرضها الإنجليز على مصر أكبر من أى دستور تطمع فيه البلاد ، فضلا عن كونها لا تبشر بالحياة النيابية الصحيحة . وعلى هذا رأى العقاد أنه لاخير فى هذا الدستور الذى يحصل الإنجليز فى ظله - وهو مهدور - على كل مايطلبون . ورأى أن الأسلم بالنسبة للمصريين ، هو عدم التفريط فى مصالحهم ورفض كل ما يضر بها ، ولو أدى الأمر إلى ترك الوزارة النسيمية لمقاليد الحكم ، لأنها «لا تخدم الأمة بعمل من الأعمال كما تخدمها ببيان أسباب استقالتها إذا أفضى بها الأمر إلى الاستقالة ، ليجىء الخلف إلى مكانها وهو جلاد استعمار لا مغالطة فيه : جلاد استعمار لا يتولى الحكم على أساس استقلال ، ولا على أساس دستور ولا على أساس وعد بالاستقلال والدستور ، وإنما يتولاه لقمع أبناء وطنه وأجرته على ذلك كراسى الحكم ولا مغالطة ولا مداجاة » .

ثم تطورت كتابات العقاد تجاه موقف الإنجليز من عودة دستور ١٩٢٣ ، لتحرج موقف الوفد مع الإنجليز ، بعد أن أحرجت موقفه مع الوزارة . فقد عاد العقاد منذ أواخر مايو ١٩٣٥ ، إلى دعوة الأمة بإلحاح إلى الجهاد ضد الإنجليز من أجل استعادة حياتها الدستورية . وقد دل هذا التطور على ثورية العقاد بالنسبة للأزمة الدستورية ، فى الوقت الذى بدا الوفد فيه معتدلا ، وراغبًا فى مسايرة الوزارة إلى النهاية فى مسعاها لمعالجة الأزمة . وبنى العقاد

دعوته على الآتى :

١ - إن الحياة الدستورية لن تعود قبل سنتين ، سواء كانت عودتها على أساس عودة دستور ١٩٢٣ ، أو على أساس وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية . وكذلك الحال إذا أخذ فى الاعتبار الظروف الدولية والأوضاع الداخلية فى انجلترا ذاتها . وكان غرض العقاد من إيضاح ذلك التقدير : « أن الأمة المصرية هى التى تحبط سياسة التأجيل والمساومة وتثبت للانجليز أنها سياسة لا تفيد وقد تنقلب إلى أوخم الأضرار ، وإنما تصح عزيمة الأمة على ذلك إذا هى اعتمدت على تقدير صحيح » .

٢ - إن السياسة الإنجليزية تأمل أن تؤدى سياسة التأجيل والمساومة إلى تغيير الحالة النفسية للأمة المصرية ، مما يجعلها ترضخ لمطامعهم . ولم ير العقاد أعذارا للسياسة الإنجليزية هذه تدعو إلى « الطمأنينة » سواء فيما يزعمونه من توقع قيام حرب عالمية تعثر تحركهم فى مصر ، أو مايزعمونه من الرغبة فى الفراغ أولا من بعض المسائل الداخلية الهامة مثل : مسألة الوصاية على العرش ، أو مايزعمونه من الرغبة فى توقيع معاهدة تجارية قبل عودة الدستور .

٣ - « لم يبق للمصريين إلا أن يتفقوا على حرب الاستعمار ، فإن تعذر الإجماع الكامل فى هذا الاتفاق فليقبل سياسة الاستعمار

من يشاء أن يقبلها وهو منفرد بنفسه ومن هم على أمثاله » .

٤ - إن مصر فى حاجة إلى « قوة نفسية » - على حد تعبيره - تقنع الإنجليز بأن خسارتهم فى اغتصاب حقوقها أكبر وأفدح من خسارتهم فى احترام تلك الحقوق .

٥ - أما أسلحة الأمة فى جهادها ، فهى :

(ا) الدعاية : وتتمثل فى رأيه فى كشف مطامع بريطانيا فى مصر ، وسعيها لحرمان الدول الأخرى ، وخصوصا أمريكا واليابان ، من الأسواق المصرية ، إلى جانب كشف مساوئ الاستعمار البريطانى فى مصر ، والسعى للالتقاء بالدعايات التى تقوم بها الأمم الشرقية المغلوبة ، بالإضافة إلى الدعاية فى الداخل أى إلى اتباع أسلوب التهريج والإثارة ضد الإنجليز داخليًّا .

(ب) ولكى تكون الدعاية فعالة ، لابد أن ترتبط بأمور أخرى ، يقدر عليها المصريون : كالمقاطعة الاقتصادية ، والاضراب السياسى ، واتصال كفاح مصر بكفاح الأمم الشرقية المغلوبة .

والجدير بالذكر أن العقاد رفض فكرة اجتماع المرشحين لتولى الوزارة فى المستقبل ، للاتفاق على شروط لا يقبلون الحكم إلا باجابتها ، وذلك كوسيلة من وسائل تعزيز المقاومة الوطنية ، ورأى أن أصحاب هذه الفكرة « يطلبون المستحيل

بهذه الوسيلة ، ولا يستندون فيها إلى تجربة ماضية ولا إلى رجاء قويم فى المستقبل».

وقد ربط العقاد دعوته إلى الجهاد بأمرين هامين : الأمر الأول هو الاتجاه بالدعاية إلى الشرق ، وإظهار سعى السياسة الإنجليزية لزيادة نفوذها فى مصر ، والافتيات على استقلالها ، باتباع سياسة المحاسنة من أجل قتل الحركة الوطنية . والأمر الثانى : هو التشهير بتقاعس السياسة المصرية ، والوزارة المصرية عن مقاومة المطامع الإنجليزية . وكان معنى ذلك استهجانه لتقاعس الوفد عن العمل الجاد من أجل عودة الدستور ، وتأييده للوزارة فى أسلوب سعيها لإعادة هذا الدستور . ولهذا اغتبط كثيرًا عندما أصدر الوفد بيانًا يستنكر فيه تدخل الإنجليز فى حياة البلاد الدستورية ، واتخذ من دعوة الوفد للوزارة بعدم الإذعان للمطالب الإنجليزية التى يستدعى عرضها على البرلمان ، دفعه لتأييد دعوته إلى الجهاد ، مؤكدًا أن الأمة لن تتنازل عن استقلالها ودستورها ، من أجل وزارة مسالمة كالوزارة النسيمية ، ودعا الأمة إلى تحميل الإنجليز مغبة الوزارات البغيضة التى يخلقونها . ويلاحظ أنه سعى فى هذا الصدد إلى دفع الوفد للاصطدام بالوزارة - على الأقل أمام الرأى العام - فاتخذ من بيان الوفد منطلقًا للهجوم على الوزارة لرضوخها للمطالب الإنجليزية .

ويمكن القول بأن موقف الوفد من مسألة إعادة دستور ١٩٢٣ ،

كان هو جوهر الخلاف الذى تطور ، وانتهى إلى خروج العقاد من الوفد . فقد كان العقاد على يقين من أن رأيه فى المسألة ، وفى الموقف الواجب اتخاذه من جانب الأمة والوفد ، أصوب من رأى الوفد . ولم يكن لديه استعداد للإذعان لرأى الوفد ، أو حتى لمجرد قبول تعديل لرأيه من جانب قيادات الوفد . وقد تجلى ذلك بوضوح فى رده على أحمد ماهر - الذى كان لا يزال يشغل منصب مدير تحرير صحيفة « كوكب الشرق » - عندما كتب الأخير يبدى تعجبه من نشر « روز اليوسف اليومية » لشائعة مؤيدة لرأى العقاد السابق الإشارة إليه تقول: إن ثمة اتفاقا سابقا بين الإنجليز، والوزارة على الحكم سنتين بدون دستور وعدم عدول « روز اليوسف اليومية » عدولاً كاملاً إلى تكذيب هذه الشائعة ، بعد أن نفتها « كوكب الشرق » استنادًا إلى مصدر كبير مسئول ، إذ رأى أحمد ماهر أنه « كان الواجب اعتبار هذا كافيًا من الوجهة الوفدية » . وكان رد العقاد عليه أن « الواجب الصحفى والواجب الوطنى يقتضيان علينا أن نكتب ما نستوحيه من عقولنا ، ومعلوماتنا وقد استوحينا عقولنا وشعورنا ومعلوماتنا من بداية الأمر فدلتنا على موقف فى المسألة الدستورية أصح من موقف « كوكب الشرق » وأقرب منه إلى الحقيقة » . « وإننا نعرف الوفدية كما يعرفها (أحمد ماهر) ، وإننا لا نتعلم الوفدية من أحد ولا من صحيفة ، ولا ندين بها إلا لأنها مذهب الحرية والاستقلال والكرامة القومية

والكرامة الشخصية » . وحمل على الوزارة لسكوتها عن تكذيب الشائعة ، مؤكدًا تصميمه على الثبات على موقفه من الوزارة ومسألة عودة الدستور ، دون الارتباط بسياسة الوفد نحوها ، وفى ذلك قال : « وعلم الله أننا قد جادلنا هذه الوزارة النسيمية فوق ما تستحق وفوق ما تستطيع ، وأننا لم نقل فيها بعد كل ما ينبغى أن يقال ، وأننا عرفنا منها حجمها فكانت معرفتنا به أوفى من معرفة الآخرين . فإن كانت الوزارة لا تقنع منا بهذه المجاملة فليس عندنا ما هو خير منها وفى وسعها أن تنتظر منا كل شىء إلا أن نجرد أنفسنا من أفكارنا وشعورنا ومعلوماتنا ودلالات الحوادث والسوابق عندنا ، وألا ننتظر ما يكتبه غيرنا لنترسم خطاه وننحو منحاه ونغنى على ليلاه ، فذلك لم يكن قط وما لن يكون ».

وكان من شأن تشدد العقاد هذا أن يؤدى إلى مزيد من التأزم فى موقفه من الوفد ، لولا أن بادر أحمد ماهر إلى تأكيد أنه لم يقصد التشكيك فى وفدية العقاد ، وأن ما قصده هو أن محمود عزمى نقل الرواية إلى « روز اليوسف اليومية » بعد أن أضاف إليها ما يعد تشكيكًا صريحاً فى ذمة الوزارة . فارتاح العقاد إلى ما كتبه أحمد ماهر ، وإن أبدى تحفظا مضمونه أن محمود عزمى نقل ما يقال ، ولم يكتب ما يراه . بيد أنه استغل موقف « كوكب الشرق » من الشائعة ليزيد من إحراج الوفد مع الوزارة ، فطالبها بإصدار تكذيب رسمى للشائعة ، « لأن الوزارة ليست وفدية تحاسب بمبادئ

الوفد حتى يقال إن الحكم سنتين بغير دستور يخالف ذمتها ، وليس لها برنامج قررت فيه موعد الدستور حتى يكون هناك مناقضة بين الإذاعة والبرامج ، وصداقة الوزارة للوفد لم تمنع أن يطلب رئيسها إنشاء جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ، وهو طلب لا يعيد الدستور إلى البلاد قبل سنتين كاملتين مع الاستعجال » . « وسياسة هذه الصحيفة قبل كل شيء وبعد كل شيء هى سياسة وفدية لا يكتب فيها حرف واحد إلا وهو خطوة فى سبيل الاستقلال والدستور والديمقراطية والحرية الشاملة والحق الصريح » .

وفى الحقيقة أنه إذا كانت خلافات العقاد مع الوفد ومع الوزارة حتى ذلك الوقت – قد مرت بسلام ، فى الظاهر على الأقل ، فإنها قد عكست ، فى الوقت نفسه عدة أمور هى :

١ – إن العقاد يتحمل أمام الوفد وأمام الرأى العام مسئولية موقف « روز اليوسف اليومية » ، من الوزارة النسيمية ، ومن الأزمة الدستورية .

٢ – إنه كان مؤمنا تمام الإيمان بأن رأيه أصوب من رأى الوفد ، وأنه مصمم على المضى فيه ، والتمسك به مهما ترتب على ذلك من نتائج .

٣ – إنه بدا واضحًا أن هذه الخلافات ستؤدى –إن عاجلًا أو آجلًا – إلى اصطدام علنى بالوفد ، نتائجه خطيرة،خاصة وأن الإنجليز قد شكوا من حملاته على سياستهم فى مصر ،

وكرروا طلب توجيه النظر إليه ، وطلبوا من الوزارة نفسها التدخل لوضع حد لهذه الحالات .

٤ - إن زعامة الوفد غير راضية عن موقف العقاد ، وأن العقاد بات ينتظر ما يدبر له وللصحيفة .

الفصل الخامس

الصدام العلنى

وسرعان ما ظهر غضب زعامة الوفد على العقاد والصحيفة عندما نشرت خبر اجتماع بعض زعماء الوفد بمحمد توفيق نسيم وبعض وزرائه ، فى حديقة منزله فى شارع الهرم ، فطرد مندوب الصحيفة من بيت الأمة ، ومنع من تلقى أخبار الدار ، وزاد من غضب الوفد على الصحيفة تلك الحملة الصحفية التى شنها محمد عزمى على سياسة الوزارة المالية ، وهى الحملة التى ذكرت السيدة روز اليوسف أنها لم تكن موافقة عليها ، والحملة الصحفية العنيفة التى شنها العقاد على سياسة أحمد نجيب الهلالى ، وزير المعارف ، الذى صار صديقًا للوفد بعد دخوله الوزارة والذى أمعن فى اضطهاد أصدقاء العقاد من موظفي وزارته – ردًّا على عدائه للوزارة – فنقل عبد الرحمن صدقى إلى أسيوط ، ولم ينصف محمد طاهر الجبلاوى ،

الذى اضطهد فى العهد البائد . وفى حملته الصحفية طالب العقاد رئيس الوزراء بالتدخل لإيقاف وزير المعارف عند حدوده ، بعد أن هاجم ما أسماه بالاستبداد الهلالى فى وزارة المعارف ، المتمثل فى عدم مراعاة الوزير للقانون ، وفى إذعانه لمطالب الإنجليز . وفى هذه الحملة أكد العقاد أنه لن يتردد عن إنصاف أصدقائه من اضطهاد وزير المعارف ، ولو أدى الأمر إلى إغضاب زعامة الوفد ، التى صار الهلالى من المقربين لديها . إذ قال : « وحسبى الآن أن أقول إننى لا أحجم عن رأى أبديه لراحة صديق أو قريب ، وإن امرءا يرضى لى مثل هذا الإحجام لا يكون من أصدقائى ولا ممن تطول العشرة بينهم وبينى وإنى لراض بذلك وإن أصدقائى به لجد راضين » . وفى نفس الوقت الذى نشرت فيه الصحيفة هاتين الحملتين ، تمادت فى إحراجها للوزارة ، فأخذت تنشر على صفحتها الثانية ، تحت عنوان « الجمهور يطلب » مطالب الشعب من الوزارة وقد بدا واضحًا تعمد الصحيفة إحراج الوزارة ، لأن هذه المطالب كانت فى الغالب مناقضة لما تفعله . إلى جانب الرسوم الكاريكاتورية الساخرة من الوزارة والتى أخذت فى نشرها منذ ابريل ١٩٣٥ .

عند هذا الحد بلغ غضب الوفد مداه ، ورأت زعامته ضرورة اتخاذ موقف حازم ضد الصحيفة . وكان مصطفى النحاس ومكرم عبيد آنذاك فى الإسكندرية يصطافان ، فاستدعى مكرم عبيد إليه

مندوب الصحيفة بالمدينة ، وهدده أمام رئيس الوفد ، بأن الوفد غير راض عن سياسة الصحيفة وأنه سيضطر إلى إصدار قرار بفصلها ، إذا استمرت على هذه السياسة . وطلب مكرم مقابلة السيدة صاحبة الصحيفة لهذا الشأن .

وردت السيدة روز اليوسف بخطاب مطول أرسلته إلى مكرم عبيد بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٥ ، أكدت فيه وفدية مجلتها الأسبوعية التى «لم تحد عن خطتها المألوفة وهى خطة النقد الفكاهى الصريح لكل ما يصح الإشارة إليه وذلك بقصد التنبيه وتلافى الخطر قبل استفحاله ، وبين انتهاج خطة عدائية للوزارة وبين تناولها بالنقد البرىء فارق لايخفى عليكم» ، أما صحيفتها اليومية ، فقد ألقت السيدة روز اليوسف مسئولية تحريرها على العقاد ، وطلبت من مكرم عبيد الاتصال مباشرة به ، فيما يختص بسياستها ، إذ قالت فى خطابها : «أما الجريدة فأصرح بأن الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد وفدى صميم له من ماضيه المجيد فى الدفاع عن الوفد وعن القضية المصرية ما يجعله فوق الشبهات ، وقد فاتحت الأستاذ العقاد فى هذا الأمر فأخبرنى أنه مستعد لأن يقابل دولة الرئيس الجليل ليطلعه على وجهة نظره التى ينتهجها فى كتاباته» والجدير بالذكر أن هذا الخطاب هو ذات الخطاب الذى عثر الدكتور ابراهيم عبده على مسودته ، ضمن مخلفات السيدة / فاطمة اليوسف . وقد تضمنت هذه المسودة نصًا أكثر إيضاحًا لعلاقة العقاد بالصحيفة ، وموقفها

من الوزارة إذ جاء فيها : «إنه يشرف على تحريرها إشرافًا تاما وبين يديه ذمة توجيهها ، والأستاذ العقاد وفدى صميم ، له من ماضيه المجيد فى الدفاع عن الوفد ، وعن القضية المصرية ما يجعله فوق الشبهات ، وما يعصمه من أن ينزل بقلمه إلى مهاترات شخصية ، وكثيرًا ما يتناول حضرته مقالات غيره مما تنشره الجريدة بالحذف والتغيير ، والأستاذ العقاد يهاجم فى وضح النهار مذيلًا ما يكتب باسمه ، فإذا كان الوفد يرى فيما كتبه الأستاذ العقاد إحراجًا لموقفه مع الوزارة التى تحظى بتأييده فله أن يخاطب الأستاذ فى ذلك مباشرة» ولعل السيدة روز اليوسف ناقشت الأمر مع العقاد قبل إرسال نص هذه المسودة إلى مكرم عبيد ، فلما أبدى رغبته فى مقابلة النحاس ليشرح له وجهة نظره ، عادت وعدلت النص على النحو الذى سبق الإشارة اليه . على أنه ينبغى التنويه فى هذا الصدد ، إلى أن السيدة / روز اليوسف أرسلت هذا الخطاب الهام إلى مكرم عبيد قبل فصل صحيفتها من الوفد بحوالى شهرين ، وليس بعد إعلان هذا الفصل كما ذكر الدكتور ابراهيم عبده ، لأن هذا الخطاب كان بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٥ ، فى حين أن فصل الوفد للصحيفة كان فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ ، كما سيأتى بيانه .

ولكن الوفد لم يبادر بالاتصال بالعقاد على الفور ، بالرغم من أنه ذهب إلى الإسكندرية فى اجازة منذ ٢١ يوليو ، وآثر الضغط على الصحيفة وصاحبتها لإيقاف حملات العقاد . وهنا إما أن

يستجيب العقاد لصاحبة الصحيفة ، وهو ما يريده الوفد ، واماألا يستجيب فيقع الشقاق بينهما ، ويترك العقاد الصحيفة وهو أيضا ما يريده الوفد . وعلى هذا رد مكرم عبيد على خطاب روز اليوسف ، بخطاب مؤرخ فى ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ، أكد فيه اصرار الوفد على موقفه من الصحيفة ، وحملها مسئولية ذلك ، إذ جاء فى الخطاب : « وإنك لتعلمين أن الوفد لا يحجر على حرية إنسان ما - أو صحيفة ما - ولكن إذا رأت إحدى هذه الصحف المنتمية إلى الوفد أن تنتهج خطة تغاير خطة الوفد فعليها أن تتحمل نتائج ما تنتهج ». وواضح فى هذا الخطاب لهجة التهديد .

ولعل عدم استجابة زعامة الوفد لطلب السيدة / روز اليوسف الاتصال بالعقاد - حتى ذلك الوقت - لمناقشته فى كتاباته عن الوزارة ووزير المعارف ، مرجعه إلى عدم اقتناعها بجدوى ذلك .

وعاد العقاد من إجازته ليستأنف ، منذ ٦ أغسطس ١٩٣٥ ، حملاته على نجيب الهلالى ، بصورة أكثر عنفًا وتشددًا . وأكد فى بداية حملاته ، أن صداقة الهلالى للوفد ، سواء كانت صداقة فعلية أو مجرد زعم ، فإنها لن تنجو من نقده . وطفق يشهر بما وصفه بعودة « سياسة دانلوب » إلى وزارة المعارف ، وغبن الهلالى للوفديين فى وزارته .

وعند هذا الحد ، بادر مصطفى النحاس بالتدخل ، واتصل تليفونيًا بالعقاد من الإسكندرية ، محاولاً إقناعه بخطورة النتائج

التى ستترتب على اندفاعه فى خطة الهجوم على الوزارة . ولكن العقاد ظل عند موقفه ، وحاول إقناع النحاس بأن موقفه هو الذى سيؤدى إلى خطورة كبرى . كما أكد له أن الوزارة مقدر لها السقوط على كل حال ، أما الوفد فإن سقوطه سيؤدى إلى نتائج أخطر . ونبه العقاد النحاس إلى أنه سيظل على موقفه فى كتاباته التى يتناول فيها الوزارة ، طالما أن الوفد لا يريد أن يحدد علاقته بالوزارة تحديدًا حاسمًا ، بعد ما تكشف من نواياها الخطيرة . وروى مكرم عبيد ، أن النحاس ذكر للعقاد فى هذا الاتصال ، أنه يحبذ الانتقاد على ألا يكون تحاملاً على وزير المعارف ، ولكن العقاد واجه ملاحظات النحاس بأنه «كاتب الشرق» فرد عليه النحاس « وأنا يسرنى أن أكون رئيسا على كاتب الشرق » . وروت صحيفة « الشعب » أن مصطفى النحاس غضب من حديث العقاد ، وألقى بسماعة التليفون ، بعد أن فاه بعبارات تهديد ، قابلها العقاد بالضحك والاستهزاء .

وقد حاول عدد من كبار الوفديين (مكرم عبيد وأحمد ماهر ومحمد صبرى أبو علم وعباس الجمل وابراهيم عبد الهادى) معاودة اقناع العقاد فى نفس اليوم ، ومن خلال اتصال تليفونى ، بالعدول عن الهجوم على وزير المعارف ، على وعد بالسعى لديه لنقل أصدقائه إلى القاهرة ، ولكنه أصر على أن يكون ذلك فى خلال ثلاثة أسابيع وإلا عاد إلى هجومه عليه من جديد . وإزاء هذا

التعنت فشلت هذه المحاولة هى الأخرى .

ونتيجة لهذا زاد عناد العقاد وتشبثه بموقفه ، حيث استأنف حملته العنيفة على وزير المعارف ، فتحدث عن أطماعه الشخصية ، وانعكاسها على كل من الوفد والوزارة والإنجليز ، والحالة السياسية فى مصر ، إذ قال : «كان وجود نجيب الهلالى بك فى الوزارة دليلاً عندنا على أن الدستور لن يعود إلى مصر قبل سنتين إلا إذا حدث ما يبدل النيات غير النيات والأحوال غير الأحوال .

«ولسنا نعنى تاريخ صاحبنا فى ماضيه وأعماله المعهودة أيام الوزارات الرجعية ولكنا نعنى أن مجرد قبوله الوزارة دليل على علمه ببقاء الوزارة أو بقائه هو فى المركز الوزارى سنتين على أقل تقدير ، ولا سيما وهو متصل ببعض الإنجليز فى دار المندوب السامى ، فهو موظف فى منصب دائم مضمون ، وهو منصب المستشار الملكى الذى لا يقبل صاحبه العزل أو التحول ، وهذا الموظف شاب لم يبلغ سن المعاش ولم يمض فى خدمة الحكومة مدة كافية للوصول إلى معاش يرضيه ، فلماذا يجازف بخدمته كلها ليعتزل العمل بعد بضعة أشهر ؟..

«والآن يحلم صاحب العزة برياسة الوزارة المقبلة أو وزارة مقبلة غير بعيدة ، ويرى أن الرضى بإسناد وزارة التجارة إليه ، علامة من علامات التفاؤل والاستبشار ولا سيما إذا سار فى الوزارة الجديدة سيرته فى وزارة المعارف العمومية وفيها الرضى – وفوق

الرضى – للسادة الإنجليز .

« وسنرى أنه لا يفيد أحد بأحلامه ، وأنه يضر الإنجليز ويضر وزارة المعارف ويضر الوزارة التى هو فيها ويضر الوفد » .

وزاد هذا الإصرار من جانب العقاد الموقف تأزمًا ، فما كاد نجيب الهلالى يطلع على المقال الرابع من حملة العقاد ، والمنشور فى ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ، حتى أسرع إلى وضع استقالته تحت يد رئيس الوزارة ، بحجة أنه لا يستطيع الاستمرار فى العمل ، إذا لم يعمل الوفد على وضع حد لحملات العقاد ، وأنه لا معنى لتأييد الوفد للوزارة ، إذا كان مظاهر تأييده مثل ما يكتبه العقاد . وأصر على موقفه حتى يفصل فى الأمر بما يرضى كرامته . وبادر توفيق نسيم بإبلاغ الأمر – على الفور – إلى النحاس تليفونيًّا ، الذى استدعى بدوره العقاد إلى مقابلته فى الإسكندرية .

وانتهى لقاء العقاد بالنحاس – الذى حضره عدد من أعضاء الوفد – إلى عكس الغاية منه . فقد خرج العقاد منه معولاً على الانفصال عن الوفد تمامًا ، ومصرا على موقفه من الوزارة . وليس ثمة معلومات متوفرة عما دار فى هذا اللقاء الهام سوى ما نشرته صحيفة « الشعب » وما رواه العقاد . ومع هذا فالروايتان تعطيان صورة شبه كاملة لما دار فى هذا اللقاء . أما رواية الشعب ، فتقول إن العقاد أصر على موقفه من الحالة السياسية القائمة ، ومن الوزارة ، ولفت نظر النحاس إلى أنه يكتب عن عقيدة تتفق فى هذه

الأيام مع عقيدة الرأى العام ، بدليل أن بعض الصحف الكبرى ، والتى ليس لها أى لون حزبى معين ، تكتب مثل كتاباته ، فضلاً عن أنه لا يستمد الوحى فى كتاباته من أية جهة . وروت الصحيفة كذلك أن العقاد نبه مصطفى النحاس إلى أن موقفه أصبح محل انتقاد أصدقائه وأنصاره ، وأنه يخشى على سمعته كرئيس للوفد إذا تمادى فى موقفه . وخرج العقاد غاضبًا من هذه المقابلة ، مصمما على المضى فى خطته . أما رواية العقاد فلم تتضمن سوى آخر مادار فى هذا اللقاء ، وجاء فيها : «قال النحاس : ماذا تصنع ياسيد عباس ؟ إن الإنجليز يؤيدون الوزارة ، وأنا زعيم الأمة أؤيدها ، والأمة معى .. فماذا تصنع أنت بقلمك ياسيد عباس ؟

« وقلت للنحاس وأنا أشير إلى أعضاء الوفد المجتمعين « لمحاكمتى » : أنت زعيم الأمة لأن هؤلاء انتخبوك ولكننى لست كاتبًا بالانتخاب .

« ثم رفعت الطبقة إلى حيث ينبغى أن ترتفع ، وقلت له : قلمى هذا الذى تستضعفه سيسقط لك الوزارة النسيمية قبل أن ينبرى .. وسترى عما قريب » وذكر العقاد أنه خرج من هذا اللقاء معولاً على الانفصال .

وهكذا بلغ الخلاف ذروته ، ولكن كان من الممكن ألا يتطور إلى ما هو أخطر ؛ لولا عناد العقاد واعتزازه الشديد بكرامته وإصراره على موقفه ، ولهذا أخفقت كافة المحاولات التى بذلها بعض أعضاء

الوفد فى الإسكندرية ، فى يوم المقابلة وفى اليوم التالى لها لازالة ما علق بنفس العقاد من حديث النحاس ، كما أخفقت المحاولة التى قام بها محمود فهمى النقراشى - بعد عودة العقاد إلى القاهرة - للغرض نفسه ، إذ رأى العقاد - حسبما روى محمد طاهر الجبلاوى ، الذى شهد هذه المساعى - أن الوفد قد دب إليه الفساد وأنه لا فائدة من البقاء إلى جانبه ، أو تبادل الرأى معه .

وعلى هذا عاد العقاد يؤكد موقفه من الحالة السياسية القائمة ، ومن الوزارة النسيمية ، من أنه « ينبغى أن يدرك الانجليز أن المصريين لا يدفعون القضية المصرية ثمنا للوزارة النسيمية .

« لأن صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وزير كسائر الوزراء الذين يجوز عليهم البقاء والعزل والاعتزال ، وهو كسائر الأحياء الذين يجوز عليهم ما يجوز علينا أجمعين ، وإنسان كسائر الناس الذين يعرض لهم التعب والتحول والمخالفة عن خطأ أو صواب ، فإذا قيل : ماذا نصنع بعد توفيق نسيم فنحن يائسون من الآن ، وضائعون من الآن ، مغلوبون مسلوبون على كل حال ، ويجب أن نسأل : ماذا نصنع من الآن ؟ .

« لا بل نحن نقول إن الحالة التى يعود فيها الدستور ويقوم فيها المجلسان وتتولى الأمر وزارة ينتخبها أبناء البلاد هى حالة

لا يصح أن نشتريها بجميع الأثمان أو نحذر من تعديلها فى جميع الأحوال .

« لأن معنى هذا أننا نعطى الانجليز كل شيء ماداموا قادرين على تهديدنا بحل المجلسين وإسقاط الوزارة ، وذلك مالم يقل به - ولا يقول به - أحد من المصريين » .

واستمر فى انتقاد خنوع الوزارة ، ونجيب الهلالى للمطالب الانجليزية .

ومن الناحية الأخرى سعى النحاس لإرضاء الوزارة ونجيب الهلالى ، وعزم على فصل العقاد من الوفد ، ولكنه اصطدم بمعارضة السيدة أم المصريين ، التى أصرت على ألا يصدر النحاس منفردًا قرارًا بهذا الفصل ، ورأت ضرورة عرض الأمر على هيئة الوفد . فاضطر بالتالى إلى دعوة هيئة الوفد إلى الاجتماع فى منزله برمل الإسكندرية مساء ١٦ أغسطس ١٩٣٥ ، لبحث هذا الأمر واتخاذ قرار فيه . وقد تخلف عدد كبير من أعضاء الوفد عن حضوره ، وعلى رأسهم حامد محمود ومحمود فهمى النقراشى ، الذى أرسل استقالته من الوفد ، من القاهرة إلى مصطفى النحاس ، احتجاجًا على عزم الأخير فصل العقاد . وكان النقراشى قد أعلن للنحاس مرارًا من قبل ، تأييده للعقاد فى موقفه ، من ضرورة تحديد موقف الوفد تحديدًا حاسمًا بالنسبة للوزارة النسيمية ، وبالنسبة لمسألة إعادة دستور ١٩٢٣ . وكانت أغلبية المجتمعين معارضة لفصل

العقاد ، ودارت بينهم مناقشات عنيفة . كما تقدم وفد يمثل لجنة السيدات الوفديات ، وأبلغ المجتمعين احتجاج اللجنة على أى قرار يتخذه المجتمعون ضد العقاد ، الذى تؤيده اللجنة فى موقفه تمام التأييد . وعلى هذا انفض الاجتماع دون اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع ؛ على أن يستأنف الاجتماع فى بيت الأمة بالقاهرة ، على مقربة من السيدة أم المصريين ، فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٥ .

وحاول النحاس أن يقنع - قبل هذا الاجتماع - أنصاره بضرورة فصل العقاد ، ولكنه لم يوفق ، إذ كان الرأى الغالب مؤيدًا لموقف العقاد ، بما فى ذلك السيدة أم المصريين نفسها ، التى بلغ خلافها مع النحاس ، فى هذا الشأن ، حدًّا جعلها - كما روت صحيفة الشعب - تمتنع عن الاتصال به قطعيًّا ، عقب مشادة عنيفة جرت بينها خلال محادثة تليفونية حول هذا الموضوع ، مما اضطر النحاس إلى إرسال وحيد شوقى ، ابن شقيقته - يوم ١٩ أغسطس ، برسالة خاصة إليها يعتذر فيها عما كان منه . كما روت الصحيفة أنها علمت أن الخلاف بين السيدة أم المصريين والنحاس بلغ حدًّا جعلها - أى أم المصريين - تهدد « بإعلان انضامها لرأى العقاد ، ودعوة حمد الباسل ومن معه من أعضاء الوفد إلى العودة لحظيرة بيت الأمة ثانية » . هذا فى الوقت الذى قام فيه محمود فهمى النقراشى باتصالات مضادة لمحاولات النحاس ، مع أعضاء هيئة الوفد ، وأنصاره ممن يرون ضرورة تحديد

علاقة الوفد بالوزارة . وهكذا انتقلت مسألة فصل العقاد إلى مسألة تحديد سياسة الوفد تجاه الحالة القائمة ، وبات واضحًا أن اجتماع الوفد المقبل سيشهد انقسامًا خطيرًا .

ومع هذا ، انتهى هذا الاجتماع الثانى أيضًا دون اتخاذ قرار بفصل العقاد ؛ بسبب تخلف أغلب الأعضاء عن الحضور ، بما فيهم مكرم عبيد الذى تخلف بحجة مرضه الطارئ . على أنه يبدو أنه حدث فى خلاله ، أو فى أعقابه مباشرة ، محاولات لإزالة الجفاء بين العقاد والنحاس ، وظهرت نتيجة ذلك فى اليوم التالى ، فى ٢٣ أغسطس - ذكرى وفاة سعد زغلول - حيث زار العقاد السرادقات التى أقيمت فى عدة أحياء بالقاهرة بهذه المناسبة ، منها أحياء : عابدين والقللى وبولاق ، نائبًا عن الوفد . والجدير بالذكر أن صحف الوفد ، وكذلك صحيفة « روز اليوسف اليومية » ، قد لاذت بالصمت إزاء كل هذه التطورات السابقة .

ولم يعن هذا تراجع العقاد عن موقفه من الوزارة ، فقد استمر فى مطاردة نجيب الهلالى . وعندما وجهت وزارة الداخلية إلى « روز اليوسف اليومية » ما اعتبرته انذارًا إداريًا ، لنشرها أخبارًا عسكرية تعرض الأمن للخطر ، تعنت العقاد مع الوزارة ، ونظر إلى إجرائها نظرة حساسة ، إذ رأى أنه اضطهاد للصحيفة ، لن يثنيه عن انتقادها .

كتب : « أما نحن فليس من قصدنا إغضاب الوزارة

أو إسماعها ما تكره ، بيد أنها إذا كانت تكره النقد وبيان الخطأ والتقصير فمالنا من حيلة ولا محيد عما نصنعه ، وسنثابر على النقد كما ثابرنا من قبل ولا نرى لوزارة من الوزارات حقاً فى اتقائه والاعتصام منه ، بل لا نكتم الوزارة أننا فى الواقع لم نقل كل ما نريد أن نقول . ولكن الوقت سيحين ولا شك لإبراء ذمتنا والتعقيب على جميع أعمالها بلا تحفظ ولا استثناء » .

وذلك رغم أن هذا الإجراء من جانب الحكومة لم يكن أكثر من توجيه نظر ، وإجراء ودى ، قبل اتخاذ أية إجراءات قضائية تجيزها القوانين وتتفق مع المبادئ الدستورية ، حسبما رأى أحمد ماهر .

أزمة الحرب الحبشية :

وسرعان ما برزت أزمة الحرب الإيطالية الحبشية فى الأفق الدولى ، لتضغط على الحالة السياسية فى الداخل وتدفعها دفعًا حثيثًا ، ولتعيد الأزمة بين العقاد والوفد إلى ذروتها من جديد . وكان رأى العقاد فى الموقف الواجب اتخاذه من جانب المصريين متفقًا – فى البداية – مع الوفد ، إذ كان رأيه أنه يجب أن يتقرر موقف المصريين فى الحرب المنظورة ، « وكل موقفهم المعقول يتلخص فى اتقاء الحرب جهد الاتقاء إلا وهم مستقلون يعرفون المصلحة التى من أجلها يحاربون » . وطالب بالاعتماد فى هذا الموقف المطلوب على الوسائل الشعبية ، دون غيرها . لأن « نية المستعمرين .. إبقاؤنا كما نحن أبد

الآبدين، ولن تنجو بنا من هذه النية الخبيثة وسائل الحكومات ولا الأساليب الوزارية لأنها فى قبضة المستعمرين، وإنما تنجو بنا الوسائل الشعبية التى تصمد إلى الغايات الشعبية، وتعلم النفوس كيف تبذل الفداء وتستقل الكثير، كما كانت تفعل قبل أن تنحصر السياسة المصرية فى وزارة تسقط ووزارة تقوم».

وكانت هذه دعوة صريحة للوفد، لكى يتقدم ويتحمل مسئوليته تجاه ماجد فى الحالة القائمة، وألا يركن إلى الوزارة النسيمية فى التصرف فى هذه الأزمة.

وكان رأى العقاد فى موقف المصريين من الأزمة، متفقًا تمامًا مع رأى صحيفة «كوكب الشرق» التى أكدت أن «موقف مصر فى هذه الأزمة العظيمة جلى صريح طالما بيناه، وأطلنا وصف عمومياته، وهو أننا لا نشترك فى حرب إذا نشبت ولا نقبل أن يجرنا أحد إليها لقضاء مصلحته وتحميلنا مغارم معونته، وإنه إذا ما سنحت لنا فرصة بطلب المعونة منا لم نعن حتى نستخلص حقوقنا المستلبة، ونستنفذ مطالبنا القومية التى نجاهد لها».

ثم اصطدم العقاد بعنف بصحيفة «الجهاد» وبدأ يشك فى موقف الوفد من الأزمة، عندما نشرت «الجهاد» أنباء الاستعدادات العسكرية الإنجليزية للدفاع عن مصر، فى حالة تعرضها لعدوان إيطالى عليها، وطمأنتها المصريين إلى كفاءة هذه الحماية الإنجليزية، وقولها: «هكذا شاءت سياسة الاحتلال أن تظل مصر

فى حاجة إلى حماية القيم حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين » .
فطعن فى « الجهاد » واعتبر ما كتبته فى هذا الصدد انحدارًا وطنيًّا .
وارتاب فى الغرض من إشاعة هذه الطمأنينة على صفحات « الجهاد » ، عندما راحت « المقطم » تردد نفس النغمة وحينئذ تساءل : « فهل هى خطة مدبرة لسياسة مرسومة وهل يقنع المصريون إذن بما هم فيه ويتحولون عن العناية فى الوقت الحاضر بقضيتهم الوطنية وآمالهم العريضة ؟ » . ومعنى هذا أنه بدأ يشك فى وجود اتفاق بين الوفد والإنجليز على إشاعة هذه الطمأنينة ، وإرجاء البحث فى القضية الوطنية فى الوقت الحاضر .

وزاد من شكه ، ذلك التهليل التى قابلت به « الجهاد » التبليغ البريطانى الذى قدم للحكومة المصرية ، بأنه « إذا دعت الضرورة فإن حكومة جلالة الملك ستواصل إطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصر من قرب » . ففى حين رأى العقاد أن هذا التبليغ « لا تقضى به دولة مستقلة لدولة مستقلة أخرى » . وأن كل حرف فيه « ملحوظ فى كتابته أن يساعد على تأييد دعوى الحماية البريطانية بظاهرها وخافيها » ، وتساءل عن عدم رد الحكومة المصرية على هذا التبليغ . إذ « بالجهاد » تقول : « ولا يخفى العليمون أسفهم على المغالاة فى إنكار الحقائق والاندفاع فى الانتقاص من التبليغ إلى حد قولهم بأنه « وثيقة حماية » وأمعن فى إقامة العقبات فى طريقهم من المضى فى هذا

المسلك المعيب». والجدير بالذكر فى هذا الصدد، أن أحمد ماهر كان متفقًا مع العقاد فى رأيه حول التبليغ، إذ كتب يقول: «لا نريد أن نخادع أنفسنا أو نخدع الناس فى حقيقة هذا التبليغ، فهو يكاد لا يقيد الجانب البريطانى، ولا يزيل من مخاوفنا الناشئة عن الاستعدادات العسكرية قليلًا أو كثيرًا، وإن صدور مثل هذا التبليغ من جانب إنجلترا فى هذه الظروف الحرجة وهو لا ينطوى على نص صريح. يزيدنا توجسا ويؤكد عندنا وجوب الحذر والحيطة».

وهكذا تضاعف الخلاف بين العقاد والوفد وانتقل الخلاف من تحديد علاقة الوفد بالوزارة النسيمية. إلى تحديد موقفه من مسألة عودة دستور ١٩٢٣، إلى مسألة القضية المصرية ذاتها. ولم يكن العقاد على استعداد للتنازل عن موقفه، والتزام موقف الوفد، بل كان على استعداد لأن يحطم علاقته بالوفد فى سبيل تمسكه بموقفه، وفى هذا كتب يقول: «لقد نبهنا مرة وعدنا إلى التنبيه مرة بعد مرة، وهم يحسبون أنهم غير مردوعين ولا مردودين إلى حياء واعتدال، وإننا نحن الذين يجب أن نحجم عن التنبيه، ونردع أقلامنا عن الحق، ونمسك عن الكتابة إلا أن تكون تبشيرًا كما يبشرون، وتخديرًا كما يخدرون، وعبثًا كما يعبثون، وهزلًا أليمًا فادحًا كما يهزلون. والخير لنا أن نقصف هذا القلم كما أسلفنا ولا نسجل عليه العجز عن بيان الحقيقة عندما يتحتم بيانها لمصلحة أرفع من كل مصلحة ومستقبل أخطر من كل مستقبل وأزمة أهول من كل ما تمر على هذه البلاد فى

عهدها الأخير، وهانحن أولاء قد بينا مالا محيص عن بيانه وللأمة بعد ذلك ما تشاء».

مسئولية مكرم عبيد :

وقد تجلى موقف العقاد هذا عندما تحول الخلاف بينه وبين «الجهاد» حول التبليغ البريطانى، إلى مهاترات شخصية بينه وبين محمد توفيق دياب صاحب «الجهاد». حيث راح العقاد يتهم توفيق دياب فى وطنيته، ونزاهته. ووقفت «روز اليوسف اليومية» وراء العقاد، ففتحت صفحاتها لنشر رسائل القراء التى تطعن فى توفيق دياب. فى حين عمد توفيق دياب إلى الحط من ذات العقاد ومكانته، فنشر تقريرًا لطبيب أمراض نفسية، يؤكد فيه خبل العقاد. ولما كانت هذه المهاترات دليلًا على انقسام الرأى داخل الوفد حول مسألة هامة، بل أهم مسألة فى حياة البلاد فى ذلك الوقت، فضلًا عن كونها مظهرًا غير كريم لصحافة الوفد أمام الرأى العام، ليس له سابقة فى تاريخ الصحافة الوفدية. فقد بادرت السيدة / أم المصريين إلى التدخل لإنهاء هذه المهاترات، فاستدعت إليها العقاد وطلبت منه إيقاف حملاته على «الجهاد» فاستجاب لها، ونشرت «روز اليوسف اليومية» فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٥، تعلن للقراء أنه «طلب إلينا من نجله أن نقفل باب المناقشة فى (فضائح الجهاد) فلبينا الطلب إجلالًا للطالب، ونحن فى حل من استئناف الكتابة

إذا أساء فهم ما صنعناه وأخل أقل إخلال بالوعد الذى التزمناه » .

ولكن « الجهاد » لم يقفل باب النقاش كما أقفلته « روز اليوسف اليومية » فعاد العقاد إلى الطعن بعنف فى توفيق دياب ، وعرض فى طعنه بمكرم عبيد ، ولكن بصورة مستترة ، ويبدو أن العقاد اعتقد أن مكرم عبيد وراء ما كتبته « الجهاد » عن التبليغ البريطانى السالف الإشارة إليه ، اذ كتب يقول بعد أن عرض البيانات التى أصدرها الوفد فى الحالة السياسية القائمة : « ولكن هذ البلد المسكين قد أصيب فى الزمن الأخير بشرذمة من الدجالين والدساسين بعضهم ظاهر وهو أقلهم خطرًا ، وبعضهم خفى وهو شديد الخطر ، وخيم العاقبة جد الوخامة على قضية البلاد ، وكل ما يهم هؤلاء الدجالين والدساسين أن يقنعوا الإنجليز بأنهم هم القابضون على زمام القضية فما عليهم إلا أن يعاملوهم ويتذكروهم بالخير ويضمنوا لهم حسن الجزاء ، ولا عليهم بعد ذلك من « نهضة أمة » وماضى القضية ، وحقوق الضحايا والأحياء ، ورقابة الرأى العام .. فكل أولئك جعجعة ذاهبة فى الهواء لا يحسب لها حساب ، وإنما الحساب الصحيح للحيلة التى يحتال بها الدجالون والدساسون .

« أهون هؤلاء الدجالين الدساسين شأناً هو المهرج الكذاب محمد توفيق دياب ، لأنه مشهور السمعة مفضوح التاريخ ، قصير الباع فى أساليب الخداع ، لأنه يكشف عمن يكمنون من ورائه فيضطرون إلى شىء من التقية والمداراة .

« وإلى القراء دعاية نصاب السياسة الأخيرة التى يناقض بها سياسة الوفد وهو يجترئ على الكلام تارة باسم الوفد وتارة باسم الزعامة وتارة باسم الجبهة الوفدية ، وليس لكل هؤلاء كرامة لولا الخبز والتجارة والاحتيال » ثم استطرد إلى شرح السياسة التى يروج لها « الجهاد » والتى مؤداها بقاء الوزارة النسيمية ، حتى تنتهى الحرب المنظورة دون الاهتمام بالدستور وبالقضية الوطنية . وكان معنى هذا اتهام مكرم عبيد بخدمة السياسة الانجليزية لمصلحته الخاصة ، ضاربا بالوفد وزعامته عرض الحائط .

وفى نفس اليوم الذى كتب فيه العقاد هذا المقال ، نشرت « روز اليوسف اليومية » مقالا لمحمود عزمى تحت عنوان « وليم الكذاب » فند فيه ماجاء فى مقال « لوليم بطرس الدوينى » نشرته « الجهاد » قال فيه إنه شاهد السيدة روز اليوسف ومحمود عزمى مجتمعين بأحمد عبود فى فندق مينا هاوس . وكانت الصحف الوفدية قد اتهمت أحمد عبود بالعمل ضد الوزارة . وكان معنى هذا اتهام « روز اليوسف اليومية » وكتابها بأنهم محرضون فى موقفهم من الوزارة ، وقد اعتبر مكرم عبيد ما جاء فى مقال محمود عزمى طعنًا موجها إليه ، لأنه كان يحمل اسم « وليم » حتى ثورة ١٩١٩ . وزاد من اعتقاده أن الصحيفة حذفت لقب « المجاهد الكبير » الذى كان يلقب به مكرم عبيد ، ويقترن باسمه فى الصحف ، وصارت لا تنشر خطبه ، إلا إذا وصلت إليها وقت وصولها لصحف الصباح ، وكان

ذلك ردًّا منها على حرمان مكرم لها من خطبه التى كان يلقيها فى الإسكندرية .

وزاد الأمر اضطرابا ، أنه فى نفس الوقت ، وزعت فى القاهرة منشورات بتوقيع مستعار ، تتضمن سبًّا فى زعيم الوفد وسكرتيره ، وفى أعماله . ووزعت على نطاق واسع ، فشمل توزيعها أعضاء الهيئة الوفدية ، واللجنة السعدية للسيدات وكثيرين من أعضاء لجان الوفد الفرعية ، والطلبة ، والموظفين وغيرهم. ويبدو أن هذه المنشورات تضمنت أمورًا خطيرة بالنسبة للبلاد ، وبالنسبة لمركز الوزارة ، مما دفع رئيس الوزارة إلى الاهتمام بالبحث عن مصدرها . وقد أكدت صحيفة «كوكب الشرق» أن تحريات البوليس أثبتت أن هذه المنشورات قد طبعت فى مطبعة مجلة «روز اليوسف الأسبوعية» ، ووزعت بمعرفة عمالها . وهكذا وجد رئيس الوفد وسكرتيره ، لديهما من المبررات ما يكفى للإقدام بشكل حازم على فصل الصحيفة والعقاد . وأمام هذا الإصرار ، ذهبت جهود السيدة / أم المصريين لتجنب هذا الأمر سدى ، كما فشلت الحلول الكثيرة التى عرضت لتسوية الأزمة بين الوفد والصحيفة ، وكان أبرزها طلب الوفد إخراج محمود عزمى من الصحيفة بصفته كاتب المقال الذى اعتبره مكرم عبيد طعنًا فيه ، وذلك كترضية له ، حيث رفضت السيدة روز اليوسف هذا الطلب بحجة ، «إننى مادمت قد وافقت على نشر المقال فيجب أن أشترك

فى تحمل تبعاته كلها » ، كما رفضه العقاد على أساس : « أن الصحيفة لا تستغنى عن محرر سياسى فى هذه الأزمة التى تناط بها الأنباء الهامة جميعًا بالدوائر السياسية العليا ، ونحن فى منافسة صحفية لا يغتفر فيها التقصير .. فهل عندكم من يعوضه فى عمله ، وهل تنسون حقوقه المسطورة فى العقود ؟ وهل تنسون أن الرجل لا ذنب له وأننا لسنا بأطفال حتى نلقيه عليه ونعجز عن حماية أنفسنا منه ؟ وهل كان عزمى مأمونًا فى الجهاد مع توفيق دياب فأصبح شخصًا آخر فى هذه الصحيفة » وكان العقاد قد رفض قبل ذلك بيومين طلبًا آخر لمكرم عبيد مؤداه أن تعلن « روز اليوسف اليومية » : « أن الظنون تحوم حول هذه الصحيفة فنحن لا نرى بدا من التصريح هنا بأننا وفديون نخضع للرئيس الجليل وكان رفضه قائمًا على أنه « متى اتهم إنسان نفسه بنفسه ؟ وما معنى ذلك إلا أن الشبهة تمكنت من النفوس حتى احتاجت منا إلى المبادرة بالتنفيذ ؟ وما ضرورة ذلك والصحيفة تنشر أنباء الوفد ورئيسه وتقرن عنوانها بكلمة من كلامه . ما ضرورة ذلك إلا قصد الإضرار والإعنات » .

فصل االعقاد :

وعلى هذا تقرر بصفة نهائية فصل الصحيفة والعقاد من الوفد خصوصًا أن الدوائر الإنجليزية والوزارة ضغطت على الوفد لاتخاذ موقف حاسم وقاطع فى هذا الأمر . فقد أبدى نائب المندوب السامى

لرئيس الوزراء ، رغبة حكومته فى معرفة موقف الوفد صراحة من وزارته ، بعد أن تكررت حملات صحيفة «روز اليوسف اليومية» الوفدية عليها . وترتب على ذلك تدخل محمد توفيق نسيم لدى النحاس لاتخاذ موقف حاسم من الصحيفة كدليل على تأييد الوفد لوزارته ، ولوح نسيم بالاستقالة إذا لم يبد الوفد تأييداً ثابتاً له .

وسواء صحت رواية تدخل الإنجليز أم لم تكن صحيحة ، فإن الوفد قرر نهائيا فصل الصحيفة . ففى ٢٨ سبتمبر ، حضر رئيس الوفد وسكرتيره من الإسكندرية خصيصا ليرأسا اجتماعًا فى بيت الأمة لهذا الغرض ، أعقبة إصدار قرار فحواه : «أنه نظرًا لأن جريدة «روز اليوسف» قد اجترأت على نشر مقالات تتضمن الطعن على الوفد ومكانته من الأمة ، فإن هذه الجريدة لا تمثل الوفد فى شيء ولا صلة له بها» ويلاحظ أن الوفد قد بنى قراره على طعن الصحيفة فيه ، وفى مكانته من الأمة ، فى حين أن الصحيفة لم تنشر حتى ذلك الوقت أى شيء من هذا القبيل ، اللهم إلا ماكان فيه إحراج للوفد فى موقفه من الوزارة ومن الحالة السياسية القائمة ، بقصد دفعه لتحديد هذا الموقف ، وحتى مقال «وليم الكذاب» الذى كتبه محمود عزمى ، واعتبره مكرم عبيد طعنًا فيه ، لم يكن فى الحقيقة إلا ردًّا على مقال وليم بطرس الدوينى ، وكان توافق اسمه مع اسم مكرم عبيد قبل الثورة ، من قبيل الصدفة المحضة وليس أكثر . ولا شك أن الوفد قصد بهذا تجنب جعل

حرصه على الوزارة وعلاقته بها ، سبب لهذا الاجراء ، لأن هذه العلاقة كانت فى ذاتها محل انتقاد خصومه ، وبعض رجاله من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن جعل الطعن فى الوفد ومكانته من الأمة سببًا لهذا الإجراء كان بمثابة دعوة الجماهير الوفدية لقتل الصحيفة والامتناع عن قراءتها.

على أن أهم ما يلاحظ على قرار الوفد ، عدم تضمنه فصل العقاد مع الصحيفة رغم أنه كان المسئول عن موقف الصحيفة الذى فصلت من أجله ، وكان ذلك مرجعه إلى تيار قوى داخل الوفد ، تزعمه محمود فهمى النقراشى ، الذى عارض – حتى بعد وصول الأمر إلى هذا الحد – فى فصل العقاد . وكان أساس معارضته « إن الجماعة التى يكون من بين أنصارها كاتب بمكانة الأستاذ العقاد استمر سبعة عشر عامًا يؤيد الوفد بقلمه الجبار ضد حملات الخصوم ، إن الجماعة التى لا تعرف الاحتفاظ بكاتب يعد فى طليعة كتاب البلد لهى وشيكة الانحلال » . ولهذا أتفق داخل الوفد على فصل الصحيفة وحدها ، وترك العقاد يحدد علاقته بالوفد بعد هذا الفصل ، ويمكن القول بأن ذلك كان بمثابة توفير وقت لإقناع العقاد بالتخلى عن الصحيفة تفاديًا لفصله ، ولإثبات حسن نيته تجاه الوفد ، بعد ما بنى قرار فصل الصحيفة على طعنها فى الوفد ، ومكانته من الأمة ، وهذا ما يفهم من القرار الذى أصدره النحاس بعد ذلك بفصل العقاد من الوفد .

وعلى هذا بذلت محاولات عديدة لكسب العقاد إلى جانب الوفد فى هذه اللحظات الأخيرة . كان أظهرها أمام الرأى العام، دعوة أحمد ماهر العقاد على صفحات « كوكب الشرق » ، إلى أن « يحذر الشرك الذى حفره تحت قدميه سوء القصد أو الجهل بعواقب الأمور فى وسط البيئة المحيطة به » ويفهم من هذا أن أحمد ماهر كان مقتنعًا بأن العقاد قد تورط مع الصحيفة فى موقفها من الوفد والوزارة ، وأنه ليس المسئول عن هذا الموقف . ولكن العقاد رفض الاستجابة لهذه المحاولات ، واندفع يطعن - فى عصبية - فى مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، معارضا بذلك السيدة روز اليوسف ومحمود عزمى ، اللذين كان من رأيهما أن تمضى الصحيفة فى خطتها السياسية من حيث المطالبة بالدستور ، ومهاجمة السياسة الإنجليزية دون التورط فى عداء عنيف مع الوفد .

وانساقت الصحيفة وراء العقاد ، فكان أول تعليق لها على قرار الوفد بفصلها طعنًا مباشرًا فى مبادئه ، التى صارت تقوم فى رأيها على الدعوة الصريحة إلى الحماية ، كما رددتها « الجهاد » والتبليغ البريطانى الذى سجل الحماية الفعلية على مصر ، وعلى الجاسوسية والاعتماد عليها فى محاربة الخصوم الشرفاء ، وبذل دماء المصريين وأموالهم فى خدمة السياسة الاستعمارية ، بلا دستور ولا محالفة ، وجعل الوزارة النسيمية فوق الدستور والاستقلال والحرية القومية .. إلخ . كما طعنت فى مصطفى النحاس وزعامته ، ورأت

أن مصطفى النحاس قد ألغى وجوده حين قال « إنه لو كان فى الحكم لما صنع أكثر من نسيم » فلا فائدة من زعامته فى الحكم إذن لأن زعامته فيه كزعامة توفيق نسيم ، ولا فائدة من زعامته خارج الحكم إذن لأنها صدى لوزارة توفيق نسيم .وقالت : « مصطفى النحاس قد ألغى وجوده حين أسلم مقاده لمكرم عبيد » ، ودعت الصحيفة الأمة إلى نبذ سياسة النحاس بقولها : « الزعامة التى خرجت على نفسها وعلى مبدئها . يجب أن يخرج عليها الناس وإلا فهى ذاهبة بهم إلى الهلاك » . وقولها : « إذا لم يكن للزعيم لسان حال أصدق من توفيق دياب وكريم ثابت فقد حق عليها البوار » . ورفعت الصحيفة عبارة النحاس من أسفل اسمها ، ووضعت على يمين اسمها الآية القرآنية الكريمة التى تقول : (قد افترينا على الله كذبًا إن عدنا فى ملتكم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا وسع ربنا كل شىء علما على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) . ووضعت إلى يسار اسمها كلمه لسعد زغلول تقول : « الصحافة حرة تقول فى حدود القانون ما تشاء وتنتقد ما تريد فليس من الرأى أن نسألها لم تنتقدنا . بل الواجب أن نسأل أنفسنا لم نفعل ما تنتقدنا عليه » .

أما العقاد فقد برز ليقود المعركة بعنف ضد الوفد . وكان أول ما كتبه بعد صدور قرار الوفد ، إذاعته سرا طال احتجابه فى رأيه ،

وهو أن مكرم عبيد يسوق البلاد بدسائسه إلى هاوية الخراب ، فهو يحاول بأعماله إقناع الإنجليز بأنه المسيطر على الوفد فلا ضير عليهم أن يهملوا من سواه . ومن أجل ذلك يسعى مكرم إلى السيطرة على الصحافة الوفدية ، للسيطرة بالتالى على الرأى العام ، وإقناع الإنجليز بقدرته على توجيه السياسة العامة إلى حيث يشاء . وأكد العقاد أن مكرم حارب «روز اليوسف اليومية» من قبل صدورها ، وأنه الذى دفع الوفد إلى فصل الصحيفة «وصدق من صدق أن «الوفد» قد اجتمع وبحث وقرر .. وعلم من علم أن مكرماً قد اجتمع وحده وبحث وحده وقرر وحده منذ سبعة شهور .. وما على الجماعة إلا التنفيذ !! وهأنذا أيها الإنجليز فهل فى الوفد - هل فى مصر - أحد سواى يحسب له حساب» . والغنى عن الذكر أن هذا الذى كتبه العقاد يعد نكوصًا وتراجعًا عما كتبه من قبل فى «الجهاد» ، مسفهًا قول الذين يتحدثون عن انقياد النحاس لمكرم عبيد ، مؤكدًا أنهم «يحقدون والحقد على عليهم ما يزعمون وانهم ليريدون التفريق ، وهذه الإرادة هى التى تسول لهم الوقيعة والوشاية والاختلاق ، فإذا قالوا أن النحاس باشا يصغى إلى الأستاذ مكرم وينقاد له فى آرائه فالعارفون بالنحاس باشا وبالأستاذ مكرم عبيد يضحكون ويسخرون ، وهأنذا وفدى من أعرف الناس برئيس الوفد لا أعلم فيه صفة أوضح ولا أرسخ من صعوبة الانقياد لغير ما يراه ، ومن أحب أن يجرب ذلك فليتفضل وليحاول

التجربة أو فليتفضل وليذكر حادثًا واحدًا كان النحاس باشا فيه على رأى ثم تحول عنه إلى رأى آخر منقاداً لغير الدليل والاقناع .. » . وهنا يثور تساؤل : إذا كان العقاد يعلم من وقت بعيد أن مكرم عبيد يسعى لبسط نفوذه على الوفد والهيمنة على صحافته لمصلحته الشخصية ، فلماذا صمت عن ذلك ؟ ولماذا تصدى لتفنيد ذلك عندما أذاعه البعض ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل سهلة ، إذا عدنا إلى الوراء قليلاً وتذكرنا أن العقاد خرج من السجن محتاجاً إلى المال فألحقه مكرم بصحيفة « مصر » ، بمرتب شهرى قدره مائة جنيه ، رغم ضعف مالية الصحيفة . وإذا تذكرنا أن مكرم عبيد هو الذى ألحق العقاد بالعمل فى « الجهاد » بمرتب شهرى قدره سبعين جنيها ، وإذا تذكرنا تلك المقالات التى سبق ذكرها فى الثناء على مكرم عبيد .

على أية حال فقد حمل العقاد مكرم عبيد مسئولية موقف الوفد من الصحيفة ولم ينتظر حتى يفصله الوفد ، بل تبرأ هو من الوفد ، وكتب : « برئت من الوفدية ألف مرة إن كانت هذه هى الوفدية .

« ما علمناها حين أيدناها إلا حرية وكرامة ، فكيف نفقد حريتنا وكرامتنا لأننا نطلب الحرية والكرامة للناس أجمعين » .

« ما علمنا حين أيدناها إلا الأمة كاملة لا الأمة منصرفة سائمة كما شاءت سياسة مكرم والنحاس ، فكيف تتعطل وظيفة النقد فى

أمة كاملة من أجل وزارة لم ترفض قط للإنجليز طلبًا ولم تحقق قط أملاً للمصريين » ؟.

« وانى لآسف أن يصير النحاس باشا بالوفد إلى هذا المصير ، وأن ينعكس المقصود من ثقة الأمة على يديه ، فيصبح قصارى نفعه أن يتقرب بضمائر الأنصار على مذابح الخصوم . ولكنى على أسفى هذا أحمد الله أن قيض لى الحرية الكاملة ، وساق النحاس باشا نفسه إلى إطلاق قلمى فيما يعقب به على الأعمال والآراء والهيئات والتبعات ، لا فرق بين النحاس وسائر المسئولين عن سياسة البلاد ، ويزيدنى حمداً أننى حين انفصل ما بينى وبين النحاس باشا وجماعته كنت أنا فى مكانى وكان هو الذى تحول عن مكانه ، واستقبل حياة الدعة والرخاء . وحصر القضية كلها فى التسبيح للوزارة المعهودة عسى أن تسبح هى للإنجليز وعسى أن ترق لنا قلوبهم بدستور ممسوخ أو حكومة دستورية يعصفون بها فى لمحة عين ، وما كان انتظار الرحمة على هذا المنوال بالبرنامج الخطير الذى يفتقر إلى زعامة ومشاورة وخطط ظاهرة وخفية فيما به يلغطون . ولكنه برنامج قانع سقيم عقيم ندركه ونحن نائمون .

« فإذا كان لابد من انفصال الرأى بينى وبين هذه السياسة الخاشعة الخانعة ففى هذا المفترق الكريم فلننفصل على بركة الله . والحمد لله على ذلك ثم الحمد لله »

ويصف العقاد الصراع النفسى الذى انتابه عندما فكر فى الخروج على الوفد بقوله : «جميل ذلك اليوم الذى وقفت فيه بين الخوف من عواقب الخروج على زمرة الأقوياء القابضين على أزمة الأمر والنهى فى البلد وبين الرضا بمساوئهم وأباطيلهم ورضاهم ، فخرجت من الزمرة غير متلفت إلى الوراء وأسعدنى الطالع المبارك فجمعت بين جرأة المجترئ وحكمة الحكيم ، وبين تضحية المجازف وثواب الحزم والروية ».

وبدأ العقاد حملته على الوفد ، بشرح النقاط التى اختلف فيها معه حول الوزارة النسيمية ، وبدأها بالحديث عن الخلاف بينه وبين مصطفى النحاس حول مسألة الخبير الفنى لوزارة التجارة والصناعة . وعندئذ بادر النحاس فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ إلى إعلان فصل العقاد من الوفد ، ومن جميع اللجان التابعة له ، دون أن يجتمع الوفد لتقرير ذلك ، إذ اعتبر هذا القرار استكمالاً لقرار فصل الصحيفة . وقال قرار الفصل الذى أصدره النحاس : « بما أن الوفد المصرى فى جلسته الأخيرة التى قرر فيها إقصاء جريدة روز اليوسف من حظيرته ، قرر فى الوقت نفسه فصل الاستاذ عباس محمود العقاد من الهيئة الوفدية ولجان الوفد إذا ما طعن فى الوفد أو فى قراره .

« وبما أن الأستاذ عباس محمود العقاد قد اجترأ فيما نشر من مقالات على الخروج على قرار الوفد وتوجيه أكذب المطاعن

وأشدها إمعانا فى الافتراء إلى هيئته الموقرة» .

« وبعد أخذ رأى حضرات أعضاء الوفد من جديد ، قررنا فصل الأستاذ عباس محمود العقاد من الهيئة الوفدية وجميع لجانه المتصلة بالوفد » وقد ذكر مصطفى النحاس بعد ذلك بعامين ، فى سبتمبر ١٩٣٧ أن قرار فصل العقاد صدر بإجماع الآراء ولم يعارضه سوى محمود فهمى النقراشى .

وعلقت صحيفة « روز اليوسف اليومية » على هذا القرار ، بقولها إنه استجابة لمطلب انجليزى ألمحت إليه صحيفة « التايمز » ، واستطردت تقول : « فالآن يعلم القراء مرة أخرى من أين جاء الغضب على هذه الصحيفة وعلى الأستاذ العقاد .. أما جواب الأستاذ العقاد على هذا الصغار الذى لا معنى له فقد سبق به منذ ثلاثة أيام حين قال « برئت ألف مرة من الوفدية إن كانت هذه هى الوفدية » أما العقاد فلم يشر إلى قرار فصله ، لأنه كان - كما سبق القول - قد تبرأ من الوفد من قبل فصله ، وانطلق مباشرة إلى الطعن فى زعامة مصطفى النحاس ، وخلص إلى أن « قوة النحاس باشا المستعارة من الأمة أصبحت لازمة للإنجليز فى إخضاع المصريين ، وما رأيناها لازمة للمصريين فى بلوغ شىء من الإنجليز » . وسخر من صلابة مصطفى النحاس ، وأظهر تهاونه واستسلامه للسياسة الإنجليزية طمعًا فى الوصول إلى الحكم . كذلك طعن العقاد فى مكرم عبيد ، الذى يعمل - فى رأيه - فى القضية

الوطنية لمصلحته الشخصية ، «لا لمصلحة الوطن ، ولا لمصلحة الوفد ، ولا لمصلحة الطائفة القبطية ، ولا لمصلحة أبيه أو أخيه ». وامتدت حملاته لتشمل أشخاص النحاس ومكرم ونزاهتهما ، وابتزازهما لأموال الوفد .

وعلى الرغم من أن صاحبة «روز اليوسف اليومية» لم تكن تقر سياسة الهجوم الشخصى العنيف على النحاس ومكرم ، الأمر الذى قد يكون مرجعه إلى خوفها على صحيفتها من بطش الوفد ، فإن العقاد عقد العزم على المضى فى حملاته عليهما إلى النهاية : «وقسماً بالحق لن أتركهم حتى ينكشف منهم كل مستور وتأمن الأمة من بهتانهم كل محظور» . واتبع ذلك بجلاء حقيقة تأييد الوفد للوزارة النسيمية ، التى رآها لا تقوم إلا على الضعف والباطل والخداع . ورأى أن النحاس قد ارتكب جناية لا تعادلها جناية فى تاريخ القضية المصرية بتأييده للوزارة النسيمية ، لأنه كفل للاحتلال قبول المصريين الطغيان بغير ثمن وإبقاء البلاد بلا دستور ، لتعانى مساوئ الحالة الحاضرة ، التى أعادت إلى مصر عهد كرومر . وأرجع ذلك إلى قصور النحاس من حيث اليقظة والعلم والكرامة . واتهمه بالانحراف بالوفد عن مبادئه السياسية التى قام عليها ، حتى « صار الوفد فيه أضعف من أضعف الأحزاب فى أمر السودان والدستور والاستقلال والسياسة الكرومرية وحق الاتصال وحرية الآراء». ولم تكن كتابات العقاد فى ذلك الوقت عن قصور النحاس من حيث

اليقظة والعلم والكرامة ، وانحرافه بالوفد عن مبادئه السياسية ، إلا اعتراف منه - بصورة غير مباشرة - بأنه ظل لا يقول الحقيقة عن النحاس وقيادته للوفد منذ توليه هذه القيادة عام ١٩٢٧ . ومن ناحية أخرى ، يمكن القول بأن العقاد ، فى سبيل خصومته مع زعامة الوفد ، بدأ يهدم كافة المواقف التى وقفها مدافعًا ومشيدًا بهذه الزعامة وقيادتها الرشيدة للوفد - وهو ما سبق تناوله - مدينًا نفسه بالنفاق السياسى والصحفى، ويغش القراء طيلة هذه المدة .

ومهما كان الأمر ، فإن العقاد قد خلص من حملاته على مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، وجنوحهما بالوفد عن مبادئه السياسية ، إلى دعوة الأمة إلى هدم الوفد وزعامته : « فليس على المصريين واجب من تقويض هذه الهيئة التى تزيد الاستعمار قوة على قوة وتزيد الخارجين عليه رهبة على رهبة » . ولم يكن اختيار الزعيم الذى يخلف النحاس فى قيادة الأمة فى ذلك الوقت ، بالأمر الحيوى لدى العقاد ، إذ كتب : « ولا نسمع مصريًا صادقا يخالجه شك فى ضرر هذه الزعامة أو هذه القوة الاستعمارية ، ولكننا نسمع من يسأل : ألا ينبغى أن يوجد الزعيم الناجح قبل هدم الزعماء الفاشلين » ؟ .

« والجواب على ذلك أنك لا تبنى بيتين فى موضع واحد ، ولا تفسح الطريق للزعيم الجديد وأنت تحوط هؤلاء الزعماء بالقداسة التى تحميهم الهدم وتملأهم يقينًا بدوام التأييد والتبجيل » .

« ففى بقاء هؤلاء الزعماء الفاشلين ضرر محتوم لاشك فيه ، لأنهم

يفرضون التسليم على المصريين ، ولا خسارة على مصر إن فقدت من يفرضون عليها التسليم » .

« أما زوالهم فلا ضرر فيه على الإطلاق ، لأننا إذا سلمنا كما سلموا لم نخسر أكثر مما خسرنا ، وإذا فتحنا الطريق للزعامة الناجحة فنحن رابحون متقدمون ، وإذا ساءت الأحوال على أسوأ الفروض فنحن باقون حيث نحن بلا حاجة إلى أعباء الزعامة الخاوية ولا إلى سلطان يتحكم فى رقاب الأحرار » .

ولم تشغله حملاته على الوفد وزعامته ، عن محمد توفيق نسيم ووزارته . فظل يحمل عليه ، مستعرضًا تاريخه السياسى ، وميوله الرجعية تجاه الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ ، وكراهيته للديمقراطية . ودفعه استقراء تاريخ نسيم السياسى إلى رفض القول بأنه يسعى سعيًا حثيثًا لإعادة دستور ١٩٢٣ ، وإلى القول بأن نسيماً لا يهمه إلا الحكم والبقاء فيه ، وأكد أن القول بأن نسيماً يستقيل لولا تأييد الوفد له ، ما هو إلا مناورة المقصود منها الحصول على تأييد الوفد له ، أو على الأقل ، سكوته عن اذعان وزارته للمطالب الإنجليزية . وظل العقاد يكرر قوله هذا . وكانت حملاته فى ذلك الوقت على الوزارة ، مسايرة للتفاهم السرى الذى نشأ بين أحزاب الأقليات ، تؤيدها العناصر المتطرفة داخل الوفد وصحيفة « البلاغ » المعبرة عن القصر ، للتمادى فى حملة متطرفة ، لإحراج الوزارة والوفد ولما اضطر الوفد إلى إنذار الوزارة فى ١٨ أكتوبر

بالرجوع عن تأييده لها ، وظهر استخفاف نسيم بهذا الإنذار ، كتب العقاد : «لقد كان الخوف من سقوط الوزارة النسيمية حماقة كبرى ، وجناية كبرى وغباوة كبرى من بداية العهد بهذه الوزارة » .

وقد سجلت « روز اليوسف اليومية » حملات العقاد على الوفد وزعامته ، وعلى محمد توفيق نسيم ووزارته ، فى رسومها الكاريكاتورية ، كما شايعته فى حملاته فراحت تطعن فى الوفد وقيادته ، وفى الوزارة ورئيسها .

* * *

الفصل السادس

ما بعد الخروج

وهكذا خرج العقاد من الوفد ، فكان ذلك نهاية كفاحه فى سبيله ، الذى دام سبعة عشر عامًا . وإذا كان الخلاف بين العقاد والوفد هو فى حقيقته خلافا بين تيارين قويين داخل الوفد كما مر بنا : تيار يتزعمه مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، ويرى تأييد الوزارة ، وإتاحة الفرصة أمامها كى تعيد دستور ١٩٢٣ ، وتيار يتزعمه أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، ويرى ضرورة الاعتماد على النضال الشعبى وتهييج الجماهير من أجل الحصول على المطالب الوطنية ، فإنه يمكن القول بالتالى بأن خروج العقاد من الوفد ، وصدور قرار بفصله ، كان له دلالتان :

الدلالة الأولى : انه كان انتصارًا للتيار الأول ، وهذا ما عبرت

عنه صحيفة «التايمز» بقولها : «وبهذا انتصر النحاس باشا ومن يشايعونه فى رأيه بانتهاج مسلك الاعتدال».

والدلالة الثانية : انه لم يكن انتصارًا كاملًا ، فقد ظلت جذور الصراع قائمة بين التيارين ، وهذا ما أشارت إليه صحيفة «المورننج بوست» بقولها : « وإذا كان النحاس باشا ومشايعوه من العنصر المعتدل قد فازوا بالنصر فى ذلك اليوم وغنموا المعركة إلا أنه من الواضح الجلى أن هناك معارضة شديدة الآن يتولى قيادتها الأستاذ النقراشى وتباركها حرم زغلول باشا وجبهة هذه المعارضة تريد اللاتعاون مع نسيم ، وترغب فى أن تعمل فى الدعوة إلى التهييج العلنى فى سبيل استعادة الدستور».

وإذا كان أحمد ماهر قد نفى نفيًا تاما ما قالته «التايمز» ، وأكد : « إن الواقع ينافى ذلك كل المنافاة ، إذ ليس فى البلاد فرد عاقل حريص على المصلحة العامة غيور على خير بلاده فى هذه الظروف الدقيقة إلا استهجن هذا المسلك الذى سلكه العقاد واشمأز من هذا الاندفاع المتهور الذى اندفعه واختار أسوأ وقت وظرف له» ، وإذا كان قد نفى عن نفسه وعن النقراشى والسيدة أم المصريين أنهم كانوا يؤيدون العقاد فى موقفه ، فإنه يمكن القول بأن هذا الذى كتبه أحمد ماهر لم يكن الصدق ، لأنه أولا : جاء بعد أن قضى الأمر وفصل العقاد من الوفد ، بعد أن تبرأ منه ، وتحول موقفه منه إلى الطعن فيه ، وفى زعامته وبعد أن ظل أحمد ماهر صامتًا طوال حملات

العقاد على الوزارة النسيمية ، هذا بالإضافة إلى أن رأيه كان متفقًا مع رأى العقاد إزاء بعض تطورات الأزمة ، كما سبق القول . وثمة ما يشير إلى أنه كان مؤيدًا للعقاد فى التطورات الأخيرة التى انتهت بخروجه على الوفد ، أو على الأقل متفقًا معه فى الرأى ، وهذا ما يفهم من تأنيب العقاد له بقوله : «ومنافق حين تقول فى صحيفتك غير ما تقول لصحبك ، وحين تنافق القراء يوم تضطرك حملتنا نحن إلى وصف التبليغ بالحماية ، ثم تنافق الوزارة فى اليوم التالى فتؤيد تلك الوزارة التى رضيت بتلك الحماية» .

« وهل لك أن تقول لنا لما سكت يومين فى أول هذا الشهر بعد صدور القرار الوفدى (يقصد قرار فصله) ثم عدت إلى الكتابة بالحماسة الوطنية اللازمة «حسب الظروف»» .

وثانيًا : لأن النقراشى قد اعترف - بعد خروجه من الوفد عام ١٩٣٧ - بأنه كان يقود حملة داخل الوفد ضد فصل العقاد ، وأنه قدم استقالته من الوفد احتجاجًا على أى قرار يصدر فى هذا الشأن .

وثالثًا : لأن الدوائر الإنجليزية فى مصر قد أكدت - حسبما جاء فى التقرير الإنجليزى السنوى ١٩٣٥ - أن ماهر والنقراشى كانا يؤيدان فى السر - العقاد فى حملاته على الوزارة النسيمية التى أدت إلى فصله ، كما أبدت تلك الدوائر شكها فى مقدرة الوفد على الاستمرار فى الاحتفاظ بهدوئه بعد ذلك . ولم

يحتفظ الوفد بهدوئه ، فقد ظلت الخلافات مستمرة بين النحاس ومكرم من جهة وبين النقراشي من جهة أخرى ، إلى أن انتهى الأمر بانشقاق النقراشي ، ثم أحمد ماهر من الوفد بعد ذلك بحوالى سنتين .

وقد أحدث فصل العقاد رد فعل واسع النطاق فى الصحافة والرأى العام ، فقد خرجت الصحف الوفدية تطعن فى العقاد طعنًا عنيفًا غلب عليه الإسفاف ، وكادت حملاتها عليه أن تطغى على اهتمامها بالأحداث الجارية . وانصبت هذه الحملات على اتهام العقاد بالخيانة والغرور . كما طعنت فى شخصه وأخلاقه ، وأحواله الاجتماعية والأسرية . وبلغت حملات مجلة « المطرقة » حد الطعن فى أعراض السيدة روز اليوسف والعقاد وعزمى ، صراحة بفاحش المعنى والقول . أما مجلة « آخر ساعة » الوفدية ، فقد صمتت كأن شيئاً لم يكن .

وشارك كبار رجال الوفد فى حملات الصحف الوفدية على العقاد . فوصف أحمد ماهر حملات العقاد على الوفد بأنها « أشبه شيء بفريق مشرف على الهلاك يتخبط فى الماء ويلتمس طرق النجاة فيها قد يكون حتفه مختبئًا فيه » . ووصف فصل العقاد من الوفدبأنه مجرد حادث فردى ، يجب الانصراف عنه إلى مصلحة البلاد ، ثم صمت أحمد ماهر بعد ذلك . أما مكرم عبيد ، فقد خرج يطعن فى العقاد ، ويتهمه بالخيانة ، مؤكدًا أن هجومه على الوفد هو جزء من

مؤامرة يدبرها خصوم الوفد لإسقاط الوزارة النسيمية فى الصيف وتشكيل وزارة منهم . « ولعل انصع دليل على تآمر العقاد ومن معه أنه منذ أكثر من شهر ، وقبل أن يعرف الجمهور شيئًا عن الخلاف بين الوفد والعقاد ، صدر منشور (نمرة ١) موقعًا عليه بنفس التوقيع ، ولقد حذر المنشور رئيس الوفد من المساس بالعقاد « العظيم » ، وتهجم على الزعامة مهونًا من شأنها بالقياس إلى عظمة العقاد[1] » كما تناول مكرم شخص العقاد بالطعن ، واصفًا إياه بأنه لا يؤمن بالوطن إلا إذا اتفقت الوطنية مع مصلحته الشخصية ، ولا يؤمن بالوفد إلا إذا قبض أجره من ماله ، وأنه لا يؤمن بزعامة ولا بفكرة ولا بصداقة ولا يقابل الإحسان بالشكر ، كما شارك بعض الوفديين فى الطعن فى العقاد من أمثال حسن يسن وغيره .

وبالنسبة للصحف غير الوفدية ، يلاحظ أن « السياسة » اكتفت بنشر قرار فصل « روز اليوسف اليومية » ، والمظاهرات التى قامت فور صدور هذا القرار ، فى حين اعتبرت صحيفة « الشعب » فصل الصحيفة بداية لا نهاية ، ورددت أن نتائج كثيرة وخطيرة سوف تترتب عليه .

أما « الأهرام » فقد اكتفت بنشر قرارى الوفد بفصل

(١) وقد نفى العقاد أن له علاقة بهذا المنشور وأشار إلى أن الذين أصدروا المنشور ربما استغلوا مقالاته التى تضمنت حملات على الوفد فى كتابة منشورهم.

« روز اليوسف اليومية » والعقاد ، دون التعليق عليهما .

وكان رد الفعل من جانب الرأى العام قويًا وسريعًا . فما كاد الوفد يفض اجتماعه الذى قرر فيه قطع علاقته بالصحيفة ، حتى تجمهر الشباب فى فناء محطة مصر انتظارا لوصول النحاس ومكرم عبيد إليها ، فى طريق عودتهما إلى الإسكندرية ، وأخذ بعضهم يهتف مؤيدًا للوفد وزعامته ، فى حين أخذ بعضهم الآخر يهتف مؤيدًا « لروز اليوسف اليومية » والعقاد . وكاد أن يقع صدام بين الفريقين ، لولا تدخل رجال الشرطة ، ولما حضر مكرم عبيد إلى المحطة قابله بعض الجمهور بهتافات عدائية . وفى نفس الليلة ، قامت عدة مظاهرات طافت شوارع القاهرة ، مؤيدة للعقاد وللصحيفة ، كما تجمع عدد كبير من الشباب المثقف فى دار الصحيفة ، وعلى رأسهم وفد من طلبة مدرسة الهندسة ، جاءوا لتأييد الصحيفة والعقاد . وقامت بعد ذلك مظاهرات فى القاهرة ، وفى عدد من المدن الكبرى تأييداً للعقاد . كما قامت مظاهرات أخرى تأييدا للوفد .

والملاحظ أن معظم التأييد للوفد جاء من لجانه فى القاهرة والأقاليم،فى حين أن العناصر المؤيدة للعقاد والصحيفة كانت مركزة فى الشباب ، وخصوصًا الشباب المثقف . وهى العناصر المتطرفة بحكم طبيعتها ، ومن الشباب الذين أيدوا العقاد ، وبرزوا بعد ذلك فى الحياة الثقافية والأدبية : طاهر أبو فاشا ، ونجيب محفوظ ،

وعبد الرحمن الشرقاوى ، ونظمى لوقا ، وغيرهم .

ومن الجدير بالذكر أن حملات العقاد على مكرم عبيد قد أثارت طوائف من الأقباط غير الوفديين ، بيد أن الأقباط المثقفين تعاطفوا معه ، وظهر أثر ذلك عندما فتح باب الاشتراك فى كتابه عن سعد زغلول ، حيث بادرت أعداد كبيرة منهم إلى الاشتراك فى الكتاب .

ويمكن القول ، بأن ثمة عدة عوامل أدت إلى اتساع رد الفعل من جانب الرأى العام ، على هذا النحو الكبير منها :

أولا : تلك المعارك الصحفية العنيفة بين صحافة الوفد و «روز اليوسف اليومية» ، والتى شاركت فيها قيادات الوفد ، وكان رواج «روز اليوسف اليومية» فى ذلك الوقت دليلا على اهتمام الرأى العام بهذا الموضوع .

ثانيا : اثارة النحاس الرأى العام ضد الصحيفة وضد العقاد ، واتهامهم باثارة التفرقة بين المسلمين والأقباط بطعنهم فى مكرم عبيد ، فعلى سبيل المثال : قال النحاس فى خطابه الذى ألقاه فى الحفل الذى أقامه لتكريم شباب الإسكندرية الوفديين فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٥ : «والحق أن الوفد لم يكن عابثًا عندما اتخذ بالأمس قراره الحكيم بنبذ تلك الجريدة التى كانت تعمل دائبة على هذا التفريق الخبيث ، وتسعى جهدها إلى بذر بذور الفتنة والشقاق ، فضلًا عما اجترأت عليه من الطعن فى هيئة وفدكم ومكانة زعامتكم ، ويسرنى ما سمعته الليلة منكم ، من أنكم يقظون ، متنبهون ،

تعملون على تنفيذ قرار الوفد ومقاطعة تلك الجريدة بكل ما فيكم من قوة » . وقال النحاس أيضا فى خطابه الذى ألقاه فى الاحتفال الذى أقامه له المحامون لدى المحاكم المختلطة ، فى فندق وندسور بالإسكندرية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٥ : « ولن يعبأ الوفد بمن يخرجون عليه أو ينسلون منه ، فإنما هم فى قلوبهم مرض وخروجهم تطهير للصفوف لتبقى قضية البلاد نقية بماء الاخلاص والإيمان المكين ، بغير التفات إلى أى مصلحة ذاتية أو غاية شخصية » .

ثالثا : مكانة العقاد وشهرته التى اكتسبها كسياسى ، وصحفى من أكبر صحفيى الوفد ، إلى جانب مكانته الأدبية .

رابعا : حساسية الرأى العام تجاه الأحداث السياسية الخطيرة التى شهدتها مصر خلال عام ١٩٣٥ ، وتجاه الأزمة الدولية ، التى تنذر بقيام حرب قد تتورط مصر فيها .

وقد شكرت السيدة روز اليوسف العناصر التى تعاطفت معها وأيدتها ، وكذلك فعل العقاد ، مؤكدًا عزمه على المضى فى خطته : « أما إننا قادرون على ذلك فنحن بحمد الله قادرون ، وأما إننا واجدون مستمعًا فذلك بحمد الله ما حققته الأيام ، وإنا لها لشاكرون » .

وما لبث العقاد أن عدل منذ أكتوبر ١٩٣٥ عن مهاتراته مع صحف الوفد ، ليتخذ لنفسه موقفًا جديدا فى السياسة والصحافة المصرية .

الفصل السابع

العقاد .. مستقلاً

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥ ، أعلن العقاد برنامجه كصحفى مستقل ، بناه على أمر هام ، وهو أنه لم يخرج عن المبادئ التى قام عليها الوفد فى مطلع النهضة الوطنية ، وهى المبادئ التى رأى أن الوفد قد خرج عليها . ولهذا رأى أن « بيان الخطة الجديدة واجب على الذين كانت لهم خطة قديمة فتحولوا عنها : أو هو واجب على مكرم عبيد ومصطفى النحاس اللذين يتجهان بسياسة الوفد إلى حيث يتجهان ، ولكننا مع ذلك نحب أن نبين خطتنا بعد استقلالنا عن الوفد وقيوده وظواهره وخوافيه ، لأن هذا الاستقلال مناسبة حسنة لهذا البيان » .

وقدم العقاد خطة سياسية صحفية مثالية ، لم يعرفها الوفد فى أى

دور من أدواره حتى تحت زعامة سعد زغلول ؛ فضلاً عن أنها لا تصلح - فى بعض نواحيها - فى السياسة المصرية ، ولهذا سرعان ما ضرب بها عرض الحائط ، وهو ماسيرد الحديث عنه فى الفصل التالى . وقد شملت هذه الخطة ما يلى :

١ - « خطتنا المستقلة عن الوفد تقضى علينا أن نلاحظ المبادئ العامة وحدها دون النظر إلى الأشخاص والعناوين ، فلن نؤيد بعد اليوم إلا « أعمالاً » ، ولن نحارب بعد اليوم إلا « أعمالاً » ، ولن نقيم بعد اليوم مقباسًا للخطط والبرامج غير الأعمال » .

٢ - « توجيه القوى الوطنية كلها لمحاربة الاستعمار وتأليب الأعداء المختلفين عليه . وسلاحنا فى حرب الاستعمار وسيلتان : الدعاية والمقاطعة الاقتصادية ، وهى تتناول المقاطعة المدنية كلما أوجبتها الأحوال » .

٣ - زعامة مصطفى النحاس زعامة فاشلة ، ولابد من هدمها قبل إقامة زعامة جديدة ، « والواجب فى الزعيم على ما نعتقد ألا يرشح نفسه لوزارة ولا نيابة ، وأن يكون قائدًا لا سياسيًّا ولا حاكمًا من حكام الإدارة ، وخير لمصر أن يكون من الموظفين الأقدمين » .

ومهمة الزعيم : « أن يجعل الحركة الوطنية حركة استقلال لا حركة منافسة على الوزارات وتطاحن بين الأحزاب . وقد

أصبح الوصول إلى الاستقلال من طريق الوزارات أمرًا غير معقول ولا منظور بعد أن تعسر هذا الطلب على وزارة سعد . وليكن للزعيم المصرى عمل غير المناصب و « البرامج السياسية » وليكن قيام الوزارات وسقوطها بعد اليوم معلقين على الرأى العام الذى يتصل بزعيمه بصلة لا تقوم على الترشيح والتنصيب ، ولكنها تقوم على الشعور النزيه الصادق الذى لا ينظر إلى غير الاستقلال والحرية كما كان ينظر إليهما المصريون فى أوائل النهضة القومية » .

وأعلنت « روز اليوسف اليومية » استقلالها ، وفتحت صفحاتها لنشر بيانات الساسة المصريين بلا تفرقة . وبإعلان العقاد خطته السياسية الجديدة ، تقدم أحمد حسين رئيس جماعة « مصر الفتاة » ، ليعلن تضامن جماعته مع العقاد فى كفاحه السياسى . ولعل أحمد حسين - بطموح الشباب - وجد فى نفسه الزعيم الذى تحدث عنه العقاد فسارع إلى التضامن معه .

إذ أعلن : « أنا باسم مصر الفتاة التى تضم أعز شباب مصر وأصدقهم جهادًا وتضحية أمد إليك يدى ، وأعاهدك على العمل .. ولست أعرف ماذا سيكون نصيب هذا التقدم من ناحيتى ولكن أقوم بواجبى وهذا حسبى وهذا أجل ما أصبو إليه .. تحية أيها العقاد الظافر أرسلها إليك » . ولم يكن معنى

هذا التزام جماعة « مصر الفتاة » بخطة العقاد السياسية ، فقد أعلنت مجلتها : « أن للعقاد مبادئه .. ولنا مبادئنا ، ولكننا نتقابل .. نتقابل فى ميدان الجهاد يظلنا علم واحد ، ولنا شعار واحد : « مصر فوق الجميع » .

وأبرأ العقاد جماعة « مصر الفتاة » مما كان قد وصمها به ، من أنها من صنع زكى الإبراشى ، ورحب بها ، وبجهادها معه ، وكتب ردًّا على أحمد حسين يقول : « وجوابى للأستاذ أن أقوم بواجبى حين أرحب بدعوته المشكورة وأرحب معها بكل عمل مصرى يتجه إلى إحياء الجهود القديمة وتنظيمها حتى تنتظم فى قبضة الزعامة التى تستقل بتلك الجهود القومية عن مناصب الوزارة ومطامعها ، ولا تجعل « الروح الوطنى » قوة خاضعة للمناصب والمطامع حكمها فى ذلك حكم الموظفين فى الدواوين ، وهيهات أن تظفر بالاستقلال أمة كل مجاهد فيها موظف فى ديوان » . ومنذ ذلك الحين فتحت « روز اليوسف اليومية » صفحاتها لجماعة مصر الفتاة ، لتنشر عليها مقالاتها وبياناتها وأخبارها .

أعلن العقاد إذن خطته الجديدة فى السياسة المصرية ، فهل اتبعها والتزم بها ؟ فى الحقيقة ، إن العقاد التزم بهذه الخطة لعدة أسابيع بعد إعلانه لها ، فلم يتعرض للوفد وقياداته ، إلا فى مقال واحد ، كان طعنًا فى مكرم عبيد ، ردًّا على استفزازه له ، بل أنه أيد فكرة اتفاق الساسة المصريين على الإضراب عن تولى الحكم حتى

تجاب المطالب الوطنية ، وكان هذا أحد شرطى الوفد لقبول فكرة الجبهة الوطنية ، وإن رأى العقاد أن إضراب الأحزاب وحده لا يكفى لأنه لا يفيد ، ولأنه يقضى بالاعتراف بأحزاب ملفقة لا وجود لها من ناحية أخرى ، ورأى أن يشمل الاتفاق جميع الساسة المصريين ، وخصوصًا المرشحين منهم للمناصب الوزارية ، وعلى أن يدور الاتفاق أولا على تقرير الخطة العملية التى تقابل بها السياسية الانجليزية فى حالة إصرارها على تجاهل مطالب الأمة ، ولجوئها إلى وزارة من الوزارات الخارجة على الإجماع .

على أن العقاد سرعان ما تقارب مع الأحرار الدستوريين تقاربًا شديدًا ، فبعد إعلانه خطته السياسية الجديدة ، حضر العقاد مع محمود عزمى والسيدة روز اليوسف الاحتفال الذى أقامه الأحرار الدستوريون فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ، وخطب بعد محمد محمود ، بناء على طلب الحاضرين ، فوقف يتهكم بمكرم عبيد ، ليجعل منه أضحوكة الحاضرين ، وأثنى على خطبة محمد محمود الذى هاجم فيها السياسة النسيمية من حيث إذعانها للمطالب الإنجليزية ، وسياستها تجاه عودة دستور ١٩٢٣ ، والتى دعا فيها إلى جمع الصفوف من أجل تحقيق المطالب الوطنية ، فوصف العقاد هذه الخطبة بأنها « دقيقة وعادلة فى محاسبة الوزارة ، وأنها وفقت توفيقًا حكيمًا بين الاستعراض للحوادث وبين اجتناب مواقع الخلاف بين الأحزاب ، بحيث تصلح الآن أساسًا لمباحث قومية تنتهى إلى اتفاق

بين الساسة ، وهذا هو خير ما يعمل له الساسة المصريون فى هذا الأوان » . وكتب بعد ذلك يؤيد كل ما جاء فى خطبة محمد محمود ؛ فكان ذلك أول تأييد من العقاد لمحمد محمود منذ اشتغاله بالصحافة الحزبية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . ورغم ذلك ، أكدت « روز اليوسف اليومية » استقلالها من جديد ، « وأن ما تنشره من أخبار أو تقبله من دعوات لا يفيد المشاركة فى الآراء ولا فى الخطط ولا يقيد بموقف من المواقف السياسية غير ما تكتب الصحيفة وتدعو إليه » .

ثم أيد العقاد الأحرار الدستوريين فى تقديرهم لحل الموقف الداخلى الذى تأثر بالأزمة الدولية القائمة ، وهو التقدير القائم على وجوب ائتلاف الأحزاب المصرية للسعى إلى توقيع معاهدة مع انجلترا ، حتى قبل إعادة الدستور ، « فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الاغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل وإلغاء » ، بعد ما ثبت أن الدستور وسيلة غير صالحة لتحقيق الاستقلال . وكان تأييد العقاد لهم ولحجتهم يكاد أن يكون تامًّا ، لولا أنه رأى أن يكون الاتفاق مع الإنجليز حول محالفة عسكرية ، فى حين رأى الأحرار الدستوريون أن يكون الاتفاق مع الانجليز حول معاهدة تفصل فى كافة المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، فقد رفض العقاد – كما رفض الأحرار الدستوريون –

مبدأ الوفد بأن يقوم الائتلاف على أساس المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ، ففى الوقت الذى سلم العقاد فيه بأنه لا قيمة لأى اتفاق مع الحكومة الانجليزية فى غيبة البرلمان ، فإنه رأى انه « الى أن ينعقد البرلمان وينظر فى المعاهدة ، لابد من اتفاق البلاد على خطة واحدة تواجه المطامع الإنجليزية ، ولا معنى لرفض التشاور والاتفاق على هذه الخطة ، لأن المعاهدة لا تمنع هذا الاتفاق بل توجبه وتستدعيه ، ولابد من الخطة إذن قبل المعاهدة ، إلا إذا كان الذين يرفضون الخطة المطلوبة يفضلون بقاء الحالة الحاضرة حتى ينعقد البرلمان وتجرى المفاوضة ، وتنتهى إلى مصيرها من النجاح أو الفشل ، ونحن فى أثناء ذلك مختلفون متنابذون ، واقتراحنا نحن الذى نعرضه على الأحزاب والساسة هو التفكير فى المحالفة العسكرية بيننا وبين الحكومة البريطانية ».

أما عن المحالفة العسكرية ، فقد رأى العقاد أن يتقرر فيها استقلال مصر فى الدفاع عن نفسها ، وحدود الاشتراك بين قواتها والقوات الإنجليزية ، فى حالة اشتراك قوات الدولتين فى الدفاع عن مصر ، وأن يتقرر فيها زمن محدد للتحالف . وأكد أنه ينبغى الإسراع بعقدها .

ولما أصدر الوفد بيانا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٥ ، يتهم فيه الأحرار الدستوريين بالخيانة لإصرارهم على المفاوضات قبل عودة الدستور ، مكررا شروطه لقبول الائتلاف . تصدى العقاد للدفاع

عن الأحرار الدستوريين ، وعن موقفهم ، وعاد يؤكد أن التعجيل بالدستور ، قبل البحث فى الاستقلال ، أو فى الطوارئ الدولية الحاضرة ، ليس من الضرورة بالمكان الواضح ، وليس من الحقائق التى يوصم من يخالفها بالاجرام والخيانة . وانطلق يسفه موقف الوفد . ويثير الأمة ضده ، وبلغ به الأمر أن أكد أن الدستور الذى يحرص زعماء الوفد على جعل عودته أساسا للائتلاف ، ليس فيه إلا مصالحهم الشخصية ، وليس هو إلا وسيلة لإكراه المصريين ، ولا اكراه فيه للإنجليز . على أنه يمكن القول ، بأن رأى العقاد فى تأجيل الدستور ، إلى ما بعد الفراغ من المعاهدة الموصلة إلى الاستقلال ، كان امتدادا لرأيه الذى سبق أن أعلنه منذ الانقلاب الدستورى الأول ، وهو ضرورة طرح الدستور جانبا ، والتوجه إلى الجهاد من جديد استخلاصا للمطالب القومية الكاملة .

وتتبع العقاد تطورات الأحداث السياسية ، ودأب فى معالجتها على احراج الوفد ، والوزارة التى كان ما يزال مستمرا فى حملاته عليها ، بسبب ماأسماه بإذعانها للمطالب الإنجليزية ، وتسليمها لسياستهم فى مصر ، فلما صرح السير صمويل هور تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ، بأن بريطانيا تعارض عودة دستور ١٩٢٣ ، على أساس أنه دستور غير صالح ، وأن الوقت غير ملائم لعقد معاهدة ، وهو ما كان معناه استمرار بقاء الحالة القائمة ، اعتبر العقاد هذا التصريح نكبة جديدة فى جميع المسائل التى يدور البحث

عليها فى السياسة المصرية ، وألح على ضرورة الأخذ برأيه السابق ، القائم على ضرورة اصرار الساسة المصريين على الاضراب عن تولى الحكم ، حتى تجاب مطالب الأمة ، بما فيهم نسيم نفسه الذى يجب أن يعتزل الحكم هو الآخر ، « إذ لا معنى للاتفاق على اجتناب المناصب التى لا تزال مشغولة بأصحابها مقبولة عندهم فى جميع الشروط وجميع الأحوال ».

وتصدى العقاد للدفاع عن حركة الشعب المصرى التى قام بها عقب تصريح صمويل هور وفند مزاعم الصحف الإنجليزية من أنها حركة مدبرة ، وأكد أنها حركة استقلالية وليست حركة مدبرة ، وأثنى على شعور الشعب ، ولكنه حذر من استغلال هذه الحركة لخدمة أفراد أو أحزاب معينة ، ولا شك أنه كان يقصد الوفد ، وفى ذلك قال : « لقد تناولت مصر قضيتها بيديها فالويل لمن يختلس منها هذه القضية الغالية ليضعها بين يديه ، والويل لمن يذكر نفسه وينسى قومه .. ولمن يعود بنا إلى الأفراد والأحزاب.. وقد سالت الدماء الفتية وهى أغلى من أن تسيل لشىء دون الحياة الباقية بعد كل حياة ».

وحتى عندما اضطر الوفد - تحت ضغط الظروف - إلى اتخاذ موقف العقاد الذى كان سبباً فى خلافه معه ، ودعا الأمة - بمناسبة عيد الجهاد - إلى عدم التعاون مع الإنجليز ما داموا معتدين على الدستور والاستقلال ، ودعا الوزارة إلى الاستقالة ، وهدد بسحب

تأييده لها ، إذا هى أصرت على البقاء فى الحكم ، إذ بالعقاد يتعنت مع الوفد ولا يرى فى خطاب النحاس الذى أعلن فيه الموقف السابق ، إلا « استعراضًا لسياسته مع الوزارة النسيمية يراد به تصويب تلك السياسة وإلقاء الخطأ على ناقديه وناقدى الوزارة » .

ولما عاد دستور ١٩٢٣ فى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٣٥ ، أرجع العقاد الفضل فى ذلك إلى الأمة المصرية ، ولكنه لم يأمل خيرًا كثيرًا منه ، لأنه « يجوز أن يحفظ للأمة حقوقها فى استقلالها ودستورها ، وفى الأزمة الخطيرة التى تواجهها. ويجوز أن تتمادى الأيام وليس فيه إلا وعد بدستور ووعد باستقلال ، وفى خلال ذلك يظفر الإنجليز بالحقائق لا بالوعود وبالغنائم لا بالأقوال .. وعلى يقظة الأمة يتوقف مصير الأمور بين هذين الطريقين » .. - ورأى أن الواجب بعد عودة الدستور يقتضى - أولا : صيانة الدستور عن كل شرط وعن كل تحفظ وعن كل وعد من وعود التعديل ؛ وثانيا : الإسراع إلى عقد محالفة عسكرية بين مصر وإنجلترا على أساس « استقلال مصر بالدفاع ، والتعاون بين الأنداد » .

وعلى هذا ، رأى العقاد ضرورة استقالة الوزارة النسيمية ، وقيام وزارة ائتلافية أو وزارة مستقلة فى الحكم ، للعناية بأمر المحالفة العسكرية ، مع وجوب التمسك بالائتلاف ، لأنه « العبث به اغترار ببوادر المطالب والأغراض ، وشيك أن يعصف بالمعاهدة ويعصف بالدستور » . ثم عاد فرأى أن تتولى المفاوضة لجنة من الذين

اشتركوا فى كافة المفاوضات السابقة على اختلاف الأحزاب والهيئات . والجدير بالذكر أن فكرة قيام وزارة ائتلافية مكان الوزارة النسيمية فى الحكم ، قد ترددت فى صحافة العقاد منذ استقلاله عن الوفد . وكان ذلك تراجعًا منه عن موقفه الذى ظل متمسكًا به منذ فشل الائتلاف الأول ١٩٢٨ ، من حيث رفض فكرة الوزارة الائتلافية ، وفكرة الوزارة المستقلة . وقد برر العقاد دعوته إلى قيام الوزارة الائتلافية إلى حكم الموقف ، إذ قال : « لولا أننا نؤمن بحكم الموقف القهار لما دعونا إلى ائتلاف الساسة المختلفين ونحن لا نطمئن منهم إلى كثير ، ولكنهم إذا وقفوا فى الميدان فالفرق هناك قريب بين الشجاع والجبان . لأن الموقف يعلمهم أن الشجاعة أجدى لهم من الجبن وأنهم يفقدون المصلحة الخاصة والعامة معًا حين يلتفتون إلى المصلحة الخاصة دون غيرها .. كما يفقد الجندى الشرف والحياة وهو يحاول أن ينجو بالحياة » .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، ترك العقاد صحيفة « روز اليوسف اليومية » ، وأرجعت السيدة روز اليوسف ذلك إلى رفضها نشر مقال لأحد أصدقاء العقاد ، ويدعى كليم أبو سيف ، يتضمن طعنًا فى مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، لأنها رأت إيقاف الحملات عليهما ، بعد ائتلاف الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية . ولكن العقاد نفى ذلك ، وأكد أن المقال الذى أشارت إليه السيدة روز اليوسف قد نشر بالفعل فى الصحيفة فى ٤ نوفمبر ١٩٣٥ ،

ولكنه لم يذكر سبب خروجه من الصحيفة . وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن السيدة روز اليوسف سعت لإحراج العقاد ومحمود عزمى ، لدفعهما إلى ترك الصحيفة ، الأمر الذى ترتب عنه انخفاض توزيعها بنسبة كبيرة .

ففي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، نشرت السيدة روز اليوسف كتابًا مفتوحاً إلى الرأى العام ، أعلنت فيه تخلى العقاد ومحمود عزمى عن تحرير صحيفتها ، وأرجعت تخلى محمود عزمى إلى أسباب شخصية . أما تخلى العقاد فقد أرجعته إلى خلاف بينهما فى الرأى حول الموقف الواجب اتباعه تجاه الوزارة النسيمية . فقد كان من رأى العقاد - على حد قولها - عدم الهوادة مع الجبهة ، والاستمرار فى الحملة على الوزارة النسيمية ، ومطالبتها بالاستقالة ، فى حين رأت هى عكس ذلك ، على أساس أن « وجهة نظره (أى العقاد) لا تفيد القضية التى تتطلب بقاء الجبهة الوطنية وتأييدها ، ثم ان تضييع نشاطه العظيم ، ونشاط الجريدة فى حملة مستمرة على الوزارة أمر غير مجد ولا منتج ، لأن من تحصيل الحاصل أن نطالبها بالاستقالة ، والجبهة الوطنية لا ترى إلى الآن ذلك ، وهى لن تبقى فى الحكم أكثر من أسابيع معدودة تتولاه بعدها وزارة دستورية من المؤكد أنها ستكون مؤيدة من الجبهة الوطنية . ومن ناحية أخرى ، ذكرت السيدة روز اليوسف أن دار المندوب السامى أرسلت رسولين ، أحدهما صحفى والآخر تاجر ورق ، عرضا عليها مبلغ

خمسة آلاف جنيه ، إلى جانب ألفى جنيه تدفع لها شهريا ، ولمدة طويلة ، مقابل إيقاف الحملة نهائيا على الوزارة . فهل استجابت السيدة روز اليوسف لهذا الطلب ، فسعت للتخلص من محمود عزمى والعقاد اللذين كانا يعاديان الوزارة ويطالبانها بالاستقالة ، خصوصًا وأنها صارت تتحمل خسائر فادحة من جراء محاربة الوفد ، والوزارة لها ؟ ليس ثمة معلومات متوفرة للإجابة على هذا السؤال ، وإن كان من المؤكد أنها سعت للتخلص من العقاد وعزمى إرضاء للوزارة والوفد .

فقد تخلت «روز اليوسف اليومية» تمامًا عن عدائها للوفد ، وللوزارة النسيمية وأرجعت صاحبتها هذا الموقف الجديد إلى حرصها على الجبهة الوطنية ، إذ كتبت تقول : «وليعلم الرأى العام أن بعضا ممن تتكون منهم هذه الجبهة وقعوا معنا فى خلافات لانت أحيانًا واشتدت أحيانًا ، وأصابهم منا كما أصابنا منهم شر كثير ، إلا أننا وقد صدرنا فى هذه الخلافات عن إيمان برأينا واعتقادنا بأننا نرعى عهد الوطن أولًا ، لا يسعنا إلا أن نغفل ما مضى من السيئات ونتجاوز عما فات من الذنوب لأننا مازلنا أصحاب إيمان فى الرأى ورعاية لعهد الوطن ، ورأينا أن الجبهة الوطنية هى المثل الأعلى للسياسة المصرية فى الوقت الحاضر ، وعهد الوطن هو أن ننسى أنفسنا لنذكره ، وهو أن الصحفى الحر الرأى كالقاضى المنصب لتوزيع العدل ، وواجب هذا الصحفى أولًا وآخرًا هو أن

يتأمل فى الاعمال لا فى الأشخاص ، وهو أن يكبت فى نفسه شهوته ، ليسمع من ضميره صيحته».

ومما يؤكد أنها قصدت التقرب من الوفد ، أنها أخذت تنشر منذ ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ وهو آخر يوم نشرت فيه شيئًا للعقاد - أخبار مصطفى النحاس ومقابلاته تحت عنوان «بيت الأمة» ، وأخذت منذ ٢٤ ديسمبر تنشر على صدر صفحتها الأولى ، البيانات الواردة إليها من سكرتارية الوفد . وصارت تنشر أخبار اللجان الوفدية ، وبدأت منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥ تنشر أخبار مكرم عبيد وغيره من قيادات الوفد . وقد روى عبد الحميد حمدى - صاحب صحيفة «الضياء» التى استأجرها العقاد منه بعد ذلك - نقلاً عن العقاد ، أن السيدة روز اليوسف فكرت فى التخلص منه من أجل التقرب من الوفد ، وربما أوعز إليها بذلك ، ومن ثم عملت على مضايقته لتضطره إلى الخروج . وقد أكد التقرير الإنجليزى السنوى لعام ١٩٣٥ هذه الحقيقة ، عندما أشار إلى أن السيدة روز اليوسف لم تستطع تحقيق رغبتها فى إرضاء الوفد ، إلا بالتضحية بالعقاد ومحمود عزمى ، وإيقاف حملات صحيفتها العنيفة على قياداته .

والجدير بالذكر أن العقاد وعزمى تركا العمل فى «روز اليوسف اليومية» فى وقت واحد ، فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ، وذلك عكس ما ذكرته السيدة / روز اليوسف من أن محمود عزمى تخلى عن العمل فى صحيفتها ، ثم أعقبه العقاد .

اضطر العقاد إذن إلى ترك الكتابة فى «روز اليوسف اليومية» التى شهدت صفحاتها صراعه مع الوفد والوزارة النسيمية والتى كان تمسكه بتأييدها سببًا فى خروجه من الوفد ، فماذا كان برنامجه السياسى والصحفى بعد ذلك ؟ فى العشرين من ديسمبر ١٩٣٥ ، نشر العقاد فى «الأهرام» بيانًا ، شرح فيه برنامجه السياسى والصحفى الذى يعتبر تأييداً لموقفه السابق ، ويتلخص هذا البرنامج فى ثلاث نقاط أساسية هى :

النقطة الأولى : ينبغى على الوزارة أن تصلح الخطأ الذى وقعت فيه ، باعترافها باستشارة الإنجليز فى شئون البلاد الصميمة ، «وإنما يكون إصلاح هذا الخطأ الفادح بأمرين : أن تستقيل الوزارة أو تعلن الأحزاب أن اتصالها بها لا يفيد معنى الموافقة على التفريط فى السيادة القومية ، وأن المصريين أجمعين ينكرون استشارة الإنجليز فى شئوننا الخاصة على جميع الوزارات.«وعندنا أن الحل الأول (وهو استقالة الوزارة) هو أفضل الحلّين ، لأننا نتوقع من كل هذا التشبث ببقاء الوزارة أمورًا تجرى فى الخفاء : منها توريط البلاد فى اتفاق مستور على تعديل الدستور ، ومنها إطلاق أيدى الإنجليز فى إبان الأزمة الدولية ومنها مطاوعة الإنجليز - وقت اللزوم - فى تعطيل الدستور والمعاهدة » .

النقطة الثانية : ضرورة الحذر من السياسة الإنجليزية فى الظروف القائمة ، «ومن ثم وجب علينا مضاعفة الجهود ، ووجب

علينا الاعتصام بالوحدة والتضامن فوق وجوبه فى كل حين » .

النقطة الثالثة : الثقة فى الجبهة الوطنية ، وقدرتها على تحقيق الاستقلال وصيانة الدستور وإفساد العبث على من يدبرونه ، « مادام الإنصاف قسطاسًا بين جميع العاملين ، ومادام كل فريق يرى للآخرين حقوقهم ويعرف لهم أعذارهم ولا يفرض على غيره مطلبًا لم يفرضه على نفسه وهو راض موفور الكرامة والضمير » .

على أن أهم ما تضمنه برنامج العقاد السياسى والصحفى بعد خروجه من « روز اليوسف اليومية » ، هو حرصه على تأكيد استقلاله الصحفى والسياسى الذى أرجعه إلى حرصه على مستقبل الأمة : « وفى سبيلها نعلن الحق الصادع حين تتعاون عليه أسباب الخفاء : أمانتها فوق كل أمانة ، وقداستها فوق كل قداسة . ومن أجلها نصون حرية فى الرأى لا سلطان عليها لوعد أو وعيد ، ولا تفريق فيها بين فريق وفريق ولا نحيد عنها لهذا ولا ذاك ، فحسب الأمة من بلاء العصبيات وضلال الأهواء ماشقيت به ولا تزال تشقى بعقابيله . ولعن الله قوماً ضاع الحق بينهم ، ولعن الله قومًا ضاعت الصراحة بينهم . وشر اللعنة بلاء يذهب فيه استقلال الأمم ويذهب فيه استقلال الأفراد ، ولن تستقل أمة يعز الاستقلال على أبنائها فيكتمون الحقيقة التى يعلمونها ، أو يجهرون بها فلا يأنسون مستمعًا إليها .. أما نحن فما يعنينا إذا وجب القول إلا أن نقول وأن نثبت على ما نقول ، وإنما على الاقدار وحدها بقية التدبير والتقدير » .

الفصل الثامن

صاحب صحيفة

اتفق العقاد ومحمود عزمى بعد تركهما العمل فى صحيفة «روز اليوسف اليومية» على الاستمرار فى خطتها السياسية والصحفية المستقلة، وعلى إصدار صحيفة مستقلة. وبذلت مساع لإقناع عبد الحميد حمدى صاحب صحيفة «الضياء» بالاشتراك معهما فى هذا المشروع. ولما اجتمع الثلاثة لبحث كيفية تمويل الصحيفة، عرضت فكرة اشتراكهم جميعًا فى رأس مالها، ولكن العقاد فضل أن يكتب فى الصحيفة مقابل راتب شهرى، على ألا يكون مسئولاً عن نواحيها المالية.

ثم مالبثت الصلة أن انقطعت بين العقاد وعزمى، عندما «بدا لى (للعقاد) أن الزميل محمود عزمى يريد أن ينفرد بالعمل على خطة

لا يشركنى فى الاطلاع عليها ولا يسعنى من أجل ذلك أن أتقيد بها . وقد تمضى الأيام دون أن ألقاه أو أسمع منه خبرًا إلا على سبيل المصادفة مع أنى أرسلت إليه من يبلغه أننى أعتبر ذلك دليلا على رغبته فى العمل وحده وهو صاحب الشأن فى هذه النية . ولما كانت المسألة تتعلق بالسياسة العامة فقد وجب إعلان هذه الحقيقة» . ولعل محمود عزمى أدرك أن إصدار صحيفة بالاشتراك مع العقاد مقضى عليها بالموت نتيجة لمحاربة الوفد المتوقعة لها ، فآثر الانسحاب تاركاً للعقاد تنفيذ الفكرة بمفرده . وهكذا وجد العقاد نفسه وحيدًا فى الميدان الصحفى أمام محاربة الوفد الشرسة .

وفى هذه الظروف تبرع أحد مواطنى أسوان ، ويدعى ابراهيم عامر بالإنفاق على معدات الصحيفة ووعد بالمزيد عند الحاجة ، على ألا يذكر اسمه حرصا على مصالحه التجارية الكبيرة فى مصر والسودان ، والتى ستتعرض للمحاربة من قبل أنصار الوفد إذا ذاع الأمر . وعندئذ نكص العقاد عن موقفه بالنسبة للصحيفة ، فرفض أن يكون رأس مالها شركة بينه وبين غيره ، ورغب فى أن يكون هو وحده صاحب رأس مالها ، على أن يقدم عبد الحميد حمدى الصحيفة ، وعمله فيها - إذا شاء - مقابل مبلغ شهرى .

وقد قدر العقاد تكاليف إصدار الصحيفة بحوالى ألفين من الجنيهات ، وقدر نفقاتها اليومية بحوالى ثلاثين جنيهًا ، وذلك على أساس إصدارها فى اثنتى عشرة صفحة ، منها صفحة مصورة .

كما قدر أن الصحيفة سوف تواجه بمحاربة عنيفة من قبل الوفد ، فلم يتوقع الحصول منها على ربح طوال الشهرين أو الثلاثة أشهر الأولى .

ويبدو أن العقاد كان يتوقع فشل صحيفته فى مواجهة محاربة الوفد لها ، فعمل على خوض التجربة بأقل خسائر ممكنة . فلم يتعاقد مع أحد من المحررين أو العمال أو الموظفين الذين عاونوه فى إصدار الصحيفة ، وحرص على أن يكون تعاقده مع صاحب الدار الذى تشغله الصحيفة لأقل مدة ممكنة ، فأراد أن تكون مدة العقد ثلاثة أشهر أو ستة أشهر كحد أقصى . ولما رفض صاحب الدار ذلك ، حصل العقاد من وكيله على وعد شفوى بأن يكون فى حل من فسخ العقد نهائيا ، إذا لم ينجح فى مشروعه خلال الستة أشهر الأولى .

أما عن اتفاق العقاد مع عبد الحميد حمدى صاحب الصحيفة ، فقد خشى العقاد أن تغرى الحكومة عبد الحميد حمدى بصورة أو بأخرى ، فينزل عن رخصة صحيفته ، ويستبدل بها رخصة أخرى باسم آخر ، وبذلك يضيع على العقاد ما يكون قد أنفقه من مال على الصحيفة . وقد نبهه إلى ذلك محمود عزمى . وعلى هذا طلب العقاد من عبد الحميد حمدى ضمانًا عقاريًا يمكن التنفيذ عليه إذا لجأ إلى مثل هذا التصرف . وقد رفض عبد الحميد حمدى هذا الطلب ، ثم عاد وقبله عندما أقنعه العقاد بأن ذلك مطلب للشخص

الذى وعد بتمويل الصحيفة ، وبناء على ذلك عقد اتفاق صورى بين العقاد وعبد الحميد حمدى باع فيه الأخير للأول مطبعة الصحيفة « الضياء » بجميع أدواتها ، وذلك مقابل مبلغ اسمى حدد فى العقد . على أن يقدم العقاد « ورقة ضد » يصرح فيها بأن هذا البيع صورى ، ولا ينفذ إلا فى حالة إخلال عبد الحميد حمدى بالتعاقد . وتم الاتفاق على أن توضع « ورقة الضد » هذه عند واحد من ثلاثة : إما محمد على علوبة أو عبد الرحمن فهمى ، أو عبد الرحمن عزام ، حتى إذا ما أخل عبد الحميد حمدى بالتعاقد ، كان الرجل الذى أودعت لديه ورقة الضد فى حل من أن لا يظهرها ، ويكون للعقاد أن ينفذ البيع الصورى استخلاصًا للغرامة المنصوص عليها فى التعاقد . وقد ذكر عبد الحميد حمدى - الذى اعتمدنا على روايته فى شرح ما سبق - أن العقاد لم يودع « ورقة الضد » عند الرجل الذى اتفق على إيداعها عنده ، وظل محتفظًا بها ، حتى بعد إصداره للصحيفة ، ثم إغلاقه لها .

وصدر العدد الأول من « الضياء » فى ٨ فبراير ١٩٣٦ ، وحمل فى صدر صفحته الأولى مقالًا افتتاحيا للعقاد أكد فيه استقلال صحيفته ، حيث قال : « وحسبنا اليوم أن نقول إننا سنمضى على ما كنا عليه ، لنكون قد قلنا مافيه الكفاية ، واستغنينا عن الفضول والتكرار . فإن كان لابد من ايضاح لهذا الإجمال ، فإيضاح هذا الإجمال أننا سنعلن مانعتقده من رأى فى غير محاباة ولا إحجام وإننا

لن نتردد فى إبداء الرأى الذى نؤمن به ، كلما وجب إبداؤه وتعزيزه ، وإننا منذ اليوم الذى قضت فيه هذه الخطة نفسها بأن نستقل عن جميع الهيئات والأحزاب ، قد آلينا على أنفسنا ألا يعوق هذا الاستقلال عائق ، ولا يحجبه حجاب نحن قادرون على أن نميطه ونعلو عليه .. فسياستنا فى جميع المسائل والحوادث سياسة قومية تنظر إلى الأعمال لا إلى العناوين ، وإلى المبادئ القويمة والمصالح المصرية ، لا إلى الأحزاب والهيئات » . وأكد العقاد كذلك أن « حرية الرأى والشجاعة الأدبية فى إبدائه هى المثل الأعلى فيما نتوخاه من عمل صحفى ومن خلق قومى تدين به الأمة وتعكف عليه » .

وقد حملت الصحيفة اسم عباس العقاد كمدير لسياستها ، واسم عبد الحميد حمدى كصاحب لامتيازها ، واسم كليم أبو سيف – صديق العقاد – كرئيس لتحريرها .

وصدرت الصحيفة فى اثنتى عشر صفحة : خصصت الصفحة الأولى لمقال العقاد الافتتاحى إلى جانب بعض الاخبار والموضوعات المحلية ، والثانية للموضوعات المحلية إلى جانب « بريد القراء » والثالثة للأدب والمسرح ، وخصصت الصفحات من الرابعة إلى التاسعة للأنباء المحلية والخارجية ، وللموضوعات المتعلقة بالرياضة ، أما الصفحة العاشرة فكانت لشئون السينما والإذاعة والحادية عشرة لأخبار التجارة إلى جانب قصة مترجمة فى

بعض الأحيان ، وأخيرًا خصصت الصفحة الأخيرة للصور .

ويلاحظ على « الضياء » أن بها كمية من الإعلانات لا بأس بها ، كما يلاحظ خلوها من أية نزعة حزبية .

ودارت كتابات العقاد الصحفية فى « الضياء » حول موضوع الساعة ، وهو المفاوضات المقبلة والأمور المتعلقة بها . فعارض إصرار الجانب الإنجليزى على التعجيل ببحث المسائل العسكرية ، ورأى أنه لا معنى لخوف الإنجليز من تأجيل التفاوض فى مسألة السودان خوفًا من تفرغ المصريين من مسألة مصر . وتركيزهم جهودهم بالتالى تجاه مسألة السودان . وبنى العقاد رأيه على أن الإنجليز مسيطرون بالفعل على السودان ، فلا داعى لخوفهم من تأجيل التفاوض بشأنه ، وقال بأن البحث فى المسائل العسكرية ينبغى أن يقوم على تولى مصر الدفاع عن نفسها .

وقد تفاءل العقاد بالمفاوضات ، وبنى تفاؤله على عدة أمور ، منها : حاجة السياسة الإنجليزية إلى حسن السمعة فى الموقف الحاضر ، وحرصها على إرضاء الأمة المصرية فى الأزمة الدولية ، التى قد تؤدى إلى اشتعال الحرب بينها وبين إيطاليا ، واتفاق الأمة المصرية على مواجهة السياسة البريطانية ، « ويزيدنا تفاؤلاً أن يدوم هذا الاتفاق حتى يعزز حجة المصريين فى الطلب ويؤكد ثقتهم فى القبول » . وبالرغم من تفاؤله ، أبدى العقاد تخوفه من أن الرأى النهائى فى القضية المصرية صار فى أيدى العسكريين الإنجليز ،

« الذين لا يقيمون حسابًا لحقوق الشعب ، وكل ما يهتمون به هو الخطط العسكرية والاستحكامات الجغرافية » وحذر من المناورات التى يقوم بها بعض الإنجليز المحافظين حول النواحى العسكرية فى المفاوضات .

ودعا العقاد إلى النظر إلى الحقائق الوطنية والسياسية الخاصة بالقضية المصرية من خلال نظرة عالمية استنادًا إلى أن « الجيل القائم دائم الاتصال بالعالم ، دائم الاتصال بعوامل الحياة ، فلا ينفعنا فى قضايانا العامة إلا أن نفهم الحقائق الوطنية والسياسية فهماً عالميا نفسيًّا يعلو على الصغائر المحددة . أما جيل الشقشقة اللسانية ، والمذكرات القانونية والمناورات السطحية فذلك جيل قد مضى إلى حيث لا يعود ولا يجمل بنا أن يعود » .

ويلاحظ على مقالات العقاد الصحفية فى « الضياء » أنه بلغ فيها ذروة هدوئه واتزانه .

وفتح العقاد صفحات صحيفته لجماعة مصر الفتاة ، لتنشر عليها أخبارها وبياناتها وخطب قادتها . وازداد تقدير الجماعة للعقاد ، حيث رأى أحمد حسين أن خطابه السالف الإشارة إليه إلى العقاد ، ورد العقاد عليه ، نقطة حاسمة فى تاريخ جماعته ، وقدم للعقاد برنامج جماعته ، الذى عنى ببعض الأمور غير السياسة ، وطلب رأيه فيه ، وأكد أن هذا البرنامج ورأى العقاد فيه سيكونان نقطة حاسمة جديدة فى تاريخ جماعته ، ولكن العقاد لم يعلق على

البرنامج ، ولعل مرجع ذلك إلى أنه جاء متأخرًا ونشر فى آخر عدد صدر من الصحيفة .

ولم يصدر من الضياء سوى أحد عشر عدداً ، أعلن العقاد فى آخر عدد منها عزمه على إيقاف الصحيفة عن الصدور إلى حين ، وأرجع ذلك إلى المحاربة المصطنعة التى وجهت إليها . وأعلن أن فشل صحيفته ليس معناه فشل آرائه السياسية : « نعم تحتجب ولا هزيمة فى ذلك لفكرة ننادى بها ولا عقيدة ندعو إليها ، ولا انتصار فيه لمن يقيمون أنفسهم مقام الخصوم منا والدسيسة لمسعانا .. فما هى إلا وسيلة صحفية أخفقت كما تخفق الوسائل فى كل صناعة ، ولا شأن فى إخفاقها للآراء ولا للعقائد . ولا للدعاية والدعاة » .

وكانت المحاربة المصطنعة التى أشار إليها العقاد متمثلة فى الحيلولة دون توزيع الصحيفة فى الوقت الذى اعتمدت فيه على الاشتراكات . ولاشك أن الوفد كان وراء هذه المحاربة . وإزاء هذه الحالة ، وجد العقاد من الأفضل الانسحاب والإسراع بتعطيل الصحيفة ، وعدم المجازفة بما تبقى من المال الذى قدم له ، وهذا ما يفهم من قوله : « فلم أسمح لنفسى بطلب المزيد منه (من إبراهيم عامر الذى مده بنفقات إصدار الصحيفة) بعد ما علمت أن الصحيفة قد حوربت فى الأسواق حربًا لا هوادة فيها ، ولو كان مالى الذى أنفق منه لمضيت فى الإنفاق حتى ينفذ ، ولكنه

مال لا أستطيع التضحية به على غير جدوى ».

وقد ذكر العقاد أنه لم يفكر فى اللجوء إلى الوسائل الخفية لإبقاء الصحيفة وفضل إيقافها عن الصدور . ولكن عبد الحميد حمدى روى أن العقاد بدأ يفكر منذ صدور العدد السادس من الصحيفة (الصادر فى ١٣ فبراير) فى إيجاد مورد لها ، من بعض الجهات . وروى أن العقاد طلب منه التوسط فى هذا الأمر لدى إحدى الجهات ، ولكنه – عبد الحميد حمدى – لم يرغب فى ذلك . والأرجح أن هذه الجهة كانت حزب الأحرار الدستوريين ، لأنها الجهة التى تمخض استقلال العقاد عن تقاربه معها .

ومما يدعو إلى قبول رواية عبد الحميد حمدى أنه أبدى استعداده لذكر التفاصيل ونشر روايات الشهود الذين شهدوا طلب العقاد هذه الوساطة إن شاء العقاد الخوض فى هذا الأمر . ولكن العقاد صمت ولم يحاول تكذيب مارواه عبد الحميد حمدى ، أو مجرد الرد عليه على أى شكل ، بالرغم من أنه كان قد عاد إلى الكتابة فى « روز اليوسف اليومية » فى ذلك الوقت ، وبالرغم من أن ماورواه عبد الحميد حمدى انطوى على اتهام خطير له .

وروى عبد الحميد حمدى أيضًا أن العقاد أبدى له – فى اليوم التالى لاحتجاب « الضياء » – دهشته ، لأنه مضى على احتجابها أربع وعشرون ساعة ، ولم يتقدم أحد من زعماء الأحزاب ليسأل عن السبب فى احتجابها ، وليمد لها يد المساعدة .

والحق أن إقدام العقاد على إصدار صحيفة مستقلة ، فى أعقاب خروجه من الوفد ، كان مخاطرة ، ومغامرة غير مضمونة النجاح تقع عليه مسئوليتها ، لعدة أسباب :

أولها : أن هذه الصحيفة كان مقدرًا لها أن تقابل بمحاربة عنيفة من جانب الوفد .

وثانيها : أن العقاد - مهما كان مقدار المبلغ الذى قدم إليه - لم يكن فى استطاعته ، من الناحية المالية ، المواظبة على إصدار صحيفة مستقلة عن كافة الأحزاب ، والقوى السياسية ، تستطيع البقاء . ومنافسة الصحف القوية فى الميدان الصحفى.

وثالثها : أن العقاد كان مبالغًا فى تقديره لقوة العناصر التى أيدته وتعاطفت معه ، ومبالغًا فى تقديره لقدرة هذه العناصر على ضمان توزيع معقول لصحيفته .

ورابعها : أن طبيعة الصراع الحزبى والصحافة الحزبية فى مصر ، جعل من المستحيل قيام صحف أفراد مستقلة ، لاستحالة تمويلها ماديًّا ، لضمان استمرارها فى الصدور ، ومنافستها للصحف الحزبية ، ولصعوبة ضمان توزيع معقول فى وسط صراع حزبى عنيف ، ولا يتنافى ذلك مع كون صحيفتنا « الأهرام » و« المقطم » صحيفتين مستقلتين ، لأنهما من ناحية ، قد صدرتا قبل احتدام الصراع الحزبى فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وثبتت دعائمهما فى الميدان الصحفى قبل هذا الصراع ، ولأنهما من ناحية أخرى ، كانتا

تتلقيان التأييد والعون من بعض القوى السياسية .

ولقد كان محمود عزمى أكثر ذكاء من العقاد ، وأكثر منه ادراكاً لملابسات العمل الصحفى فى ذلك الوقت ، إذ تجنب الاشتراك معه فى تجربته الصحفية وترك له أن يصدرها بمفرده ، أو يعانى الفشل وحده . وأصدر هو مجلة « الشباب » ، التى غلب عليها الطابع الفكرى ، والأدبى ، وتجنب فيها الخوض فى السياسة ، إلا من الناحية النظرية . وفى الصراع الحزبى من بعيد أو قريب ، فضمن لها البقاء .

والجدير بالذكر أنه ليس صحيحاً ما ذكره أصدقاء العقاد عن تجربته الصحفية وفشلها . فقد ذكر محمد خليفة التونسى ، أن الحكومة كادت للعقاد بشراء أعداد صحيفته جملة من متعهدى توزيع الصحف لقاء ثمن أغلى من ثمنها ، حتى تحول بين الناس وصوته . وذلك غير صحيح لأن الوزارة التى كانت فى الحكم آنذاك كانت وزارة على ماهر المستقلة ، ولم تتخذ الصحيفة أى موقف غير ودى من الوزارة . أو من أية جهة سياسية أخرى ، وروى محمد طاهر الجبلاوى أن الوفد « الذى كانت السلطة فى يده » كاد للصحيفة وهذه مغالطة تاريخية واضحة ، لأن الوفد لم يأت للحكم إلا فى ١٠ مايو ١٩٣٦ ، أى بعد احتجاب « الضياء » بثلاثة أشهر .

الفصل التاسع

العقاد ومعاهدة ١٩٣٦

سعت السيدة روز اليوسف إلى الاتفاق مع العقاد على عودته إلى صحيفتها بعد أن كان قد تعاقد مع عبد الحميد حمدى لإصدار صحيفته على النحو الذى سبق ذكره، وذلك على أن تدفع له - حسبما روى العقاد لعبد الحميد حمدى الذى نقل عنه هذه الرواية - كل ما أنفقه فى سبيل إصدار «الضياء» إلى جانب مرتب ثلاثة أشهر مقدمًا. ولكن العقاد اعتذر بأن العودة إلى «روز اليوسف اليومية» إذا كانت ممكنة، فقد فات موعدها. وليس ثمة معلومات متوفرة عن الدافع وراء مسعى السيدة روز اليوسف لعودة العقاد إلى صحيفتها، بعد أن عملت على التخلص منه من قبل. والأرجح أنها وجدت محاولتها لإعادة عهد الصفاء مع الوفد غير مجدية، ولم تؤت

ثمراتها، فعملت بالتالى على عودة العقاد إلى صحيفتها لتزداد به قوة لدى القراء. ومما يؤيد ذلك أن الصحيفة صارت بعد أن تولى عبد الرحمن فهمى إدارة تحريرها فى ١١ يناير ١٩٣٦. تعمل لصالح العناصر غير الوفدية فى الجبهة الوطنية، رغم استقلالها الواضح.

وليس ثمة معلومات متوفرة أيضًا عن ظروف عودة العقاد إلى «روز اليوسف اليومية» بعد أن اعتذر عن ذلك، ولعله أدرك أن تجربته فى إصدار صحيفة فاشلة لا محالة، فبادر إلى تعطيلها مفضلاً أن يكون محررًا بمرتب، على أن يكون صاحب صحيفة ستموت فى وقت قريب، وهى ذات الرغبة التى أرادها عند التباحث مع محمود عزمى وعبد الحميد حمدى للاشتراك معهما فى إصدار «الضياء».

عاد العقاد إذن إلى «روز اليوسف اليومية» وكان ذلك منذ أول مارس ١٩٣٦. ولكن عودته لم تكن حسب الشروط التى عرضت عليه بعد اتفاقه مع عبد الحميد حمدى، ولكنه عاد إليها بأقل من نصف المرتب الذى كان يتقاضاه فيها من قبل، وهو ثمانون جنيهًا. وبديهى أن العقاد لم يعد المهيمن على سياسة الصحيفة، بعد أن تولى عبد الرحمن فهمى إدارة تحريرها.

وفى «روز اليوسف اليومية» استكمل العقاد كتاباته عن المفاوضات، إلى جانب موضوع الانتخابات المزمع إجراؤها. وبالنسبة لموضوع المفاوضات: تناول العقاد تشكيل الوفدين الإنجليزى والمصرى، ورأى أن تشكيل الوفد الإنجليزى من

العسكريين وخلوه من السياسيين لأول مرة فى تاريخ المفاوضات الإنجليزية المصرية ، يدل على أن هذه المفاوضات تجريبية ، لا تتعدى التمهيد والتحضير ، ولا تقصد على الأقل إلى استحداث حالة جديدة فى العلاقات الإنجليزية المصرية . ورأى أن تشكيل الوفد المصرى جاء قويًّا ، لأنه مثل جميع الأحزاب المصرية القائلة بمبدأ المفاوضة ، ولأنه دل من ناحية أخرى على مبلغ التقدم الذى تحقق بالاعتراف بالصفة الشعبية للمفاوض المصرى ، إلى جانب الصفة الحكومية أو الرسمية . وبالرغم من ذلك ، أخذ العقاد على تشكيل الوفد المصرى كثرة عدد المشتركين فى سير المفاوضات من كبار أعضائه .

أما الأساس الذى رأى العقاد أن تقوم المفاوضات عليه فكان كالآتى :

١ - أن تدور المفاوضات على أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ (مشروع النحاس - هندرسون) ، لا على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

٢ - أن تكون هذه المفاوضات تمهيدًا لمفاوضات أشمل يشترك فيها الساسة الإنجليز. وكان سبب تمسك العقاد بهذا الأساس ، اعتقاده بأن « حجتنا فى إجراء المفاوضة على أساس معاهدة ١٩٣٠ هى أن هذه المعاهدة آخر ما انتهى إليه البحث فى القضية المصرية ، وأن الابتداء بها لا يمنع البحث فيها طرأ من

تطورات سياسية أو الحرب خلال السنوات الست الأخيرة، سواء خرجنا منها بمعاهدة مستفيضة يقبلها الطرفان أو بمحالفة عسكرية محدودة إلى أجل قريب معلوم. ولعلنا منتهون بنجاح إذا استطعنا أن ننجح فى هذا الابتداء».

وبالنسبة لموضوع المفاوضات، اهتم العقاد بمسألتين:

المسألة الأولى: ضرورة حصول مصر على حقها فى الدفاع عن نفسها، مع الاستعانة بالانجليز كحلفاء فى وقت الخطر، «لأنه مهما كانت قوة الاستعدادات العسكرية الإنجليزية فى منطقة البحر المتوسط، فذلك لن يغنى مصر عن الدفاع عن نفسها»، «ولأن قصورنا فى الدفاع عن أنفسنا بعد أربع وخمسين سنة هو حجتنا نحن على الإنجليز حين نطلب اليوم القيام بأمر هذا الدفاع ونرفض ائتمانهم على هذه التبعة زمنًا آخر بعد الزمن الطويل الذى جربناهم فيه. على أن إنشاء جيش وتكبيره فى هذه الأيام ليس بالأمر المستحيل ولا المتعذر إن صدقت النية واتجهت الرغبة إلى الإنجاز دون التعطيل وإلى التعاون دون المحاذرة أو الروغان». وكان حصول مصر على حقها فى الدفاع عن نفسها - فى رأى العقاد - أكبر مكسب تناله من المفاوضات: «فإذا خرجنا من الاتفاق على المسألة العسكرية بجيش مصرى كبير فنحن ناجحون أيًّا كانت التفصيلات الأخرى فى هذا الاتفاق، وإذا اتفقنا على كل شىء وبقينا محرومين هذا الحق الأصيل فى كل استقلال وكل حرية وطنية

فليس فى الاتفاق ما نحرص عليه أو نسعى إليه ، لأنه باطل فى باطل ، وكلام فى كلام ».

وعلى هذا رفض العقاد بشدة ما أشيع من أن الإنجليز قد يساومون المصريين بالتساهل فى موضوع الامتيازات الأجنبية ، مقابل قبولهم لمطالب العسكريين الإنجليز ، حيث كتب يقول : « كلا ليس هناك مساومة معقولة ، وليس هناك استقلال ولا شبه استقلال ولا شبح من الاستقلال ولا ظل من الاستقلال يبقى مع خلود الاحتلال البريطانى ، وإلى جانبه رقابة المصالح الأجنبية تنحصر فى أيدى السلطة الإنجليزية ».

والمسألة الثانية : هى مسألة السودان ، ورأى العقاد تأجيلها برمتها إلى مفاوضات أخرى تجرى مستقبلاً فى ظروف أكثر مناسبة ، يشترك فيها السودانيون لتقرير مصيرهم . على أن يكون مبدأ المصريين فى هذه المسألة الاستقلال التام لمصر والسودان . على قاعدة المساواة ، « فمن حق السودانيين أن يسمع رأيهم فى مستقبل السودان ، وكل حل لمسألة السودان غير هذا الحل هو حل جائر ، وحل عقيم ، وحل لا يستند إلى حق مشروع . ولهذا قلنا ، ونقول إن استقلال مصر والسودان شىء واحد ، وإن مصر والسودان يجب أن تستقلا معًا على قاعدة المساواة .. ».

وبالرغم من أن المفاوضات جرت على غير الأساس الذى ارتآه العقاد فإنه تفاءل بها ، وبنى تفاؤله على ذات الأسباب التى بنى

عليها تفاؤله فى « الضياء » من قبل وهى حرص انجلترا على تسوية مواقفها فى سياستها العامة حيال المشاكل الدولية ، وحرصها على الخروج منها بأكثر ما يمكن من الأصدقاء وبأقل ما يمكن من الأعداء ، وبأكثر ما يمكن من العلاقات الصريحة الوطيدة ، وبأقل ما يمكن من العلاقات المضطربة المزعجة .

والسبب الثانى الذى دعاه إلى هذا التفاؤل ، اعتقاده بأن المسألة المصرية سهلة الحل متى خلصت النية بين الفريقين ، حيث رأى أن « عقد محالفة عسكرية تنهى الاحتلال وتحسب حساباً للحالة فى البحر المتوسط إلى أمد قريب ، هو أمر يسير ، يسهل فيه الوصول إلى الحل الذى يحفظ الكرامة ، ويصون المصلحة ، ويقيم الصلات بين الاثنين على أساس واضح مفهوم » .

على أن العقاد ما لبث أن تخلى عن تفاؤله ، ورأى أن المفاوضة لن تعطى لمصر استقلالها ، طالما أن انجلترا تود الاحتفاظ لنفسها بالدفاع عن مصر .

وقد حذر العقاد الساسة المصريين من خبث السياسة الإنجليزية التى لا ترتاح إلى اتفاق الأحزاب المصرية إلا فيما يتعلق برغبتها فى الحصول على اتفاق تبرمه كافة الأحزاب . وطلبهم بجعل المصلحة القومية غاية كل وفاق ، وغاية كل خلاف ، ودعا إلى ضرورة إطلاع الأمة على سير المفاوضات بما لا يضر بسيرها .

وفيما يتعلق بموضوع الانتخابات المقبلة ، رأى العقاد تأجيل

انعقاد البرلمان إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات ، « لأن اجتماعه قبل ذلك غير معقول ولا مستطاع ولأن تأليف الوزارة البرلمانية أمر لا يحتمل التأخير مع وجود البرلمان ، وتأليف هذه الوزارة مع استمرار المفاوضات أمر لا يخفى مافيه من الدقة والإشكال » .
وكان هذا الرأى امتداداً لرأيه السابق - رأى أحزاب الأقليات - القائم على وجوب الإسراع إلى عقد محالفة عسكرية (ورأت أحزاب الأقليات عقد معاهدة كاملة) بين مصر وانجلترا سواء عاد الدستور أم لم يعد . فلما عاد الدستور ظل العقاد متمسكًا برأيه فى وجوب الانتهاء أولا من المفاوضات ، وتأجيل البرلمان . ولما كان من غير المعلوم موعد انتهاء المفاوضات ، فكان معنى ذلك تأجيل انعقاد البرلمان إلى أجل غير مسمى . ولاشك أن معنى ذلك تعطيل أحكام الدستور الخاصة بالحياة النيابية . ولعل العقاد قصد بتأجيل انعقاد البرلمان إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات ، إلى إبعاد الوفد عن الحكم إلى أجل غير مسمى . ربما حدث خلال هذه المدة ما يفتح الطريق أمام أحزاب الأقليات إلى الحكم ، خصوصًا وأن الملك فؤاد كان فى أيامه الأخيرة ، والبلاد مقبلة من بعده على مرحلة سياسية جديدة .

ولكن لما تقرر إجراء الانتخابات ، عارض العقاد فكرة تقسيم الدوائر الانتخابية بين الأحزاب ، ورأى أن رأى الأمة غير رأى الأحزاب ، وضرب مثلاً على ذلك بموقف كل من الأمة والأحزاب

تجاه الوزارة النسيمية . ورأى أن المقصود بالانتخابات القادمة التى ستأتى ببرلمان يحدد مستقبل القضية المصرية ، هو « تمثيل إرادة الأمة القومية فى جملتها ، أو تمثيل رأى الأمة تمثيلاً شاملاً معبرًا عن مصالحها وعقائدها بكل ما فى الوسع من وسائل التمثيل » . ومن ثم رأى أنه يجب أن تكون حركة الانتخابات حركة حقيقية لا حركة صورية « ويجب أن يتقدم المستقلون وأصحاب الآراء التى لا تتقيد بهذا الحزب أو بذاك حيثما تيسرت لهم الأسباب واتسع بين أيديهم المجال » . ولاشك أن معارضته لفكرة تقسيم الدوائر الانتخابية ، لكى يكون البرلمان القادم ممثلا للأمة أصدق تمثيل ، هو فى صالح الوفد.

واستمر العقاد فى توسيع نظرته الصحفية إلى خارج حدود مصر وهى النظرة التى بدأت منذ خروجه من السجن ، فتناول فى « روز اليوسف اليومية » دور المصريين فى التأثير على السياسة الإنجليزية فى الشرق الأقصى . وأبدى تفهمه لوحدة الكفاح فى الشرق ضد الاستعمار ، فاعتبر فلاح العراق فى استقلاله فلاحا لمصر ، « لأن الشرقيين لن يفلحوا إلا على أساس واحد ورجاء واحد ، وهو النهضة القوية فى وجه الاستعمار كائنا ما كانت أسماؤه وأعلامه وأصوله وأساليبه » .

وظل العقاد يكتب المقال الرئيسى فى « روز اليوسف اليومية » حتى ٦ ابريل ١٩٣٦ ، ثم توقفت كتاباته . وليس ثمة معلومات متوفرة عن سبب تركه الكتابة فيها .

نهاية استقلال العقاد الصحفى :

إذا كان التحاق العقاد بالصحافة الوفدية قد انتشله من سوء الأحوال المادية والمعيشية التى كان يحياها ، فإن خروجه من الوفد ، وفشل تجربته فى إصدار صحيفة مستقلة ، قد رده إلى حالة من السوء كالتى كان عليها قبل انضوائه تحت لواء الوفد . إذ ساءت أحواله على نحو وصفها أصدقاؤه بأنها وصلت إلى حد الكفاف ، وعاش على الاستدانة ، إلى جانب دخله القليل من المقالات الأدبية ، التى كان يكتبها فى ذلك الحين . ويروى البعض أنه فكر جديًّا ، فى ذلك الوقت ، فى الانتحار تخلصًا من أحواله السيئة .

ويرجع جميع أصدقاء العقاد سوء أحواله إلى محاربة الوفد له ، التى حالت بينه وبين الكتابة فى الصحف ، وبين نشر مؤلفاته. ويذكر عبد الفتاح الديدى فى كتابه « عبقرية العقاد » أن الأوامر الملكية اتفقت وأوامر الوفد فى ذلك الوقت على محاربة العقاد فى رزقه ، وفى الحقيقة أنه من غير المعقول أن يسعى القصر لمحاربة العقاد الذى ظل صامتا تجاهه منذ خروجه من السجن .

وتركزت علاقته بالصحافة منذ تركه الكتابة فى « روز اليوسف اليومية » فى إبريل ١٩٣٦ وحتى مايو ١٩٣٧ ، على كتابة مقالات أدبية ، وقليل من المقالات التى تتناول الأوضاع الدولية ، فى مجلات : « المقتطف » ، و« الهلال » ، و « الرسالة » . هذا إلى جانب

قصة مسلسلة كتبها فى مجلة « كل شيء والدنيا » الأسبوعية ، تحت عنوان « مواقف فى الحب » وهى التى طبعها بعد ذلك تحت اسم « سارة » .

أما كتاباته فى السياسة المصرية ، فلم تتجاوز مقالاً واحدًا فى مجلة « الشباب » ومقالين فى صحيفة « الضياء » الأسبوعية التى كانت تصدرها جماعة « مصر الفتاة » فى ذلك الوقت . وفى هذه المقالات قدم رأيه فى معاهدة ١٩٣٦ .

وكان رأيه فى معاهدة ١٩٣٦ ، أنها « حلت مشكلة الاحتلال على الوجه الأكمل من ناحية الإنجليز ، ولكنها خلدت مشكلة الاحتلال من ناحية المصريين ، وزادت على ذلك أنها قد حملتنا تكاليفه ونفقاته ، وأنها جعلت محاربة الاحتلال من الآن فصاعدًا محاربة محالفة (وطنية) بعد أن كانت محاربة واجبة لعدوان أجنبى لامراء فيه » . وزاد على ذلك أن مشروعات المعاهدات التى قدمها عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ، أفضل من معاهدة ١٩٣٦ . وفى ثنائه على هؤلاء الزعماء أدان العقاد نفسه بالنفاق الصحفى ، إذ اعترف بأنهم كانوا عنده « شهداء صادقين » فى الوقت الذى كان يحمل عليهم بعنف بما يسيء إلى وطنيتهم ونزاهتهم .

وحمل العقاد الوفد مسئولية التفريط فى حقوق البلاد ، مؤكدًا أنه كان فى الإمكان الوصول إلى معاهدة خير من معاهدة ١٩٣٦ ، « لولا ما آنسه الإنجليز من جانب المفاوضين المصريين من الجهل

بالأحوال الدولية والتهافت الشديد على المناصب فى وقت واحد » .
وحمل بعنف على الوزارة الوفدية مستعرضًا مساوئها .

والجدير بالذكر أن هجوم العقاد على معاهدة ١٩٣٦ ، وعلى الوفد ، كان متمشيًا مع موقف صحيفة « الضياء » .

ومن الغريب حقا ، أن يحاول الدكتور / لويس عوض فى كتابه « دراسات عربية وغربية » الاستدلال من كتابة العقاد نقده لمعاهدة ١٩٣٦ ، فى صحيفة « الضياء » التى تصدرها جماعة مصر الفتاة ، على بحث العقاد عن الأسلوب الفاشى لحل القضية المصرية ، بعد رفضه المعاهدة وفى الحقيقة أن ذلك تأويل عشوائى وغير موضوعى فضلاً عن افتقاره إلى الحجة التى يستند عليها . فلم يكتب العقاد فى صحيفة جماعة مصر الفتاة ، لإيمانه بالأسلوب الفاشى ، وإنما كتب فيها لأنها الفرصة الوحيدة التى أتيحت له ليكتب رأيه فى المعاهدة فى صحيفة سياسية . كما كان قد سبق له أن فتح صفحات صحيفته للجماعة لتنشر فيها بياناتها وأخبارها ومقالاتها ، عندما كانت لا تملك صحيفة ، وكانت فى حاجة إلى منبر صحفى لمخاطبة الرأى العام . وعداء العقاد للفاشية والنازية معروف ، وسيرد الحديث عنه فى كتابنا التالى . ولئن جمع العقاد وجماعة مصر الفتاة اتفاق فى رأى سياسى ، فقد كان هذا الاتفاق قاصرًا على العداء للوفد ، ووزارته القائمة فى الحكم ورفض معاهدة ١٩٣٦ .

على أن أزمة العقاد ما لبثت أن انفرجت فى مايو ١٩٣٧ ، عندما التحق بالكتابة فى صحيفة البلاغ ، المعروفة بتبعيتها للقصر فى ذلك الوقت والتى رفعت لواء المعارضة للوزارة النحاسية . وفى « البلاغ » دخل العقاد فى مرحلة سياسية صحفية جديدة . ودع فيها كفاحه ومواقفه الوطنية ، وهذا هو موضوع كتابنا التالى بمشيئة الله تعالى .

فهرس

رقم الإيداع		١٩٨٥ / ٢٩٥٤
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-١٢٦٨-٧	ISBN

١ / ٨٤ / ٥٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)